

تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية الصادرة

عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت

**Determining the Nature of Voluntary Disclosure of Human
Resources in the Financial Reports of Kuwaiti Industrial
Public Shareholding Companies**

إعداد

بندر مرزوق الشلاحي

إشراف

الدكتور عبد الرحيم القدومي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في المحاسبة

قسم المحاسبة - كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

آيار - مايو / 2012

التفويض

أنا الطالب بندر مرزوق الشلاحي أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: بندر مرزوق الشلاحي

التوقيع: 

التاريخ: 4 / 6 / 2012

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت " وأجيزت بتاريخ: 2012/ 6 /4

أعضاء لجنة المناقشة:

التوقيع

1- الأستاذ الدكتور محمد عطية مطر، رئيساً.

2- الدكتور عبد الرحيم القدومي، مشرفاً

3- الأستاذ الدكتور عبدالخالق مطلق الراوي ، ممتحناً خارجياً



الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بعث فينا محمداً - صلى الله عليه وسلم - هادياً وبشيراً. الحمد لله على ما

أسبغ علينا من نعم ظاهرة وباطنة، فلك الحمد يا رب كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي القدير ومشرفي الفاضل الدكتور عبد الرحيم

القدومي لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، وما بذله معي من جهد وإرشاد، ولما منحني من

علمه ووقته طوال إعداد هذه الرسالة حتى بدت كما هي عليه، فله مني كل الشكر والتقدير

والاحترام.

كما أتقدم بالشكر والجزيل والعرفان للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين

وكذلك أساتذتي الأفاضل في جامعة الشرق الأوسط / كلية الأعمال.

جزاكم الله جميعاً عني كل خير وسدد على طريق الحق خطاكم

بندر الشلاحي

الإهداء

إلى والدي الحبيب أطال الله في عمره والذي كان دوماً مثلاً يحتذى به

وإلى والدتي الغالية أطال الله في عمرها، التي أفهمتي بعفوية صادقة أن العلم هو الحياة، وأنارت

أمام عيني شموع الأمل.

أهدي رسالتي هذه رمزاً للمحبة والوفاء واعتراضاً مني بفضلهما عليّ.

والي من يساندني بوقت الحاجة ... أخوتي

إلى رفيقة الدرب والتي سارت معي دروب النجاح خطوة خطوة

زوجتي الغالية

إلى فلذات أكبادي أولادي وبناتي

وإليكم يا من تزالون بجانبني ترقبون نجاحي وتقدمي، وتقدمون لي... كل الحب....

لهم جميعاً أهدي عملي

مع المحبة والاحترام والعرفان

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	العنوان
ب	التفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	الشكر والتقدير
هـ	الإهداء
و	قائمة المحتويات
ط	قائمة الجداول
ي	قائمة الملاحق
ك	ملخص الدراسة باللغة العربية
ل	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
1	المقدمة.
3	مشكلة الدراسة وأسئلتها.
3	فرضيات الدراسة.
4	أهمية الدراسة.
5	أهداف الدراسة.
	حدود الدراسة.
	1-1
	2-1
	3-1
	4-1
	5-1
	6-1

5	محددات الدراسة.	7-1
6	المصطلحات الإجرائية.	8-1
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة		
7	الإطار النظري.	2
14	الإفصاح الاختياري والإفصاح الإلزامي.	1-2
17	حوافز الإفصاح الاختياري والإلزامي	2-2
18	حوافز استخدام الإفصاح الاختياري	3-2
22	مزايا الإفصاح الاختياري وفق حوكمة الشركات ونظرية الوكالة وكفاءة الأسواق	4-2
28	قياس مستوى الإفصاح المناسب	5-2
29	الدراسات السابقة.	ثانيا
29	الدراسات العربية	
39	الدراسات الأجنبية	
49	ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.	
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات		
50	المقدمة	1-3
51	مصادر جمع البيانات.	2-3
52	مجتمع الدراسة والعينة.	3-3
53	متغيرات الدراسة.	4-3
54	المعالجة الإحصائية.	5-3
54	إجراءات الدراسة.	6-3

الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات		
55	عرض بيانات الدراسة	1-4
56	اختبار فرضيات الدراسة.	2-4
الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات		
62	مناقشة النتائج	1-5
68	التوصيات	2-5
69	قائمة المراجع	
69	المراجع العربية	
74	المراجع الأجنبية	
78	الملاحق	

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
50	بنود الإفصاح التطوعي	1-3
55	عناصر الإفصاح الاختياري	2-4
57	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للنتائج المرتبطة بالإفصاح الاختياري عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري)	3-4
58	الشركات مرتفعة الربحية والشركات منخفضة الربحية	4-4
59	نتائج اختبار T-test لقيام الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت بالإفصاح عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري)	5-4
59	التكرارات والنسب المئوية واختبار كاي للنتائج المرتبطة بالإفصاح الاختياري عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري) تبعا لمتغير مستوى الربحية	6-4
61	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب للشركات مرتفعة الربحية	7-4

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
78	المقارنة بين قوائم الشركات	الملحق (1)

تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات

الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت

إعداد الطالب

بندر مرزوق الشلاحي

إشراف الدكتور

عبد الرحيم القدومي

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري) في الشركات الصناعية المساهمة في دولة الكويت.

تكون مجتمع الدراسة من 28 شركة. قام الباحث باختيار 20 شركة بالطريقة القصدية من بين الشركات التي يتم تداول أسهمها في سوق الكويت للأوراق المالية.

ولغرض الإجابة عن أسئلة الدراسة، قام الباحث بتحليل 20 شركة صناعية. أظهرت نتائج الدراسة عدم قيام الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت بالإفصاح عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري). كما بينت نتائج الدراسة عدم وجود اختلاف بين الشركات الصناعية الكويتية في تطبيق عناصر الإفصاح الاختياري المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري) يعزى لمتغير الربحية.

في ضوء نتائج الدراسة، أوصى الباحث بضرورة الاهتمام بنشر ثقافة الإفصاح الاختياري عند الشركات الصناعية المساهمة العامة وربطها بالمنافع الاقتصادية التي يمكن أن تجنيها الشركات لقاء ذلك، مثل زيادة الربحية.

Determining the Nature of Voluntary Disclosure of Human Resources in The Financial Reports of Kuwait Industrial Public Shareholding Companies.

**Done by:
Al Shalahy, Bandar Marzuq**

**(Supervised by:
Dr. Abdull Raheem Al Qadumi**

Abstract

This study aimed to identify the level of disclosure of the elements which are related to human resources in industrial companies in the State of Kuwait.

The population of the study consisted of 28 companies. The researcher chooses purposefully 20 companies as a sample of the study, from the companies that stock trading their stocks in the Kuwait_Stock Exchange.

In order to answer the questions of the study, the researcher analyzed 20 industrial companies. The results of the study revealed that the industrial public shareholding companies in Kuwait did not disclosure the elements which were related to human resources. In addition, the results revealed that there were no differences between the industrial companies in implementing the elements of voluntary disclosure which related to the human resources due to the profitability variable.

In lights of the findings of the study, the researcher recommended the need to focus on spreading the culture of disclosure at the voluntary public shareholding companies, and linked them to the economic benefits that can the companies may reap, such as increased the profitability

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

1-1 المقدمة:

إن نجاح المشاريع الاقتصادية في تحقيق أهدافها يعتمد بدرجة كبيرة على الكفاءة وفعالية الموارد البشرية العاملة بها، وباعتبار العنصر البشري هو المورد الحقيقي لأي مشروع، والموارد المادية ما هي إلا عوامل مساعدة، والإنسان لما يملكه من المهارات ويتمتع به من رغبة في العمل هو العنصر الحاسم لتحقيق الكفاءة الإنتاجية، فالمشروع ينفق أموالاً طائلة في استقطاب واختيار وتدريب العاملين، إلا أن المحاسبة التقليدية التي لا تزال مستخدمة في الشركات الكويتية تتعامل مع هذه الأعباء على أنها نفقات جارية تحمل على إيرادات الفترة المالية. (عمارة و مسعود، 2004)

إن التغيرات التكنولوجية السريعة زادت التعقيدات للأعمال، ونقلت أهمية الاختراعات لتصبح أساس المنافسة بين العديد من الشركات بعيداً عن الموارد المادية التقليدية والمصادر المالية، لقد ساهم الانتقال من عصر الصناعة إلى عصر المعرفة في جعل رأس المال الفكري للمؤسسات، مثل المهارات، العمليات والأفراد، من الموارد الرئيسية للثروة الحالية والمستقبلية (Kaplan & Norton 1996, Stewart, 1997, Petty and Guthrie 2000)

وقد تم انتقاد ممارسات إعداد التقارير بسبب إهمال العديد من الموارد الإستراتيجية غير الملموسة التي تزايدت أهميتها في الاقتصاد المبني على المعرفة وأدى الاهتمام المتزايد في اعتماد محاسبة القيمة العادلة في ظل المعايير الدولية السائدة إلى البحث عن طريقة أكثر ملاءمة في قياس الموجودات الملموسة وغير الملموسة. مما يترك الباب مفتوحاً لزيادة البحث عن طرق وأساليب أكثر ملاءمة في القياس والإفصاح عن محاسبة الموارد البشرية في كتابة التقارير المالية باعتبارها أحد الموارد الإستراتيجية غير الملموسة التي تسهم في بناء الاقتصاد المبني على المعرفة وتشكل عائداً إضافياً فبالرغم من ذلك لم يحظ الإفصاح عنها بأهمية كافية في القوائم المالية.

مما زاد من أهمية الإفصاح عن الموارد البشرية ما شهدته النظام الرأسمالي الفكري في الآونة الأخيرة من نمو متسارع متماشياً مع الدليل الزائد في أثره الإيجابي على خلق القيمة في الاستثمارات المنافسة الحديثة بغض النظر عن قيمة رأس مالها المادي. إذ يشير التحليل المحاسبي للشركات الاستشارية في هذا المجال، إلي أن الأصول والموارد الملموسة للشركات كثيفة المعرفة كانت تشكل عادة ما بين 15 إلى 25% من قيمة الشركة في آخر خمس سنوات (Ballow et al, 2004). إضافة إلى أن غالبية الشركات المسجلة بالولايات المتحدة، والتي تستثمر بمبالغ كبيرة بالأبحاث والتطوير، تتفوق على مثيلاتها ذات الاستثمار المنخفض في الإنتاجية و النمو والحصة السوقية. (Lev, 2001)

إن استمرار ظاهرة عدم الاهتمام في الإفصاح عن الموارد البشرية جاء نتيجة لما تمارسه المحاسبة التقليدية باعتبارها كل ما ينفق على الموارد البشرية مصروفات إيرادية جارية يجري تحميلها إلى الفترة التي حدثت فيها، دون إدراج كاف لهذه المعلومات ضمن الميزانية العمومية. فعلمية توفير رأس المال البشري المؤهل هو الذي يمتلك المهارات الكافية لتحقيق مزايا لصالح العملاء والإدارة وحملة الأسهم وبقية الأطراف الأخرى والقادر على تحسين المنتج وبناء علاقات خارجية أوسع، وتأسيس أنظمة كفوة متخصصة في تطوير عمليات الإنتاج وتقديم الخدمة وتحسين الأداء، نتيجة لذلك، إن البحث عن أساليب إدارية وإفصاح متقدم تعد إدارة رأس المال البشري ضمن جوهر بناء ميزة تنافسية فعالة يتم فيها معاملة الأفراد، وليس النقد، المباني والأدوات كعناصر لتحقيق الميزة التنافسية في مقدمة اهتمامات الباحثين في العصر الحديث (Nonaka and Takeuchi, 1995, Fitz-enz, 2000, Bontis and Fitz-enz, 2002) (Fitz-enz, 2000, P.1)، (Stewart, 1997, Sveiby, 1997)، ويمكن القول أن الإفصاح الاختياري ذو أهمية كبيرة للشركات حيث يمكن تعريفه على أنه هو ما تقوم به الشركات من عمليات إفصاح

طوعية وغير مجبرة على القيام بها من قبل التشريعات الحكومية.. (Director y Report . Section of the Annual Report)

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تبرز مشكلة الدراسة في عدم إفصاح الشركات عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري) بنفس المستوى الذي تمارسه الشركات في الإفصاح عن الأصول الملموسة الأخرى، يشجعها في ذلك عدم وجود تشريعات حكومية تلزمها القيام بذلك بالرغم من المعرفة التامة لهذه الشركات في أهمية ما يعنيه الإفصاح لمستخدمي القوائم المالية، فعلى سبيل المثال، ولإبراز أهمية الدور الذي تلعبه الموارد البشرية، تضمنت الإرشادات الدنماركية ضرورة التزام الشركات في وضع نص معرفي والإفصاح عن مصادر المعرفة المستخدمة في الإنتاج، وعن التحديات التي واجهتها الشركة المنتجة في تحديد مواصفات المنتج وكيفية التغلب على ما واجهته من صعوبات والسبل التي اتبعتها لمواجهة تحديات النقص في المعلومات المطلوبة، يتطلب الالتزام بهذه الإرشادات والإفصاح الملائم أموراً متعلقة بالموارد البشرية. لذلك يمكن حصر مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. هل تقوم الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت بالإفصاح عن العناصر المتعلقة

بالموارد البشرية (رأس المال البشري) ؟

2. هل توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح عن العناصر المتعلقة بالموارد

البشرية (رأس المال البشري) في الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت وفقاً

لمستوى الربحية مرتفعة أو منخفضة ؟

1-3 فرضيات الدراسة:

إن فرضيات الدراسة تتمثل في الآتي:

الفرضية الرئيسية الأولى:

Ho1: لا تقوم الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت بالإفصاح عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري)

الفرضية الرئيسية الثانية:

Ho2: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري) في الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت وفقاً لمستوى الربحية مرتفعة أو منخفضة.

1-4 أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من اهتمام الشركات الكويتية بالموارد البشرية وتطويرها تطويراً ملائماً ومبنياً وفقاً لاستراتيجيات خاصة بها، عدّها هذه الدراسة تطوعية نتيجة عدم وجود تعليمات حكومية تعمل على تحديد هذه المؤشرات. نتيجة لذلك تبرز أهمية هذه الدراسة نتيجة تفردها في البحث عن الإفصاح الاختياري للشركات موضوع هذه الدراسة و المأخوذة في الاعتبار وفق الإستراتيجية المختارة و التحديات المطلوب مواجهتها. تحديد مجموعة عناصر هي بمثابة مؤشرات أو مبادرات تصلح كأدوات مواجهة تحديات الموارد البشرية والتي قد تشكل عائقاً في تنفيذ الاستراتيجيات الموضوعية من قبل هذه الشركات. اشتملت هذه العناصر ما يحتاجه العاملون من عناصر مؤثرة في زيادة القدرة التنافسية والقيمة المضافة.

وقد حذرت العديد من الدراسات من خطورة استخدام الإفصاح لخدمة أغراض الإدارة على حساب أصحاب المصالح الأخرى، إذ بيّن (Verrecchia,1983) أن لدى الشركات بعض

الحوافز لإخفاء والتكتم عن معلومات تعتقد أنها قد تؤدي إلى إضعاف وضعها التنافسي، حتى وإن أدى ذلك إلى زيادة تكاليف تمويل هذه الشركات، من ناحية أخرى فقد تناول (آل عباس، 2010) سبب إخفاء إدارة الشركات للمعلومات إذا كان هذا الإخفاء يسهم في زيادة القيمة السوقية للشركة أو تخدم مصلحة المساهمين، لأن إدارة الشركة تعد وكيلا عنهم معينة من قبلهم للمحافظة على مصالح الشركة. لكن في ظل انتشار ظاهرة التلاعب بالقوائم المالية، خاصة في زمن الأزمات المالية التي تعصف هنا وهناك وتهز كيانات مالية ضخمة بل دولاً، فإن الثقة بإدارات الشركات وعملها كوكيل عن الملاك أصبح أمراً محل شك. فقد أصبحت هذه الإدارات تتخذ القرارات من دوافع المصالح ومنافع شخصية بحتة أو بغرض التأثير في سعر سهم الشركة دون النظر إلى المستثمرين وحال الشركة واقتصادياتها"

1-5 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

- التعرف على مستوى الإفصاح الاختياري عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري) في الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت.
- التعرف على مدى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح الاختياري عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري) في الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت وفقاً لمستوى الربحية مرتفعة أو منخفضة.

1-6 حدود الدراسة :

- الحدود المكانية : الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت.
- الحدود الزمانية: التقارير المالية السنوية 2010..

1-7 محددات الدراسة:

لا تخلو هذه الدراسة كغيرها من الدراسات السابقة، من محددات من الجوانب التالية:

- 1- اقتصرت هذه الدراسة من التحقق من مستوى الإفصاح الاختياري عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري) في الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت، وبالتالي فإن محور الدراسة هو محاسبة الموارد البشرية
- 2- قلة الدراسات السابقة التي تختص بهذا الموضوع حسب علم الباحث و المطبقة في دولة الكويت.
- 3- طول الوقت الذي سيستغرقه جمع البيانات المالية.

1-8 المصطلحات الإجرائية:

- محاسبة الموارد البشرية: عبارة عن عملية قياس وإعداد التقارير عن الموارد البشرية في المنظمة، وهي عملية تقييم حالة الموارد البشرية في لحظة معينة أو قياس التغير الحادث في قيمتها في فترات زمنية محددة، و عملية توفير معلومات عن الأفراد العاملين في المنشأة وفق حاجة متخذي القرارات سواء داخل المنشأة أو خارجها.

الإفصاح المحاسبي : اتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف ذات العلاقة بالمشروع، ويعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية، بما تحويه عن ملاحظات ومعلومات إضافية مرفقة بها، على كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمشروع لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمشروع (حماد، 2002، ص:53).

الإفصاح الاختياري: هو الإفصاح عن معلومات تحتكرها إدارة الشركة ولا يوجد إلزام بشأن الإفصاح عنها والحافز ذاتي يهدف إلى تحقيق منافع اقتصادية (Alam, 2007).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يستعرض الباحث فيما يلي الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع

الدراسة وكما يلي:

أولاً: الإطار النظري:

مقدمة:

يمكن النظر إلى الإفصاح المحاسبي كظاهرة تتأثر بالعديد من الظروف ومنها الظروف الاقتصادية والظروف القانونية وغيرها. ويرى (المليجي، 2006) أن مفاهيم الإفصاح المحاسبي قد اختلفت من مرحلة إلى أخرى وفق المراحل التي مر بها الفكر المحاسبي، إذ يتضمن كل مفهوم الكيفية التي يمكن للوحدات المحاسبية أن تتبعها لبناء إفصاح محاسبي يتوافق مع متطلبات المعايير المحاسبية ويلبي احتياجات الهيئات المشرفة على أسواق رأس المال و مستخدمي القوائم والتقارير المالية. كما بين أن شكل ومحتوى القوائم والتقارير المالية قد يختلف جوهرياً باختلاف مفهوم الإفصاح المطبق، إذ إن القوائم والتقارير المالية التي تعد وفقاً لمفهوم الإفصاح الكافي من شأنها أن تختلف عن القوائم والتقارير المعدة طبقاً لمفهوم الإفصاح العادل، عن القوائم والتقارير المعدة وفقاً لمفهوم الإفصاح الشامل. ويذكر (Belkaoui, 2004): أن هناك إجماعاً في أدبيات المحاسبة على أن الإفصاح عن البيانات المحاسبية يجب أن يكون شاملاً (Full Disclosure) وعادلاً (Fair Disclosure) وكافياً (Adequate Disclosure)، وقد قدم توضيحاً لهذه المفاهيم يتمثل في أن الإفصاح الكافي يجب أن يتضمن على الحد الأدنى من المعلومات بحيث تكون القوائم المالية غير مضللة. وينطوي الإفصاح العادل على قيد أخلاقي يستلزم المعاملة المتوازنة بين مستخدمي المعلومات المحاسبية، بينما الإفصاح الشامل يستلزم التعبير عن الأحداث

الاقتصادية بدقة حتى نضمن عدم إخفاء أية معلومة جوهرية قد تؤثر على مصالح المستثمر العادي . ويخلص نفس الكاتب إلى القول بأنه يمكن النظر إلى العدالة كهدف أساسي يجب التركيز عليه في مواجهة الكفاية والشمول .

وقد انتقد (Hendriksen,2005) مفهوم الإفصاح الشامل مع أنه يشير بأنه أكثر المفاهيم شيوعاً فيذكر أنه "قد ينطوي على عرض معلومات غير ضرورية وهذه قد تخفي معلومات جوهرية مما يؤدي إلى صعوبة عملية تفسير المعلومات، ومن ثم تعيق عملية اتخاذ القرارات". وقد انتهى هذا الأخير إلى إضافة خاصية جديدة للإفصاح هي المناسبة (Appropriate) حيث أشار بأن الإفصاح المناسب هو الذي يوفر المعلومات الجوهرية بحيث تكون كافية وعادلة وشاملة، إضافة إلى قوله "بأنه لا يوجد تباين حقيقي بين المفاهيم الثلاثة إذا ما تم استخدامها في سياقها الصحيح".

أما (أبو المكارم ، 2002) فقد بين أنه يمكن الاستغناء عن المفاهيم الثلاثة للإفصاح ، واستبدالها بمفهوم واحد هو "الإفصاح الفعال" بعدّ الفعالية تستهدف تحقيق الأهداف المرجوة. وقد صنفت (Verrecchia, 2001) مفاهيم الإفصاح المحاسبي إلى ثلاثة هي :

1 - مفهوم الإفصاح الترابطي Association-Based Disclosure ، ويربط هذا النوع بين كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها من قبل الشركة من جهة و الاختلاف والتنوع في أنشطة المستثمرين الذين يتنافسون في سوق رأس المال من جهة أخرى . ويتضمن هذا المفهوم الإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم والتقارير المالية في اتخاذ قراراتهم بسوق الأوراق المالية .

2 - مفهوم الإفصاح الاختياري Discretionary-Based Disclosure ويربط هذا النوع بين الظروف المصاحبة لاختيارات الإفصاح المتاحة للمديرين تلك غير المشروطة بقوانين أو

تعليمات، واختياراتهم فيما يتعلق بالإفصاح عن معلومات متوافرة لديهم . ويتضمن هذا المفهوم الإفصاح عن المعلومات بالقوائم والتقارير المالية من جانب مديري الشركات والتي تكون متاحة لديهم وغير ملزمين بالإفصاح عنها قانوناً .

3 - مفهوم الإفصاح الكفاء Efficiency-Based Disclosure ويربط هذا النوع بين الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية وبيئة سوق الأوراق المالية بافتراض أن حوافز الإفصاح تكون خارجية المنشأ . ويتضمن هذا المفهوم الإفصاح عن المعلومات بالقوائم والتقارير المالية التي تضمن كفاءة سوق الأوراق المالية بغض النظر عن حوافز إدارة الشركات عند الإفصاح عن تلك المعلومات، هذا وسيتم بحث العلاقة بين الإفصاح الاختياري ونظرية كفاءة السوق في قسم خاص ضمن المواضيع التي سيتم تناولها لاحقاً في الإطار النظري للدراسة. وبالإضافة إلى العرض السابق حول مفاهيم الإفصاح ، فقد أشار بعضهم (مقلد، 2008) إلى أنه يمكن تقسيم الإفصاح إلى مستويين هما : الإفصاح الوقائي و الإفصاح الإعلامي (التتقيفي)، إذ يعني الأول الإفصاح عن المعلومات التي من شأنها جعل القوائم المالية غير مفضلة لمستخدميها، وهذا يعبر عن النظرة التقليدية للإفصاح تلك التي تركز على حماية المستثمر الذي له دراية محدودة باستخدام المعلومات المالية، ومن ثم فإن هذا المستوى من الإفصاح يمثل الإفصاح الكافي . بينما يعني الإفصاح الإعلامي الإفصاح عن كافة المعلومات الملائمة لمستخدمي القوائم المالية التي من شأنها أن تساعد في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة. ومن ثم فإن هذا النوع يمثل مستوى أكثر إيجابية من الإفصاح ويحقق في طياته كلا من مستوى الإفصاح العادل والشامل.

أما (Rikanovic, 2005) فقد قسم مفاهيم الإفصاح إلى ثلاثة أقسام مختلفة وهي كما يلي:

1 - مفهوم الإفصاح القائم على السيولة (Liquidity-Based Approach) ، وهو مبني على افتراض أن تخفيض التباين في المعلومات بين مختلف أنواع أصحاب المصالح من خلال رفع

مستوى الإفصاح يزيد من سيولة الورقة المالية (يمكن تقدير سيولة الورقة المالية من خلال حجم تداولها في سوق الأوراق المالية) ويجعل المستثمرين بها على ثقة بأن أسهم هذه الشركات مسعرة بطريقة عادلة.

2 - مفهوم الإفصاح القائم على التوسع في نشر المعلومات (Information Intermediation) ، وهو مبني على افتراض أن نوعية المعلومات المالية وغير المالية التي تقوم الشركات بإنتاجها للاستخدام من قبل أصحاب المصالح هي متشابهة لكل الأوراق المالية ، أما الفروق بينها فتكمن في إدراك هؤلاء لهذه المعلومات وإمكانية وصولهم إليها. إذ إن المستثمر عادة يختار الأوراق المالية التي يعرف عنها جيدا لتكون ضمن محفظته ، أما الأوراق المالية التي لا يسمع بها كثيرا أو تلك التي تكون غير واضحة ضمن البيئة الاستثمارية فمن المتوقع أنها لن تكون من ضمن اختياره، وسيتناول الباحث هذا الموضوع عند مناقشة أدوات الاتصال مع المستثمرين . Investors Relation Instruments

3 - مفهوم الإفصاح القائم على التقدير (Estimation Based Approach) ، وهو مبني على افتراض أن كمية المعلومات المتاحة للمستثمرين تختلف من ورقة مالية إلى أخرى ، وأن هذا الاختلاف ينتج فروقا في المخاطر التي يقدرها أصحاب المصالح لكل ورقة من الأوراق المالية و يؤثر ذلك بشكل مباشر على العائد الذي يطلبه المستثمرون.

أخيرا فقد بين (Rikanovic, 2005) أنه على الرغم من أن مفاهيم الإفصاح تبنى على مجموعات مختلفة من الفرضيات إلا أنها جميعا تصف نفس الظاهرة و لكن من عدة زوايا، ولهذا فإنه لا يراها منفصلة عن بعضها وإنما مكملتها الواحدة للأخرى.

وقد تناول قانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن تنظيم البورصة الكويتية موضوع الإفصاح.... في الفصل العاشر خصوصاً من المواد (100) إلى (107) وجاءت اللائحة التنفيذية للقانون لتنظيم الإفصاح في أكثر من موقع مثل العرض الإلزامي المقرر بالمادة 74 من القانون وصناديق الاستثمار .

تعود أسس التشريعات الكويتية في تنظيم سوق الكويت لأوراق المالية إلى قانون رقم (2) لسنة 1999 وما نجم عنه من تعديلات حديثة ظهرت في القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن الإفصاح عن المصالح في أسهم شركات المساهمة، والذي كان له الأثر البارز في ترسيخ مبدأ الإفصاح والشفافية في هذه السوق، بالإضافة إلى إصدار لجنة السوق القرار رقم (5) لسنة 1999 المعدل بالقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن تنظيم الإفصاح عن المصالح في الشركات المساهمة (صرخوه، 2010).

وقد تناولت دراسة العنزي (2010) التعرف على مسؤولية مدقق الحسابات عن تنفيذ برامج التدقيق في ظل الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية والبيانات المالية الملخصة في دولة الكويت وذلك من خلال بيان مسؤولية المدقق حول متطلبات معيار التدقيق الدولي رقم 810 والمتعلق بتدقيق المعلومات المالية الملخصة وكذلك بيان مستوى الإفصاح الإلكتروني للبيانات والمعلومات المالية وغير المالية للبنوك الكويتية، وأظهرت نتائج الدراسة وجود مسؤولية على مدقق الحسابات عند قبول عملية تدقيق القوائم المالية الإلكترونية والبيانات المالية الملخصة كما توجد مسؤولية على مدقق الحسابات عند التخطيط والتنفيذ لعملية تدقيق القوائم المالية الإلكترونية والبيانات المالية الملخصة.

وبشأن الإفصاح الاختياري أوصت لجنة معايير المحاسبة المالية الأميركية (FASB) في

سنة 2001، بمراجعة ستة اعتبارات هي:

أولاً: الإفصاح الاختياري عن بيانات تتعلق بالعمل، متمثلة في المعلومات التشغيلية المهمة، والإفصاح عن مقاييس الأداء المعتمدة من قبل إدارة الشركة.

ثانياً: تحليل الإدارة للبيانات حول العمل، أي الإفصاح عن تحليل الإدارة لأسباب التغيير في البيانات التشغيلية والبيانات التي تتعلق بقياس الأداء، إضافة إلى الإفصاح عن اتجاهات التغيير إيجاباً أو سلباً.

ثالثاً: الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، أي الإفصاح عن التوقعات المستقبلية حول الفرص أو المخاطر الناجمة عن الاتجاهات الإيجابية أو السلبية لمؤشرات الأداء، وإلى خطط الإدارة التي تتعلق بعوامل نجاح المنظمة، والمقارنة بين مؤشرات الأداء الحالية مع مؤشرات الأداء السابقة.

رابعاً: الإفصاح عن معلومات حول الإدارة والمديرين ومخصصاتهم المالية والمساهمين الرئيسيين والعلاقات مع الأطراف الخارجية.

خامساً: الإفصاح عن الأهداف والاستراتيجيات العامة، إضافة إلى تأثير الشركات ضمن نفس الصناعة على الشركة.

سادساً: الإفصاح الاختياري عن معلومات تتعلق بالأصول غير الملموسة التي لم يتم الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية.

ويرتبط الإفصاح المحاسبي بالظروف الاقتصادية والقانونية والفكر المحاسبي، ويؤكد (المليجي، 2006) وجوب توافق الإفصاح المحاسبي مع متطلبات المعايير المحاسبية واحتياجات الهيئات المختلفة المشرفة علي أسواق رأس المال والمستخدم للقوائم المالية كما يؤكد (Belkaoui, 2004): إجماع أدبيات المحاسبة على أن الإفصاح يجب ان يتصف بالشمولية (Adequate disclosure) والعدالة (Fair Disclosure) والكفاية (Adequate Disclosure)، تشترط صفة الكفاية وضوح المعلومات واستبعاد المضلل منها، وتنطوي صفة العدالة علي قيد

أخلاقي يضمن المعاملة المتوازنة بين مستخدمي المعلومات المحاسبية، وتشترط الشمولية التعبير عن الأحداث الاقتصادية بدقة لضمان عدم إخفاء أية معلومة جوهرية قد تؤثر على مصالح المستثمر العادي. وأوصى (Hendriksen, 2005) في ضرورة اقتصار الإفصاح الشامل على المعلومات الضرورية أو الملائمة وعدم عرض معلومات غير ضرورية تؤدي إلى إخفاء معلومات جوهرية والحرص على صفة الملائمة لضمان الكفاية والعدالة والشمولية، فهو يري انخفاض التباين بين المفاهيم الثلاثة السابقة إذا ما تم استخدامها في مكانها الصحيح.

كما أكد (أبو المكارم، 2002؛ Verrecchia, 2001) ضرورة وجود صفة "الإفصاح الفعال" بعدّ الفعالية تستهدف تحقيق الأهداف المرجوة وفق الأنواع التالية: الإفصاح الترابطي Association-Based Disclosure، ويربط هذا النوع بين كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها، الإفصاح الاختياري Discretionary-Based Disclosure غير المرتبط بشروط أو قوانين ويختاره المديرون طواعية عن معلومات متوافرة لديهم. ويتضمن هذا المفهوم الإفصاح عن المعلومات بالقوائم والتقارير المالية من جانب مديري الشركات والتي تكون متاحة لديهم وغير ملزمين بالإفصاح عنها قانوناً، مفهوم الإفصاح الكفؤ Efficiency-Based Disclosure يهتم بمحتوي القوائم المالية لضمان زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية، وظهرت العديد من المحاولات في تعريف الإفصاح إذ أشار (مقلد، 2008) إلى إمكانية تقسيم الإفصاح إلى مستويين: الإفصاح الوقائي والإفصاح الإعلامي (النتقيفي)، يهدف المستوى الأول جعل القوائم المالية غير مضلله لمستخدميها، ومعبراً بذلك عن النظرة التقليدية في حماية المستثمر محدود الدراية لتوفير ما يحتاجه من الإفصاح الكافي. بينما يعني الإفصاح الإعلامي ضمان صفتين العدالة والشمولية، وقسم (Rikanovic, 2005) مفاهيم الإفصاح إلى ثلاثة أقسام متمثلة في مفهوم الإفصاح القائم على السيولة (Liquidity-Based Approach)، والذي يحرص علي تخفيض نتائج التباين في

المعلومات بين أصحاب المصالح وما ينجم عن ذلك من زيادة سيولة الورقة المالية أو زيادة تداولها في سوق الأوراق المالية، ومفهوم الإفصاح القائم على التوسع في نشر المعلومات (Information Intermediation)، والذي يهتم في نوعية المعلومات المالية وغير المالية التي تقوم الشركات بتداولها من قبل أصحاب المصالح، وإزالة الفرق بين إدراك المستخدمين لهذه المعلومات. فزيادة السيولة تتحقق نتيجة زيادة المعرفة، أما الأوراق المالية التي لا يسمع بها أو غير الواضحة ضمن البيئة الاستثمارية فمن المتوقع أن لا تكون من ضمن اختياراته نتيجة لذلك يشكل الإفصاح سيولة السوق وتزداد كفاءته، ومفهوم الإفصاح القائم على التقدير (Estimation Based Approach)، المبني على افتراض كمية المعلومات المتاحة للمستثمرين ضمن الورقة المالية يؤكد هذا المفهوم أن الاختلاف في معلومات الورقة المالية ينتج فروقا في المخاطر ويؤثر ذلك بشكل مباشر على العائد الذي يطلبه المستثمرون، وبين (Rikanovic, 2005) أنه على الرغم من أن مفاهيم الإفصاح تبنى على مجموعات مختلفة من الفرضيات إلا أنها جميعا تصف نفس الظاهرة لتكون مكمله لبعضها بعضاً.

1- الإفصاح الاختياري والإفصاح الإلزامي:

لإلقاء المزيد من الضوء على الفرق بين الإفصاح الاختياري والإلزامي فقد بدأ الإفصاح الاختياري طواعية من قبل منشآت الأعمال جزءاً من الفكر المحاسبي، وبقي المهيمن على طبيعة المعلومات المقدمة حتى حصل الانهيار في بورصة نيويورك في سنة 1949 ليصبح الإفصاح خاضعاً لقوانين تتعلق بالإفصاح ومنهياً بذلك مرحلة أن يكون الإفصاح بمجمله اختيارياً (Securities Act 1933) و (Securities Exchange Act 1934)، وتم تشكيل هيئة الأوراق المالية (SEC) كبداية مرحلة جديدة للإفصاح الإلزامي أي الإفصاح بموجب القوانين والتعليمات مثل قوانين الشركات وقوانين الأوراق المالية والتشريعات والمعايير المحاسبية وغيرها. أدى

ظهور العولمة والتطورات الاقتصادية في السنوات الأخيرة في زيادة الإفصاح الإلزامي وظهور مطالبات في زيادة الاهتمام به ليصبح كافياً لإشباع حاجات المستثمرين من المعلومات ولم يتوقف الأمر عند زيادة المطالبة في تنظيم الإفصاح الإلزامي ولكن أدى ذلك إلى زيادة الطلب من قبل أصحاب المصالح على معلومات الإفصاح الاختياري، عن البيئة الاجتماعية والموارد البشرية (Tian & Chen, 2009).

أن التأثير الإيجابي للإفصاح الاختياري والإلزامي في إنجاح الاتصال بين الإدارة وأصحاب المصالح وتخفيض حدة التباين في طبيعة المعلومات بين المستثمرين أنفسهم وتحسين نوعية المعلومات وضبط عملية استئثار فئات محددة من المتعاملين على المعلومات، أصبح حاجة مرتبطة بالتطور الاقتصادي للعصر الحديث، فزادت أهمية الإفصاح في تخفيض ظاهرة المعلومات الداخلية Inside Information غير المتاحة للعامة، أو تقليل فرص إشاعة معلومات خاطئة، وفي إعطائه عمقا جديداً ومتمماً للإفصاح الإلزامي من أجل الوصول إلى إفصاح يتصف بالكمال والتنوع والتناسق (Tian & Chen, 2009). وقد بين (Rikanovic, 2005) وجود دور مهم يلعبه الإفصاح الاختياري في إكمال وتحسين الحاكمية وحماية مصالح المستثمرين، وتقديم معلومات مستقبلية، والتحرر من القيود الموضوعية على الإفصاح الإلزامي، نتيجة لذلك أصبح وجود الإفصاح الاختياري مناسباً في قضايا إدارية متعلقة في استثمار الشركة وتحسين نوعية المنتجات، وبرامج تطوير القوى البشرية وخطط البحث والتطوير وخدمة العملاء، وقد فرق (Alam, 2007) بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري من ناحية المفهوم والحافز والمحتوى، يقصد بالمفهوم ذلك الجزء من المعلومات التي تحتكرها إدارة الشركة ولا يوجد إلزام بشأن الإفصاح عنها. بينما يقصد من المفهوم عند الحديث عن الإفصاح الإلزامي بذلك الجزء من

المعلومات الواجب الإفصاح عنها بموجب القانون، مثل قانون الأوراق المالية، قانون الشركات، والمعايير المحاسبية، وغيرها.

ومن حيث الحافز تجد أن الإفصاح الاختياري هو حافز ذاتي يهدف إلى تحقيق منافع اقتصادية، أما الإفصاح الإلزامي فيهدف إلى تطبيق القوانين والتشريعات بهدف ضبط عملية نقل المعلومات بين الشركات المدرجة في البورصة وأصحاب المصالح، أما من حيث المحتوى: فيوفر الإفصاح الاختياري معلومات عن الاستراتيجيات المستقبلية وخطط البحث والتطوير والتنبؤات المستقبلية وتحليل المعلومات المالية، أما الإفصاح الإلزامي فيقدم المعلومات المالية الأساسية حسب المتطلبات القانونية ومعايير المحاسبة، وميز الباحث السابق بين نوعي الإفصاح من ناحية مسؤولية مدقق الحسابات إذ يرى أن الإفصاح الاختياري في أغلب الأحيان يعفي مدقق الحسابات من أي مسؤولية خاصة في الإفصاح، أما الإفصاح الإلزامي فهو ملزم لمدقق الحسابات. والآليات المستخدمة لنقل المعلومات للمستثمرين في حالة الإفصاح الاختياري قد تتضمن آليات النقل استخدام المؤتمرات الصحفية، والإنترنت، والرسائل القصيرة، أما في حالة الإفصاح الإلزامي فتقتصر آليات نقل المعلومات على التقرير المالي السنوي، والتقارير الدورية، واجتماع الهيئة العامة، ويوجد فروقات في عدد العناصر التي يتم الإفصاح عنها فعدد عناصر الإفصاح الاختياري غير محدد، بينما يتم تحديد عدد عناصر الإفصاح الإلزامي محددة حسب معايير المحاسبة وحسب المتطلبات القانونية وغيرها، وفيما يخص التوقيت، يتم الإفصاح الاختياري في الوقت التي تراه إدارة الشركة ملائماً، أما توقيت الإلزامي فيتم ضمن مواعيد محددة حسب القوانين والتشريعات (Tian & chen, 2009).

2-2 حوافز الإفصاح الاختياري والإلزامي:

تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية على عدة عوامل تتمثل في ملاءمة المعلومات وتحقق الثقة ومدى الاستفادة منها، وتتباين معلومات الإفصاح الاختياري بشكل كبير من شركة إلى أخرى (تركلي، 2005).

بين (بالحاج، 2006) و(مرعي، 2007) أن الفروق في مستويات الإفصاح التي تقدمها الشركات المدرجة في البورصات تأتي استجابة للمتطلبات القانونية والتشريعية، ورغبة الشركات في الإفصاح الموسع وزيادة حاجة المجتمع (Tian & Chen, 2009)، إضافة إلى رغبة الشركات في الإفصاح الاختياري نتيجة لما يمثله من عمق في توسيع المعلومات التي يقدمها الإفصاح الإلزامي لضمان وجود صفة الكمال والتنوع والتناسق.

بين (Rikanovic, 2005) أن الحافز وتحسين سيولة الأوراق المالية وزيادة السيولة في الأسواق المالية (Market Liquidity) الناتجة عن إزالة الفرق في المعلومات وإقناع المستثمرين في عدم وجود معلومات أكثر في القيام بعملية الشراء أو عملية البيع بسبب نجاح الإفصاح الكامل في زيادة الثقة والمعرفة في الفرص الاستثمارية المتاحة، إذ يقوم المستثمرون عادة بالاستثمار في الشركات التي يعرفونها فقط، لهذا تواجه الشركات غير المعروفة جيداً من قبل المستثمرين صعوبات في إيجاد التمويل المناسب وتصبح تكلفة تمويلها مرتفعة.

يؤدي تقدم مستوى الإفصاح إلى تماثل المعلومات بين من هم داخل الشركات ومن هم خارجها (Lundholm & Myers, 2002)، فيتم تداول الأسهم حسب قيمتها السوقية العادلة وتحصل الشركات على التمويل بالكلفة المناسبة (Verrecchia, 2001؛ Healey & Palepu, 2001).

ويستخدم الإفصاح الاختياري في تحسين مصداقية التقارير المالية وإلى التخفيف من مشكلة التقييم الخاطئ للشركات. ووجد (Kollmann & Andreas, 2006) بأن مساهمة الإفصاح في تخفيض درجة عدم التأكد التي تواجه المستثمرين.

2-3 حوافز استخدام الإفصاح الاختياري:

بين (Kollmann & Andreas, 2006) أن اختيار الأدوات الملائمة للاتصال مع المستثمرين المتوقعين هو طوق النجاة للشركات التي ما زالت في مرحلة البداية، أما (Aerts & Cormier & Magnan, 2006) فقد توصلوا إلى أن تقليد ما تقوم به شركات مماثلة في نفس الصناعة من مستوى الإفصاح قد يكون له ما يبرره من الحوافز في حالة الشركات عالية التركيز في صناعة معينة ويضعف في الشركات التي يكثر تعرضها لوسائل الإعلام المختلفة، ووجد (عبد الملك، 2008) أن سمات ونوعية الحاكمية المؤسسية تؤثر على القرارات المتعلقة بالإفصاح، أي أن الشركات التي لها حاكميه مؤسسية فعالة تميل إلى أن يكون لها مستوى مرتفع من الإفصاح الاختياري، هذا وقد ذكر (Healey and Palepu, 2001) ستة عوامل تتعلق بالأسواق المالية تؤثر على قرارات المديرين الخاصة بالإفصاح ومن ضمنه الإفصاح الاختياري وهذه العوامل هي:

أولاً: فرضية الصفقات التي تتم في أسواق رأس المال متمثلة في ما تقدمه من معلومات متعلقة في استراتيجية الشركة وخططها المستقبلية ومن إصدار أسهم أو إصدار سندات أو الاستحواذ على شركة أخرى. ويهدف الإفصاح الاختياري في هذه الحالة إلى التخفيف من مشكلة تباين المعلومات والحصول على تمويل خارجي بأقل التكاليف نتيجة ما يسببه من تماثل في المعلومات بين من هم داخل الشركة ومن هم خارجها.

ثانياً: فرضية السيطرة على قيادة الشركة Corporate Control Contest Hypothesis ووجود علاقة بين الأداء الضعيف للأسهم ومعدل دوران المديرين التنفيذيين (Weisbach, 1988) ويحفظ المديرين على حجب المعلومات السليمة قدر استطاعتهم.

ثالثاً: فرضية تعويضات الأسهم Stock Compensation Hypothesis، إذا ما كانت التعويضات التي يحصل عليها المديرين هي على شكل أسهم، فإنه قد وجد أن هذا النوع من التعويضات يمثل حافزاً للمديرين على تقديم مستوى معين من الإفصاح الاختياري في سبيل زيادة سيولة السهم في البورصة وتحقيق بعض المتطلبات القانونية.

رابعاً: فرضية تكاليف الدعاوى القضائية إذ تعد تكاليف الدعاوى القضائية خوفاً من تعرضهم إلى المساءلة القانونية بسبب المعلومات غير الملائمة أو المعلومات في التوقيت غير الصحيح، أو رغبة الإدارة في إظهار مهارتها خاصة في مجال التنبؤ المستقبلي، إذ إن التنبؤات المستقبلية تجعل لدى المستثمرين صوراً إيجابية حول قدرة الإدارة على التنبؤ بتغيرات البيئة الاقتصادية.

خامساً: فرضية تكاليف الملكية دور تكاليف الملكية الناتجة عن الامتناع عن الإفصاح عن معلومات إضافية.

سادساً: فرضية تتعلق برغبة الإدارة في إظهار مهارتها خاصة في مجال التنبؤ المستقبلي، إذ إن التنبؤات المستقبلية تجعل لدى المستثمرين صوراً إيجابية حول قدرة الإدارة على التنبؤ بتغيرات البيئة الاقتصادية وينعكس ذلك عادة إلى قيمة سوقية أعلى للشركة.

أما (السقا، 2010) فقد وضع سبعة أسباب تشكل حافزاً لقيام الشركات بالإفصاح لأسباب

تتعلق بالأسواق المالية، وهذه الأسباب هي مباشرة أو غير مباشرة على مستوى الإفصاح

الاختياري :

1 - انتشار ما يسمى الهندسة المالية (Financial Engineering)، وهي مزيج من الرياضيات والإحصاء وعلم الحاسوب التي تأخذ صورة صياغات رياضية معقدة أحيانا، وذلك لتقييم مستويات المخاطرة والعائد ومن ثم الحكم على قرارات الشراء أو البيع أو الاحتفاظ بالأصول المالية، ونتيجة لانتشار الهندسة المالية اختلفت استراتيجيات المتعاملين في السوق بشكل واضح، إذ أصبح المتعاملون في البورصات يعملون وفق صيغ رياضية جامدة لتوقيتات البيع والشراء من دون إدراك طبيعة الفروض التي بنيت عليها مثل هذه النماذج.

2 - إن الجانب الأكبر من المتعاملين في سوق الأوراق المالية هم من صغار المستثمرين، وهؤلاء هم أقل المتعاملين استعدادا لتحمل ما يترتب على تغيرات أسعار الأوراق المالية من خسائر، ونظرا لضعف القدرات الفنية لهؤلاء نتيجة خلفيتهم المتواضعة في مجال التحليل المالي، فإنهم لا يهتمون بالعوامل الأساسية في التحليل والتقييم وقياس التدفقات النقدية المستقبلية وغيرها من مبادئ التمويل التي يجب أن يتم استخدامها في تحليل الأسهم، فضلا عن عدم قدرتهم على الوصول إلى مصادر المعلومات الداخلية، ومن ثم فإنهم لا يدركون حجم المخاطر التي يمكن أن تحيط بهم في ظل سوق مال تغيب فيها الشفافية والإفصاح. ولذلك نجد أن أغلبية هؤلاء يميلون إلى اتباع إستراتيجية سلوك القطيع (Herd Behavior). فإذا كان المتعاملون في السوق يتبعون إستراتيجية سلوك القطيع، فمن الممكن تضليل المتعاملين في السوق بسهولة، وذلك عندما ينحرف المتعاملون الرئيسيون في السوق أو الذين ينظر إليهم على أنهم مفتاح البورصة. المشكلة الأساسية هي أنه في حال تعرض صغار المستثمرين إلى خسائر حادة نتيجة ممارسات غير قانونية فإنها ستؤدي إلى عزوف هؤلاء المستثمرين عن الدخول مرة أخرى إلى البورصة نظرا لحالة انعدام الثقة التي ستتكون لدى هؤلاء حول السوق بشكل عام. وبمعنى آخر فإن توفير الشفافية وضمان الإفصاح يؤديان إلى تعزيز ثقة المتعاملين بالسوق، ويرفع من مستوى كفاءة السوق بمعناها الفني.

3 - هناك تغير هيكلي في طبيعة المتعاملين في سوق الأوراق المالية واستراتيجياتهم في عالم اليوم بالشكل الذي يجعل بورصات الأوراق المالية أقرب إلى صالات للمضاربة أو القمار منها إلى كونها ساحات للاستثمار، ومن ثم فإنها بحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى توافر المعلومات بشفافية تضمن رفع درجة استقرار السوق.

4 - يعمل الإفصاح على حماية المستثمرين في السوق من الممارسات غير القانونية مثل تسريب الأسرار أو استخدام معلومات داخلية غير متاحة لجمهور المستثمرين لتحقيق أرباح غير طبيعية، أو غيرها من الممارسات التي ترفع درجة عدم استقرار السوق وتحول دون أدائه وظيفته الأساسية كساحة لتعبئة مدخرات الجمهور وتوجيهها نحو الاستخدامات الاستثمارية الصحيحة، وليس نحو المضاربة.

5 - إن تقديم معلومات ملائمة للمستثمرين تقلل من احتمالات تعرض السوق إلى الانقلاب، من ثم تقل تكلفة تدخل الدولة في السوق من الناحية المالية.

6 - إن أفضل وسيلة لمنع تسرب المعلومات الداخلية لأطراف دون أخرى هو فرض ضرورة إتاحتها على نحو متساو لجموع المتعاملين في البورصة، بحيث تكون هذه المعلومات متوازنة ومحيدة وخالية من أي تحيز، وبحيث يؤدي استخدامها إلى تحقيق أرباح عادلة للجميع.

7 - ضخامة الآثار المالية التي تترتب على أي تغير ولو بسيط في مؤشر البورصة، وعظم الآثار التي يمكن أن تنعكس من البورصة (أي من القطاع المالي) على القطاع الحقيقي في الاقتصاد، ذلك أن التجارب السابقة في العالم تشير إلى أن أية أزمة مالية غالباً ما تتحول إلى أزمة اقتصادية وذلك من خلال انتقال آثار الأزمة من البورصة إلى الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد نظراً لانتشار التوقعات التشاؤمية، الأمر الذي يرفع من معدلات البطالة وازدياد حالات البؤس الاقتصادي.

وأوضح (Myburgh, 2001) وجود عوامل عديدة تؤثر على مستوى الإفصاح الاختياري الذي تقدمه الشركات ومنها موقف المجتمع وثقافته حول أهمية ودور الإفصاح، إضافة إلى عوامل أخرى اقتصادية وسلوكية تتعلق بثقافة منظمة الأعمال نفسها، أما دراسة (Eisayed & Hoque, 2010) فقد بينت وجود تأثير إيجابي وقوي للمؤسسات الاجتماعية والسياسية الدولية والمؤسسات المالية الدولية ومعايير المحاسبة الدولية على مستوى الإفصاح الاختياري للشركات غير المالية المدرجة في البورصة المصرية، في المقابل لم يكن لشدة المنافسة على المستوى الدولي أي تأثير على مستوى الإفصاح الاختياري للشركات غير المالية المدرجة في البورصة المصرية.

2-4 مزايا الإفصاح الاختياري وفق حوكمة الشركات ونظرية الوكالة وكفاءة الأسواق:

بين (خليل، 2005) دور الإفصاح في تحسين حوكمة الشركات متمثلاً في نوعية العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وأصحاب المصالح الأخرى يظهر دور الإفصاح في نشيط سوق الأوراق المالية، وتقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها، وتعظيم الأرباح، والحصول على التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة يؤدي كل ذلك إلى تعظيم دور الحوكمة في الشركات المساهمة.

وتبرز مشكلة هذه العلاقات عندما لا يعمل المديرين لمصلحة المالكين بل يعملون لتعظيم مصلحتهم الذاتية وتنشأ هذه المشكلة من الفصل بين الإدارة وملكية الشركة وتباين المعلومات بين إدارة الشركة ومن هم خارجها من المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح. نظراً لاحتتمالات التعارض بين الموكليين والوكلاء فإن أصحاب رأس المال في حاجة إلى متابعة ومراقبة مدى التزام الإدارة (الوكيل) بالمتطلبات التي يقتضيها عقد الوكالة.

وقد بين (Rikanovic, 2005) أن تكاليف الوكالة تتأثر بمتغيرين، إحداهما مشكلة المعلومات (Information Problem) والتي تتمثل في تباين المعلومات بين المتعاملين في الأوراق المالية، أي تباين حجم وطبيعة المعلومات بين المستثمرين في البورصة (بائعين ومشترين). وثانيهما مشكلة الوكالة (Agency Problem)، فكلما توسعت إدارة الشركة في مجال الإفصاح الاختياري عن معلومات مالية ومعلومات غير مالية فإنها بذلك تقوم بعملية الضبط والتقليل من تكلفة الوكالة، وبالتالي إلى تخفيض قيمة العائد الذي يطلبه المستثمرون وانخفاض في تكلفة رأس المال.

يتبين أن للإفصاح الاختياري دوراً مهماً في رفع كفاءة الأسواق المالية، إذ إنه في ظل السوق الكفؤ فإن الأسهم تكون مسعرة حسب قيمتها العادلة (Fair Value)، وهي القيمة التي تعكس تماماً قيمة الأسهم الحقيقية (Intrinsic Value) التي يتولد عنها عائد يكفي لتعويض المستثمر عما ينطوي عليه الاستثمار في تلك الأسهم من مخاطر (عبد الملك، 2008)، وبعبارة أخرى تكون القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الناجمة عن الاستثمار بهذه الأسهم والمخصومة بمعدل عائد على الاستثمار يكفي لتعويض المستثمر عن المخاطر التي ينطوي عليها هذا الاستثمار تساوي تماماً القيمة السوقية للسهم يوم شرائه. يتطلب حدوث ذلك: وجود منافسة تامة بين مختلف المتعاملين في السوق، وتوافر البيانات والمعلومات الصحيحة المالية وغير المالية المتعلقة بالشركات المتداولة في البورصة، والإفصاح عن هذه المعلومات بأقصى سرعة وبأقل تكلفة إلى كافة المتعاملين في السوق وفي وقت واحد (صالح، فريدة، 2010).

بيّن الباحثون (السقا، 2010؛ عبد الملك، 2008) أن مستوى كفاءة السوق يزداد كلما قامت الشركات بالتوسع في تقديم معلومات مالية ومعلومات غير مالية من خلال الإفصاح الاختياري، بحيث تقل الفجوة في المعلومات بين من هم داخل الشركة ومن هم خارجها، مما

يخفض من الأعباء والتكاليف التي يتحملها المستثمرون في سبيل حصولهم على المعلومات، وبالتالي ينخفض العائد الذي يطلبه هؤلاء المستثمرون، أي تنخفض تكلفة رأس المال بالنسبة للشركة.

كما بين كل من (مطر والسويطي، 2012) أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القائم المالية يرتكز على:

1- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية كالملاك الحاليين، والموظفون، والدائنون، وتتمثل أهمية تحديد الجهة التي تستخدم المعلومات المحاسبية في حقيقة مفادها أن الأغراض التي ستستخدم فيها هذه المعلومات من جهات مختلفة تكون أيضا مختلفة، كما أن تحديد هذه الجهة سوف يساعد في تحديد الخواص الواجب توافرها في تلك المعلومات من وجهة نظرها، سواء من حيث المحتوى أو من حيث شكل وصورة العرض.

كما لا بد من إعداد التقارير المالية في ظل فرضية وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لديها.

2- تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية:

ينبغي ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بخاصية ملاءمتها، ولا بد من تحديد الغرض الذي ستستخدم فيه، وبيان مدى ملاءمتها لمستخدم بديل.

3- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

وتتمثل فيما يتم تضمينه من بيانات مالية محتواه في القوائم المالية التقليدية الأساسية، وهي: الميزانية العمومية، وقائمة الدخل، وقائمة الأرباح المحتجزة، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة

التغيرات في حقوق الملكية، بالإضافة إلى المعلومات التي تعرض في الملاحظات والإيضاحات والملاحق المرفقة بالقوائم المالية، والتي تعد جزءاً من هذه القوائم.

4- تحديد أساليب وأدوات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يمكن استخدام الأساليب والأدوات التالية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

أ. التوضيح بين قوسين.

ب. الملاحظات.

ج. بنود مقابلة أو متصلة.

د. الجداول المرفقة.

5- توقيت الإفصاح عن البيانات المالية:

يجب ان يتوفر التوقيت الملائم في إعداد وعرض وتقديم البيانات المالية لمستخدمي تلك

المعلومات.

أهمية الإفصاح الاختياري:

حول أهمية الإفصاح الاختياري في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، بين العديد من

الباحثين لماذا يتعين على الشركات أن تقدم المزيد من الإفصاح الاختياري، وقد عرض

(Myburgh, 2001) أثر الإفصاح الاختياري في التخفيض من تكلفة رأس المال، وعلى سعر

السهم السوقي، وتحسين قدرة الشركة في الحصول على التمويل من خلال أسواق رأس المال

وبالكلفة المناسبة. وسيقوم الباحث فيما يلي بذكر بعض من هذه الدراسات.

كما بين (مطر والسويطي، 2012) ان أهمية الإفصاح تتمثل في توفير المعلومات الملائمة

للفئات التي تستخدم البيانات المحاسبية في اتخاذ قرارات اقتصادية تتعلق بالمنشأة مصدرها البيانات،

وتقديم بعض المؤشرات المالية التي تمكن هذه الفئات من التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية

للمنشأة، مثل قوتها الإيرادية أو قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة أو طويلة الأجل على سبيل المثال.

وبين (Foster,1986) أن قوى السوق وليس التشريعات هي في الغالب الدافع وراء قيام الشركات بالإفصاح، وأضاف أن قوى السوق هي من تحدد أو تؤثر على محتوى وتوقيت الإفصاح في القوائم المالية، كما بين (Kothari, 2001) و(Myburgh, 2001) أن المستثمرين يقيمون الشركة بناءً على ما يتوافر لديهم من معلومات، إذ يستخدم هؤلاء عادة معلومات سابقة ومعلومات حالية إضافة إلى معلومات حول الصناعة التي تنتمي إليها الشركة والحالة الاقتصادية العامة وذلك للحصول على القيمة العادلة للشركة، وحسب (leuz & Verrecchia 2007) (Lambert & الحديث، ذلك أن التوسع في الإفصاح يؤدي إلى انخفاض في تكاليف تباين المعلومات (مثل التكاليف التي يدفعها المستثمرون والمحللون الماليون) وهذه تعد أحد العناصر المكونة لتكلفة رأس المال في الشركات، إذن يمكن القول إن زيادة مستوى الإفصاح يؤدي إلى انخفاض محتمل في درجة تباين المعلومات التي لدى مديري الشركات من جهة والمساهمين والمستثمرين الحاليين والمتوقعين في أسهم الشركة (البائعين والمشتريين المحتملين لأسهم الشركة) من جهة أخرى، أما (Greenstein, Sami,1994) فقد قدما إثباتا عمليا للأثر الإيجابي للإفصاح المحاسبي على تكاليف الصفقات (Transaction cost) والتي يمكن قياسها من خلال المدى بين سعر العرض وسعر الطلب على الأوراق المالية. كما وجدت (Botosan, 1997) في دراستها التي تناولت الشركات التي لا تحظى باهتمام المحللين الماليين أن هناك علاقة بين الانخفاض في تكلفة رأس المال وعملية التوسع في الإفصاح.

بين (السيد، 2003) إمكانية النظر إلى الآثار الاقتصادية لتعليمات الإفصاح من خلال منظورين هما منظور التكاليف ومنظور المنافع (التكاليف والمنافع المرتبطة بمعايير المحاسبة وتعليمات الإفصاح)، فمن حيث منظور التكاليف فقد قام بتقسيمها إلى نوعين هما التكاليف المباشرة والتكاليف غير المباشرة، تشمل التكاليف المباشرة على تكلفة تجميع البيانات الناتجة عن تطبيق المعايير الدولية، وتدقيق وفحص الحسابات، ونشر وتوصيل المعلومات إلى المستخدمين، والحصول على بيانات، وإجراء تعديلات على النظم المحاسبية القائمة لتتواءم مع المعايير الجديدة. بينما يتحمل أصحاب المصالح التكاليف المباشرة من تحليل وتفسير وفهم المعلومات الجديدة، وتدريب الأشخاص على التعامل مع معايير المحاسبة الجديدة.

وتشمل التكاليف غير المباشرة تكلفة تطبيق المعايير والمرتبطة بمخاطر فقدان الميزة التنافسية، وعدم كفاية البيانات المنشورة وتكلفة القرارات التي اتخذت بناء على معلومات غير كافية، أو معلومات معقدة حيث يتحمل أصحاب المصالح تكلفة خاصة بفصل المعلومات الملائمة عن المعلومات الأخرى أو دفع مبالغ للمحللين الماليين لأجل تفسير هذه المعلومات.

أما من حيث منظور المنافع الاقتصادية لتعليمات الإفصاح، بين (السيد، 2003) أنها تؤدي إلى تحسين كفاءة تخصيص الموارد المتاحة، وتجنب التكاليف السياسية نتيجة لما تقوم به الدولة من إجراءات، وتخفيض تكلفة رأس المال، وتحسين نوعية القرارات التي يتخذها أصحاب المصالح.

وقد أضاف (Rikanovic,2005) أن المنافع المتوقعة من تطبيق استراتيجيات إفصاح ناجحة تتمثل في تعريف المشروع للمستثمرين بشكل أفضل وتعزيز آليات الضبط والرقابة على عمل المديرين ليعتدوا في مصلحة المالكين، وتحسين بيئة المعلومات وتخفيض مخاطر تباين المعلومات التي يواجهها المستثمرون في أسواق مالية بها مستثمرون آخرون لديهم معلومات أكثر منهم.

2-5 قياس مستوى الإفصاح المناسب:

تشمل عملية مراجعة الأدب المتعلق بالإفصاح على عدد من الدراسات التي تتناول قياس مستوى الإفصاح من خلال مؤشرات الإفصاح المناسب. وحسب (Al-Akra & Ali, 2010) فإن قياس مستوى الإفصاح من خلال مؤشرات الإفصاح المناسب يظل مقبولاً مادامت مؤشرات الإفصاح المناسب المستخدمة ملائمة ويتم بناؤها على أسس موضوعية. تناولت العديد من الدراسات موضوع بناء مؤشرات لقياس مستوى الإفصاح. تناولت العديد من الدراسات موضوع بناء مؤشرات لقياس مستوى الإفصاح وقد بين (Alam, 2007) أن هناك عدة أنواع لمؤشرات الإفصاح، هي كما يلي:

1 - مؤشرات للإفصاح الشامل Overall Disclosure Index.

2 - مؤشرات للإفصاح القانوني Statutory Disclosure Index.

3 - مؤشرات للإفصاح الإلزامي Mandatory Disclosure Index.

4 - مؤشرات للإفصاح الاختياري Voluntary Disclosure Index.

كما تناولت هذه الدراسات عملية اختيار العناصر الداخلة في بناء هذه المؤشرات،

إضافة إلى قضية إعطاء أوزان متساوية أو أوزان مختلفة للعناصر المكونة لهذه المؤشرات.

وبين (Alam, 2007) أن أهم المشكلات المتعلقة ببناء المؤشرات هي كما يلي: اختلاف

الأهمية النسبية لعناصر الإفصاح التي ترد في المؤشرات من شخص إلى آخر ويعتمد ذلك على

مدى ملاءمتها للقرارات التي سيتم اتخاذها إضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بالمهنة، الغرض من

وراء استخدام المعلومات، مستوى الدقة المطلوبة والمستوى العلمي والثقافي لمعد مؤشر الإفصاح،

وتضمن البنود الواردة في التقارير المالية ضمن المؤشرات وتجاهل أمور مهمة أخرى لا ترد

عادة ضمن التقارير المالية مثل المستوى العلمي والمهني للمحاسبين، أما مساوئ أو سلبيات

مؤشرات الإفصاح التي نقوم ببنائها ذاتيا فنتحصر في الاجتهاد الشخصي وما يرافقه ذلك من اختلاف مؤشرات الإفصاح فيما بينها من حيث أسلوب احتساب النقاط على عناصر الإفصاح الاختياري وصولا إلى معرفة مستوى الإفصاح الاختياري لكل شركة. أخيرا وجد (Alam, 2007) من خلال مراجعته للدراسات التي أجراها باحثون قاموا ببناء مؤشرات للإفصاح أن عدد عناصر الإفصاح الداخلة في تكوين المؤشرات المستخدمة لقياس مستوى الإفصاح يتراوح بين 10 و413 (Karim, 1995)، وهذا دليل على أن عملية بناء مؤشر للإفصاح تحتوي على الكثير من الأحكام الشخصية، وأن الوصول إلى مستوى كاف من الإفصاح يختلف من باحث إلى آخر.

ثانيا: الدراسات السابقة:

اطلع الباحث على عدد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي لها صلة بموضوع الدراسة أو أحد متغيراتها، وسيتم عرض الدراسات العربية أولاً ومن ثم الأجنبية.

الدراسات العربية:

- دراسة (مطر، 1982) بعنوان: "المعالجة المحاسبية لتكلفة الموارد البشرية في المشروع الاقتصادي".

وقد هدفت الدراسة إلى تناول موضوع المعالجة الحسابية لتكلفة الموارد البشرية في المشروع الاقتصادي، ودراسة مشكلة القياس المتعلقة بالموارد البشرية في المشروع الاقتصادي، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. يفرض تزايد أهمية دور المحاسبة كنظام للمعلومات تحديات جديدة على المحاسبية مواجهتها إذا ما رغبوا في تحسين المحتوى الإعلامي لتقاريرهم، ومن هذه التحديات مسألة قياس الأصول غير المادية بشكل عام، والأصول البشرية منها بشكل خاص.

2. لكي يتمكن المحاسبون من مواجهة هذه التحديات عليهم أولاً أن يعيدوا تقييم بعض المبادئ والمفاهيم التقليدية التي تحكم إعداد مثل هذه التقارير، كما عليهم ثانياً أن يسعوا لتطوير مؤشرات ومقاييس جديدة لإعداد المدخلات المناسبة لهذه التقارير.

3. ان رسملة تكلفة الأصول البشرية توفر المزيد من الموضوعية للبيانات المحتواة في التقارير المالية الخارجية سواء من جهة قياس نتيجة الأعمال، أم من جهة قياس المركز المالي.

- دراسة (حماد، 2002) بعنوان: "القياس والإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية وأثره في القوائم المالية: دراسة تطبيقية على أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان كيفية قياس رأس المال البشري وتحديد أثره في القوائم المالية، وبيان كيفية الإفصاح عنه، وخلصت إلى ضرورة عدّ الموارد البشرية أصولاً تظهر في القوائم المالية.

- دراسة (أبو نصار وذنبيات، 2005) بعنوان: "أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية.

هدفت الدراسة إلى التحقق من مدى أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية للعام 1998 والخاصة بالبيانات الدورية للشركات المساهمة العامة في الأردن، وذلك من وجهة نظر المدققين الخارجيين ومعدّي البيانات المالية والمستثمرين. كما هدفت الدراسة إلى معرفة وجهة نظر عينة الدراسة حول مدى كفاية هذه التعليمات ومساهمتها في تحسين عملية اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي البيانات المالية.

وتبين من نتائج الدراسة إجماع كل من المدققين ومعدّي البيانات والمستثمرين على أهمية البنود التي تضمنتها تعليمات الإفصاح في خدمة مستخدمي القوائم المالية.

- دراسة (النوافلة، 2005) بعنوان: محاسبة الموارد البشرية وأثرها على اتخاذ القرارات في البنوك التجارية الأردنية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر محاسبة الموارد البشرية على اتخاذ القرارات في البنوك التجارية الأردنية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الإفصاح عن الموارد البشرية في البنوك التجارية الأردنية يسهم في تزويد متخذي القرارات بأدوات تحليل مالي جديدة ومفيدة في ترشيد القرارات واستحداث نسب مالية جديدة لم تكن متاحة في طرق الإفصاح التقليدي، وتحسين بعض النسب المالية.

- دراسة (زنداح، 2006)، بعنوان: "أثر تطبيق تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية على منفعة المعلومات المحاسبية للمستثمرين".

استهدفت الدراسة اختبار أثر تطبيق تعليمات الإفصاح الصادرة سنة 1998 عن هيئة الأوراق المالية الأردنية على منفعة المعلومات المحاسبية للمستثمرين. كما هدفت الدراسة الى قياس أثر حجم الشركة على علاقة المعلومات المحاسبية بالقيمة السوقية والمخاطرة النظامية للشركة في تحسين منفعة المعلومات المحاسبية للمستثمرين.

تم استخدام بيانات الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان لعينة تكونت من (39) شركة عن فترة ثماني سنوات، منها أربع سنوات قبل تطبيق تعليمات الإفصاح (1994-1997) وأربع بعد التطبيق (1999-2002).

بينت الدراسة حدوث تحسن في علاقة المعلومات المحاسبية بالقيمة السوقية للسهم والمخاطرة النظامية للشركة نتيجة تطبيق تعليمات الإفصاح، كما كشفت الدراسة أيضا أن حجم الشركة أدى إلى زيادة تحسن علاقة المعلومات المحاسبية بالقيمة السوقية للسهم والمخاطرة النظامية للشركة بعد تطبيق تعليمات الإفصاح.

كانت أهم توصيات الباحث هي توسيع قاعدة المشاركة في وضع التعليمات الجديدة أو تعديل التعليمات الحالية أو اتخاذ إجراءات تتعلق بتحسين مستوى الإفصاح وذلك حتى تلقى القبول العام مما يؤدي إلى تحسين منفعة المعلومات المحاسبية للمستثمرين والأطراف الأخرى.

- دراسة (الزبيدي، 2006)، بعنوان: " أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على قرار المستثمرين في بورصة عمان "

استهدفت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين الإفصاح في التقارير المالية السنوية وبين اعتماد المستثمر في سوق عمان المالي على المعلومات التي توفرها التقارير المالية السنوية ونجاح هذا القرار الاستثماري وكذلك العلاقة بين أهمية البند ودرجة الإفصاح عنه في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الأردنية وقرار الاستثمار.

أجريت الدراسة على (50) شركة أخذت عشوائياً من مجتمع يتكون من (177) شركة مساهمة عامة تشكل قطاعات البنوك، الخدمات، الصناعة والتأمين.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة بين الإفصاح في التقارير المالية وقرار الاستثمار من قبل المستثمرين في سوق عمان المالي، وعدم وجود علاقة ارتباط بين اعتماد المستثمر في سوق عمان المالي على التقارير المالية ونجاح هذا القرار الاستثماري، وأن هناك علاقة بين الأهمية النسبية لبند القوائم المالية ودرجة الإفصاح عنها لاتخاذ القرار الاستثماري المناسب.

كانت أهم توصيات الباحث الاهتمام بالإيضاحات المتعلقة بالقوائم المالية وغير المتعلقة بتلك القوائم من خلال الجهات المختصة، كذلك الحرص على أن تكون هذه القوائم معدة في أوقات مناسبة تساعد المستثمرين على استخدامها لاتخاذ القرار المناسب والاهتمام بوجود أقسام مختلفة في الشركات الصناعية الأردنية تعمل على وضع نماذج تحليلية سهلة الاستخدام للجميع لاستخراج النتائج الصحيحة من خلال تحليل البيانات بشكل موضوعي ومنطقي.

- دراسة (بالحاج، 2006)، بعنوان: "العوامل المؤثرة على الإفصاح الاختياري - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"

استهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التحسن في مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، فحص تأثير مجموعة من خصائص الشركات وهي حجم الشركة ونسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول وحجم مكتب تدقيق الحسابات ومستوى النشاط الدولي ونسبة المديونية وهيكل الملكية على مستوى الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية وغير المالية في التقارير السنوية للشركات، كذلك فحص تأثير بعض العوامل مثل المنافسة وتكاليف المقاضاة والسمعة والتمويل الخارجي وجودة التدقيق على مستوى الإفصاح الاختياري. تكونت عينة الدراسة من ثمان وعشرين شركة مساهمة عامة صناعية أردنية مدرجة في السوق الأول في بورصة عمان خلال الفترة من 2000 إلى 2004.

كانت أهم نتائج الدراسة، أنه يوجد تحسن ذو دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية المصدرة من قبل الشركات الصناعية، يوجد تحسن ذو دلالة إحصائية لكل من حجم الشركة ومستوى النشاط الدولي وملكية المستثمر الأجنبي لأسهم في الشركة على مستوى الإفصاح الاختياري، لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لبعض العوامل مثل المنافسة وتكاليف المقاضاة والسمعة والتمويل الخارجي وجودة التدقيق على مستوى الإفصاح الاختياري.

- دراسة (الجعدي، 2007)، بعنوان "دور وأهمية القياس المحاسبي للموارد البشرية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة"

وقد هدفت الدراسة إلى بيان دور وأهمية القياس المحاسبي للموارد البشرية وعملية اتخاذ القرارات الإدارية المناسبة في الجامعة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ان عدم توفر طرق إفصاح مناسبة عن البيانات المالية يؤدي إلى عدم الاستفادة من تلك البيانات في تخطيط الموارد البشرية واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.

- دراسة (الرزين، 2007)، بعنوان: " دراسة ميدانية عن جودة إفصاح التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة السعودية "

استهدفت هذه الدراسة فحص جودة الإفصاح في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة السعودية.

استخدمت هذه الدراسة كمية الإفصاح دليلاً على جودة إفصاح التقارير المالية السنوية من قبل الشركات السعودية. وتم اختبار كل من الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري، كما تم تقسيم الإفصاح الإلزامي إلى عينات فرعية وهي الشركات التي توسعت بالإفصاح الإلزامي والشركات التي لا توجد لها علاقة بمتطلبات الإفصاح. لمعرفة المتغيرات المتوقعة أن تفسر درجة الإفصاح فقد تم استخدام المتغيرات التالية: حجم الشركة، إنجاز الشركة، وضع ديون الشركة، ملكية الحكومة في الشركة، نوع شركة تدقيق الحسابات، إدراج الشركة في السوق المالي ونوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة.

كانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

1. تمكنت الدراسة من تحديد بعض الاختلافات المنظمة في مستوى الإفصاح السنوي للشركات السعودية في عينة الدراسة.

2. لم تتأثر نتائج تحليل الانحدار سواء أكانت عناصر الإفصاح مرجحة أو غير مرجحة.

3. إن درجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح ذات دلالة إحصائية منخفضة كلما ارتفعت نسبة ملكية الحكومة في الشركات، كما توصلت إلى نفس النتيجة فيما يتعلق بالإفصاح الاختياري.

4. أن الشركات التي تم تدقيق حساباتها من قبل شركات تدقيق محلية مستقلة تلتزم بمتطلبات الإفصاح أفضل من الشركات التي تم تدقيق حساباتها من قبل شركات تدقيق محلية مرتبطة ببعض شركات التدقيق الدولية.

5. نسبة الرفع المالي ذات ارتباط إيجابي بمستوى الإفصاح الإلزامي، بينما مجموع حقوق الملكية ارتبطت إيجاباً بالإفصاح الاختياري.

6. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من متغير الإدراج في السوق ومتغير العائد على حقوق الملكية ودرجة الإفصاح سواء أكان الإلزامي أم الاختياري؟

- دراسة (الحسن، 2009)، بعنوان: " الإفصاح الاختياري لدى الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان".

استهدفت هذه الدراسة قياس مستوى الإفصاح الاختياري في تقارير الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان وبيان العوامل المؤثرة على درجة الإفصاح الاختياري في هذه الشركات وهي حجم الشركة ونوع القطاع والرفع المالي وحجم شركة التدقيق وهيكل حقوق الملكية، كما وتفحص الدراسة وجود أو عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح الاختياري ما بين السوقيين الأول والثاني.

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها 272 شركة ما عدا البنوك وشركات التأمين، إذ تم أخذ عينة طبقية عشوائية مكونة من 67 شركة مدرجة في السوقيين الأول والثاني.

أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود إفصاح اختياري في الشركات الأردنية المدرجة، إذ بلغت نسبة الإفصاح الاختياري 36.64%، كما أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية ما بين مستوى الإفصاح الاختياري وحجم الشركة عند مستوى دلالة (0.021)، ونوع

القطاع عند مستوى دلالة (0.057)، بالإضافة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين مستوى الإفصاح الاختياري وبين حجم التدقيق والرفع المالي وهيكل الملكية، كما بينت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في السوق الأول والثاني.

خرجت هذه الدراسة بتوصية وهي دعوة الجهات المختصة إلى الاهتمام بالإفصاح عن المزيد من المعلومات الاختيارية، خاصة تلك المتعلقة بالمعلومات المستقبلية، والمعلومات المتعلقة بالإحصائيات والنسب المالية، لتصل إلى مستخدمي القوائم المالية واضحة ومحددة لتساعد على اتخاذ القرار المناسب.

- دراسة (مارق، 2009)، بعنوان: " قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية "

استهدفت هذه الدراسة قياس كمية ونوعية الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المساهمة السعودية.

تمت دراسة التقارير السنوية لعام 2005 م لـ 52 شركة مساهمة عامة سعودية. وقد توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من تباين حجم ونوعية الإفصاح الاختياري بين شركات العينة، إلا أن ظاهرة اهتمام الشركات بالإفصاح الاختياري بدت واضحة، من حيث حجم هذا الإفصاح في القوائم المالية ورغبة هذه الشركات تزويد الأطراف المهتمة بالقوائم المالية بمعلومات إدارية ومالية إضافية واختيارية زيادة على المعلومات التي يتطلبها معيار العرض والإفصاح السعودي، وقد كانت المعلومات التاريخية عن الشركة وأهداف الشركة العامة أو أهدافها المالية أو التسويقية بالإضافة إلى مهمات لجنة المراجعة وعدد أعضائها من البنود الأكثر إفصاحاً على مستوى الشركات.

- دراسة (بحس، 2010)، بعنوان: الإفصاح التطوعي في التقارير المالية للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودية: دراسة ميدانية.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس نسبة الإفصاح التطوعي في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة السعودية. ولقياس نسبة الإفصاح التطوعي استخدمت قائمة مكونة من (137) بنداً، وعند اختبار تأثير جميع البنود مع بعضها على نسبة الإفصاح تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة الإفصاح التطوعي وبين كل من حجم الشركة ومدى مديونيتها، أما باقي المتغيرات فلا تؤثر على نسبة الإفصاح التطوعي في الشركات المساهمة السعودية، وقد انتهت الدراسة بمجموعة من التوصيات من شأنها المساهمة في زيادة نسبة الإفصاح التطوعي في البيئة السعودية.

- دراسة (المطيري، 2010)، بعنوان: تطبيق نظم محاسبة الموارد البشرية في الشركات المساهمة العامة بدولة الكويت: المبررات والمبادئ والمعوقات.

وقد هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى تطبيق نظم محاسبة الموارد البشرية في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت، ومبررات ومبادئ ومعوقات التطبيق.

قام الباحث بتصميم استبانة تم التأكد من دلالات صدقها وثباتها، وتكونت عينة الدراسة من 60 مديراً مالياً، و23 وسيطاً مالياً، و60 مدققاً خارجياً.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها:

1. أن تأييد عينة الدراسة لمبررات تطبيق نظام المحاسبة على الموارد البشرية في الشركات

المساهمة العامة بدولة الكويت هي بشكل عام متوسطة.

2. أن تأييد عينة الدراسة للمبادئ والقواعد التي تحكم تطبيق النظام هو بشكل عام مرتفع.

3. أن المعوقات التي تحول دون تطبيق هذا النظام في الشركات المساهمة في دولة الكويت

هي بشكل عام مرتفعة.

- دراسة (عمير، 2011) بعنوان: "العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال

دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان".

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال، وقياس مستوى الإفصاح الاختياري للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وفحص العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري وتكلفة التمويل بالملكية، وفحص العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري وتكلفة التمويل بالإقتراض.

ولتحقيق هذه الأهداف عمل دراسة ميدانية تم تطبيقها على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي باستخدام استبانة على شكل مؤشر للإفصاح الاختياري ونماذج خاصة بحساب تكلفة رأس المال، علماً بأن عدد الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان قد بلغ (69) شركة في العام 2009 بعد استثناء الشركات الموقوفة أو تحت التصفية، استجابت للدراسة 39 شركة وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، تقدم الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي مستوى من الإفصاح الاختياري بلغ في المعدل 28 % من مجموع الإفصاح وعدم إظهار الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي قدراً كافياً من الاهتمام بتنوع استخدام أدوات الاتصال مع المستثمرين، ووجود علاقة عكسية بين مستوى الإفصاح الاختياري وتكلفة التمويل بالملكية، وإلى وجود علاقة عكسية بين مستوى الإفصاح الاختياري وتكلفة التمويل بالإقتراض.

الدراسات الأجنبية:

- دراسة (Fey, 2000) بعنوان:

The Effect of Human Resource Management Practices on MNC Subsidiary Performance in Russia"

"تأثير ممارسة إدارة المورد البشري على أداء MNC في روسيا".

هدفت الدراسة إلى تحديد دور الاستثمار في تطوير إدارة الموارد البشرية وتحسين مستوى الأداء في 115 شركة تابعة ومملوكة لشركات أجنبية في روسيا. وبينت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين تطوير الموظفين من جهة وتطوير أداء الشركة.

- دراسة (Hossain , et al , 2004) بعنوان:

" The Nature of Voluntary Disclosures of Human Resources in The Annual Reports of Bangladeshi Companies"

طبيعة الإفصاحات الاختيارية للموارد البشرية بالتقارير السنوية للشركات البنغلاديشية

صممت هذه الدراسة لتعريف طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية من قبل الشركات البنغلاديشية. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات البنغلاديشية تتشبط في الإفصاح التطوعي عن الموارد البشرية بالرغم من كون هذا الإفصاح ليس إجباريا من أي سلطة رقابية. واستطلع الباحث آراء مستخدمي البيانات المالية الصادرة عن هذه الشركات وأكدوا بدورهم أهمية هذا النوع من الإفصاح في تحسين قراراتهم المالية. اختار الباحث 14 بندا اعتبرها موضوع الإفصاح التطوعي تمثلت في النواحي التالية:

1- الإفصاح عن قبول الموارد البشرية ذات مصدر مهم للشركة

2- الإفصاح عن علاقة الإدارة بالموظفين

3- الإفصاح عن عدد الموظفين

- 4- الإفصاح عن تطوير الموظف وتدريبه
- 5- الإفصاح عن الخطط المستقبلية لتطوير الموارد البشرية
- 6- الإفصاح عن مؤهلات الموظفين
- 7- الإفصاح عن التزام الإدارة والاهتمام بالتنمية الفعالة للمورد البشري
- 8- الإفصاح عن السياسات المرتبطة بتطوير الموارد البشرية
- 9- الإفصاح عن بيئة العمل الصناعية | العلاقات الصناعية
- 10- الإفصاح عن التسهيلات المختلفة المقدمة للموظفين
- 11- الإفصاح عن الاتحادات العمالية
- 12- الإفصاح عن سياسة التوظيف
- 13- الإفصاح عن مكافأة الأداء الجيد
- 14- الإفصاح عن مشاركة الموظفين في اتخاذ القرار

- دراسة (Lambert & Leuz & Verrecchia, 2007)، بعنوان:

"Accounting Information, Disclosure, and the Cost of Capital"

استهدفت الدراسة إيجاد إجابة عن سؤالين هما: هل المعلومات المحاسبية تظهر بوضوح

في تكلفة رأس المال؟ ثم كيف يتم ذلك؟

للإجابة عن هذين التساؤلين قام الباحثون أولاً بإعادة صياغة نموذج تسعير الأصول

الرأسمالية (CAPM) والذي يعتمد في صيغته الأصلية على العوائد (RETURNS) ليصبح

النموذج الجديد معتمداً على القيم المتوقعة ومعامل التباين (COVARIANCE) للتدفقات النقدية

المستقبلية.

وقد كانت أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة ما يلي:

1- لقد تم التوصل إلى أن نسبة القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية المستقبلية إلى التغيرات ما بين التدفقات النقدية للشركة مع مجموع التدفقات النقدية في السوق تعد محددًا مهمًا لتكلفة رأس المال.

2- بعد أن تمت إضافة متغير إلى نموذج تسعير الأصول الرأسمالية يمثل المعلومات المحاسبية (NOISY INFORMATION)، فقد توصلت الدراسة إلى أن أثر المعلومات المحاسبية على تكلفة رأس المال يكون بطريقتين، الطريقة الأولى مباشرة وهي ان المعلومات المحاسبية ذات النوعية الممتازة لا تؤثر على التدفقات النقدية بحد ذاتها بل تؤثر على تقييم المشاركين في السوق لتوزيع التدفقات النقدية المستقبلية، أما الطريقة الثانية غير المباشرة فهي تتناول المعلومات المحاسبية ذات النوعية الممتازة وتأثيرها على القرارات الحقيقية للشركة وأثر ذلك على القيمة المتوقعة ومعامل التغير للتدفقات النقدية للشركة.

- دراسة (Alam, 2007)، بعنوان:

"Financial Disclosure in Developing Countries with Special Reference to Bangladesh"

استهدفت هذه الدراسة الإسهام في عملية تطوير الإفصاح المالي مع التركيز على الإفصاح المالي في الدول النامية في جنوب آسيا، وقد تم أخذ دولة بنغلادش كحالة مرجعية في هذه الدراسة تم إجراء هذه الدراسة على عينة مكونة من 120 مفردة أخذت بالتساوي من ثلاثة قطاعات، 40 مفردة من قطاع المؤسسات الحكومية، 40 مفردة من قطاع الشركات متعددة الجنسية، 40 مفردة من قطاع الشركات المساهمة العامة. تم تطبيق مؤشر UNCTAD* على الشركات البنغلاديشية.

* The United Nations Conference on Trade and Development.

توصلت الدراسة إلى أن المستوى العام للإفصاح في بنغلادش منخفض حسب المؤشر المذكور سابقاً، وقد كانت أهم أسباب هذا الانخفاض هو كما يلي:

ضعف التدريب والتطوير للمحاسبين والمدققين، استخدام محاسبين ومدققين من نوعية رديئة، القيود على عمل المحاسبين والمدققين، قلة المعايير الأخلاقية التي تحكم المدققين وضعف الفهم لأهمية الإفصاح.

- دراسة (Li, 2008)، بعنوان:

"Does Mandatory Adoption of International Accounting Standards Reduce the Cost of Equity Capital?"

استهدفت الدراسة اختبار تطبيق معايير المحاسبة الدولية في أوروبا سنة 2005 وأثره على تخفيض تكلفة رأس المال المستثمر تكونت العينة من 1084 شركة أوروبية للفترة ما بين 1995 و 2005.

كان أهم ما توصلت له هذه الدراسة ما يلي:

1- إن معايير المحاسبة الدولية تتطلب إفصاحاً أكبر من الإفصاح الذي كانت تطالبه معايير المحاسبة المحلية.

2- إن التطبيق الإجمالي لمعايير المحاسبة الدولية أدى إلى تخفيض تكلفة رأس المال المستثمر بـ 48 نقطة أساسية وذلك من خلال آليتين:

أ- إن التوسع في الإفصاح يقلل من مشكلة الاختيار الخاطئ للأوراق المالية من قبل المستثمرين، كما يؤدي إلى زيادة في سيولة الأوراق المالية، وبالتالي تخفيض تكلفة رأس المال من خلال تخفيض تكاليف المعاملات Transaction costs وزيادة الطلب على هذه الأوراق المالية.

ب- إن التوسع في الإفصاح يصاحبه قيمة مستقبلية متوقعة منخفضة للمخاطر النظامية للشركة (بيتا)، مما ينتج عنه انخفاض في تكلفة رأس المال.

3 - إن الانخفاض في تكلفة رأس المال كان أكبر في الدول ذات التشريعات القوية.

- دراسة (Wang & Sewon & Claiborne, 2008)، بعنوان:

"Determinants and Consequences of Voluntary Disclosure in an Emerging Market: Evidence from China"

استهدفت الدراسة فحص محددات الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات الصينية المدرجة والتي تطرح أسهمها في البورصة المحلية والبورصات الأجنبية، إضافة إلى فحص العلاقة بين تكلفة التمويل بالاقتراض ومستوى الإفصاح الاختياري لهذه الشركات.

تضمنت الدراسة تقارير جميع الشركات المدرجة في سوق هونغ كونغ وعددها 110 شركات، وقد تم استثناء شركة واحدة بسبب عدم توافر تقارير مالية لها، وقد تم قياس مستوى الإفصاح باستخدام مؤشر مكون من 79 عنصراً مقسماً إلى ثلاثة أجزاء، معلومات استراتيجية ومعلومات مالية ومعلومات غير مالية.

بينت الدراسة أن مستوى الإفصاح الاختياري يرتبط بشكل إيجابي مع نسبة الملكية الحكومية ونسبة الملكية الخارجية والعائد على حقوق الملكية وسمعة مدقق الحسابات، كذلك فإن الدراسة لم تتوصل إلى أدلة تربط انخفاض تكلفة التمويل بالاقتراض مع التوسع بالإفصاح الاختياري.

- دراسة (Leuz & Catherine, 2009)، بعنوان:

"Voluntary Disclosure and the Cost of Capital: Evidence from Firms' Responses to the Enron Shock"

استهدفت الدراسة اختبار العلاقة ما بين الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال من خلال استثمار حدث خارجي هو انهيار شركة انرون والذي أثر على تكلفة رأس المال لكل الشركات الأمريكية ثم تحليل استجابة هذه الشركات لهذه الصدمة. أجريت الدراسة على 2172 شركة أمريكية تنتهي سنتها المالية في نهاية شهر كانون أول للأعوام من 1999 الى 2001. توصلت الدراسة إلى:

- 1- حصول انخفاض في تكلفة رأس المال للشركات الأمريكية المتضمنة في عينة الدراسة بعد صدمة انهيار شركة إنرون.
- 2- أن الانخفاض الذي حصل في تكلفة رأس المال كان نتيجة للزيادة في حجم إفصاح الشركات في الفترات المالية اللاحقة لصدمة انهيار شركة إنرون، والذي تمت ملاحظته
- 3- الزيادة في حجم الإفصاح تمت ملاحظتها من خلال زيادة عدد صفحات بعض النماذج الخاصة بإفصاح الشركات الأمريكية وهي نموذج (10 - K) ونموذج (8 - K).
- 4- أن الزيادة في مستوى الإفصاح تكون أوضح عند الشركات ذات الحاجات التمويلية المرتفعة، وتلك التي لها فرص عالية للنمو (growth).

- دراسة (Bamber et al, 2009)، بعنوان:

"What's My Style? The Influence of Top Managers and Their Personal Backgrounds on Voluntary Corporate Financial Disclosure"

استهدفت الدراسة تقديم تفسير إضافي لاختلاف مستويات الإفصاح الاختياري عبر الشركات وهل للمديرين دور في ذلك. استندت الدراسة إلى أدبيات الإدارة الإستراتيجية التي

تتناول موضوع الفروق الشخصية للمديرين وأثرها على مخرجات الشركات. وأجريت الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية إذ بلغ حجم العينة 303 من المديرين التنفيذيين CEO أو المديرين الماليين CFO أو من عملوا بوظيفة مستشار عام General counsel لأن هؤلاء هم في العادة من يؤثرون على مستوى الإفصاح الاختياري. بعد ضبط تأثير محددات اقتصادية تتعلق بمستوى الإفصاح والشركة والتوقيت توصلت الدراسة إلى أن المديرين في الإدارة العليا لهم تأثير واضح على مستوى الإفصاح الاختياري للشركات، وأن هذا التأثير يرتبط مع خصائص شخصية للمديرين وهي؛ خلفيتهم العملية وعلاقتها بمجالات التمويل أو المحاسبة أو القانون، تاريخ الولادة إن كان قبل الحرب العالمية الثانية، المديرون الذين يحملون شهادات الـ MBA، إذ تبين أن هؤلاء يظهرون أسلوباً متحفظاً في الإفصاح.

- دراسة (Hassan et al, 2009)، بعنوان:

"The Value Relevance of Disclosure: Evidence from the Emerging Capital Market of Egypt"

استهدفت هذه الدراسة فحص العلاقة بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري الذي تقدمه الشركات من جهة وقيمة هذه الشركات من جهة أخرى. وذلك في سوق يطبق معايير المحاسبة الدولية (IAS)، ولكن بدون تشدد في عقاب من لا يمتثل لتطبيق تعليمات الإفصاح، تكونت عينة الدراسة من (80) شركة، مدرجة في البورصة المصرية ومن كل القطاعات (ما عدا الشركات المالية) وذلك للفترة ما بين 1995 – 2002.

تتلخص أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

1- العلاقة بين مستوى الإفصاح الإلزامي الذي تقدمه الشركات وقيمة هذه الشركات هي علاقة عكسية ولها دلالة إحصائية قوية.

2- العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري الذي تقدمه الشركات وقيمة هذه الشركات هي علاقة طردية ذات دلالة إحصائية ضعيفة.

- دراسة (Hossain & Hammami, 2009)، بعنوان:

"Voluntary Disclosure in the Annual Reports of an Emerging Country: the case of Qatar"

استهدفت هذه الدراسة اختبار محددات الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة قطر، كذلك فقد تمت دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري وخصائص محددة للشركات مثل عمر الشركة وحجم الشركة ودرجة التعقيد في عملياتها إضافة إلى مستوى ربحية الشركة. تمت دراسة التقارير السنوية لـ 25 شركة مدرجة في بورصة قطر وتشكل هذه الشركات حوالي 86% من إجمالي الشركات المدرجة في بورصة قطر. واستخدمت الدراسة مؤشرا مكونا من 44 بندا للإفصاح الاختياري، كما تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد. كان أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن عمر الشركة وحجمها ودرجة تعقيد عملياتها وحجم موجوداتها هي كلها متغيرات هامة تفسر الاختلاف في مستوى الإفصاح الاختياري بين الشركات. أما ربحية الشركة فإنها لا تعد متغيرا مهماً لتفسير الاختلاف في مستوى الإفصاح الاختياري.

- دراسة (Broberg et al, 2009)، بعنوان:

"What Explains Variation in Voluntary Disclosure? A study of the Annual Reports of Corporations Listed on the Stockholm Stock Exchange"

استهدفت الدراسة تفسير التباين في مستوى ومحتوى الإفصاح الاختياري للشركات المدرجة في بورصة ستوكهولم.

أجريت الدراسة على عينة مكونة من 431 تقريراً سنوياً لشركات مدرجة في بورصة ستوكهولم في الفترة ما بين 2002 و 2005.

كان أهم ما توصلت له هذه الدراسة ما يلي:

1- أن حجم الشركة ونسبة الديون لها علاقة طردية موجبة مع محتوى المعلومات في الإفصاح الاختياري.

2- أنه كلما ارتفعت ملكية أعضاء مجلس الإدارة في رأسمال الشركة أثر ذلك سلباً على مستوى الإفصاح الاختياري.

3- وجدت الدراسة أن هناك علاقة طردية موجبة بين إدراج الشركات في البورصات عالمية أو الملكية الأجنبية من جهة ومحتوى الإفصاح الاختياري للشركات ضمن عينة الدراسة.

4- أخيراً فإن طبيعة البيئة القانونية والتشريعية التي تعمل فيها الشركات هي عوامل مهمة ومؤثرة على محتوى الإفصاح الاختياري لهذه الشركات.

- دراسة (Al-Akra & Ali, 2010)، بعنوان:

"The Value Relevance of Corporate Voluntary Disclosure in the Middle-East-The case of Jordan"

استهدفت هذه الدراسة فحص تأثير مستويات الإفصاح الاختياري للشركات الأردنية التي جرى خصصتها على قيمة هذه الشركات.

تم تطبيق الدراسة على 27 شركة مساهمة عامة أردنية متخصصة، وقد امتدت فترة الدراسة من العام 1996 إلى العام 2004.

كانت أهم نتائج الدراسة ما يلي:

1- إن تعزيز مستويات الإفصاح الاختياري للشركات المتخصصة أدى إلى تحسين قيمة هذه الشركات.

- 2- أكدت نتائج الدراسة أن سياسة الخصخصة مصحوبة مع بعض الإصلاحات الاقتصادية قد أدت إلى تعزيز مستويات الإفصاح الاختياري لدى الشركات التي تم خصصتها.
- 3- توصلت الدراسة إلى أن الربحية (profitability) والرفع (leverage) هي أكثر المتغيرات الضابطة (control variables) تأثيراً على قيمة الشركة العاملة في البيئة الأردنية.
- 4- توصلت الدراسة إلى أن المتغيرات الضابطة التالية: نمو المبيعات (sales growth) والسيولة (liquidity) والحجم (size) ليس لها تأثير على القيمة السوقية للشركة.

- دراسة (Eisayed & Hoque, 2010)، بعنوان:

"Perceived International Environmental Factors and Corporate Voluntary Disclosure Practices: An Empirical Study"

استهدفت هذه الدراسة فحص تأثير عوامل بيئية دولية على مستوى الإفصاح الاختياري.

وقد كانت العوامل التي تم تناولها:

- 1- شدة المنافسة العالمية.
 - 2- المؤسسات الدولية ذات الطابع الاجتماعي السياسي مثل منظمة التجارة الدولية ومنظمة التعاون والتطوير الاقتصادي.
 - 3- معايير المحاسبة الدولية.
 - 4- المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
- أجريت الدراسة على الشركات غير المالية المدرجة في البورصة المصرية، وقد كان حجم العينة 100 شركة مصرية غير مالية. كانت أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان:
- 1- هناك تأثير إيجابي وقوي للمؤسسات الاجتماعية السياسية الدولية على مستوى الإفصاح الاختياري للشركات غير المالية المدرجة في البورصة المصرية.

2- هناك تأثير إيجابي وقوي لمعايير المحاسبة الدولية على مستوى الإفصاح الاختياري للشركات غير المالية المدرجة في البورصة المصرية.

3- هناك تأثير إيجابي وقوي للمؤسسات المالية الدولية على مستوى الإفصاح الاختياري للشركات غير المالية المدرجة في البورصة المصرية.

4- لم تظهر الدراسة تأثيراً مهماً لشدة المنافسة الدولية على مستوى الإفصاح الاختياري للشركات غير المالية المدرجة في البورصة المصرية.

2-7 ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

لاحظ الباحث أن هناك نقصاً واضحاً في مجال الأبحاث، والدراسات المتعلقة في الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية على المستوى المحلي في دولة الكويت، الأمر الذي دعا الباحث لإجراء مثل هذه الدراسة لما لها من أهمية بالغة في التعرف على كافة جوانب هذا الموضوع، ولسد جزء من النقص الحاصل في الدراسات التي تناولت هذا المجال.

كما تتميز هذه الدراسة في كونها تتناول موضوع مستوى الإفصاح عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري) في الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت أخذه بالاعتبار مجموعة من البنود سبق عدها أساساً مهماً بالإفصاح الاختياري، إذ إن هذه البنود تعدّ بنود حديثة لم يسبق التطرق لها في الدراسات السابقة (Hossain, et al , 2004)، مما يجعل من هذه الدراسة من الدراسات الرائدة في ميدان الإفصاح عن الموارد البشرية ويشكل إضافة جديدة للمكتبة العربية.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

1-3 المقدمة

للوصول إلى أهداف هذه الدراسة، تمت دراسة وتحليل قوائم مالية لـ (20) شركة صناعية مساهمة عامة كويتية، كعينه عشوائية من بين المجموع الكلي للشركات (28 شركة) التي يتم تداول أسهمها في سوق الكويت للأوراق المالية.

وتجد هذه الشركات لزاما عليها تزويد مستثمريها بكل ما يحتاجونه من معلومات بافتراض أنهم عقلانيون يتخذون قراراتهم الاستثمارية بناء علي ما يتم الإفصاح عنه ضمن القوائم المالية. استخدمت الدراسة القوائم المالية لعينة الشركات لسنة 2010 كأحدث ما صدر عنها لغاية هذا التاريخ وسيتم فحص هذه التقارير لتقصي مدى قيام كل منها في الإفصاح التطوعي عن 14 بنداً مذكورة في الجدول (1-3)، علماً بأن هذه البنود قد تم اعتبارها محور الإفصاح التطوعي ضمن الدراسات السابقة (Hossain, et al , 2004).

جدول (1-3)

بنود الإفصاح التطوعي

البنود	الرقم
الإفصاح عن قبول الموارد البشرية كمصدر مهم للشركة	1
إفصاح عن علاقة الإدارة بالموظفين	2
إفصاح عن عدد الموظفين	3
الإفصاح عن معايير تقييم أداء الموظفين	4
الإفصاح عن معدل دوران الموظفين	5
الإفصاح عن مؤهلات الموظفين	6
الإفصاح عن المزايا العينية الممنوحة للموظفين	7
الإفصاح عن مكافأة نهاية الخدمة	8
الإفصاح عن بيئة العمل الصناعية / العلاقات الصناعية	9

10	الإفصاح عن التسهيلات المختلفة المقدمة للموظفين
11	الإفصاح عن اتحادات العمال
12	الإفصاح عن سياسة التوظيف
13	الإفصاح عن مكافآت الأداء الجيد
14	الإفصاح عن مشاركة الموظفين في اتخاذ القرار

سيقوم الباحث بفحص كل من التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية، لتحديد طبيعة الإفصاح التطوعي عن كل بند من هذه البنود. سيضم فحص التقارير المالية تحديدا لعدد الكلمات تم تخصيصها لكل بند من البنود الأربعة عشر. فعلى سبيل المثال سيتم فحص القوائم المالية لـ(20) شركة صناعية مساهمة عامة كويتية وتحديد عدد الكلمات أو الجمل الواردة ضمن قوائمها المالية في إفصاحها عن البند الأول ومفاده "اعتبار الموارد البشرية مصدرا مهما للشركة". بحيث تعكس زيادة عدد الجمل وعدد الكلمات المخصصة لكل من البنود تعبيرا عن اهتمام الشركات بالإفصاح التطوعي عن هذا البند. سمح هذا الأسلوب التحليلي والوصفي من معرفة أين يزداد الإفصاح وأين يتلاشى في البنود الأربعة عشر وسمح أيضا في معرفة طبيعة اهتمام هذه الشركات وأين موقع هذا الاهتمام، وسيتمكن الباحث من المقارنة في طبيعة الإفصاح التطوعي بين الشركات عالية الربحية ومنخفضة الربحية لجميع البنود الأربعة عشر.

3-2 مصادر جمع البيانات

اعتمد الباحث في توفير معلومات الدراسة على مصدرين هما:

- مصادر أولية متمثلة في القوائم المالية للشركات الصادرة ضمن تقاريرها السنوية والمتوفرة في موقعها الإلكتروني أو بالاستعانة بالموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق المالية، وذلك لسنة(2010) كون تقارير الشركات المالية الخاصة بها متوفرة في البورصة حاليا ويمكن

استخدامها لتحقيق أهداف الدراسة، إذ سيتم مراجعة التقارير المالية بالاعتماد على معايير

الإفصاح التطوعي للوصول إلى اختبار فرضيات الدراسة.

- مصادر ثانوية تشتمل الكتب والدوريات والرسائل العلمية والمواقع الإلكترونية التي عالجت

موضوع الدراسة أو الدراسات ذات الصلة.

السبب في اختيار شركات مساهمة عامة يكمن في توجيهها الاستثماري والتزاماتها

القانونية، وحرصها الخاص والمفترض بالاهتمام في إدارة مواردها البشرية.

3-3 مجتمع الدراسة والعينة:

تكون مجتمع الدراسة من 28 شركة صناعية المساهمة العامة في دولة الكويت، وتم

اختيار عينة قصدية بعدد 20 شركة من أفراد المجتمع.

3-4 متغيرات الدراسة:

"محتوى وطبيعة الإفصاح التطوعي"



"محتوى وطبيعة الإفصاح التطوعي"

شكل (3-1)

3-5 المعالجة الإحصائية

لغايات الإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:-

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- اختبار (ت) لعينة واحدة، وذلك لمقارنة المتوسطات الحسابية لبنود الإفصاح بمعيار خارجي (5)، لاختبار الفرضية الأولى.
- اختبار (ت) لعينتين مستقلتين للمقارنة في متوسطات الإفصاح تبعا لعنصر مستوى الربحية (مرتفع ، منخفض)، والاختبار الفرضية الثانية.
- استخدمت الرتب للمقارنة في رتب الإفصاح بين الشركات مرتفعة ومنخفضى الربحية.

3-6 إجراءات الدراسة

فيما يلي عرض للإجراءات المتبعة في الدراسة:

- أخذ الموافقات اللازمة للقيام بالدراسة الميدانية
- تحديد مجتمع الدراسة و عينتها
- الاطلاع على أدبيات الدراسة
- جمع البيانات الخاصة بالدراسة
- عرض النتائج و مناقشاتها و كتابة التوصيات

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

يستعرض الباحث في هذا الفصل تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضيات الدراسة حسب

تسلسلها وكما يأتي:

1-4 عرض بيانات الدراسة:

الجدول (2-4)

عناصر الإفصاح الاختياري

المجموع	14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	اسم الشركة
88	0	0	0	0	0	0	82	0	0	0	0	6	0	0	الشركة الكويتية لصناعة الأنايبب والخدمات النفطية
34	0	0	0	0	0	0	34	0	0	0	0	0	0	0	شركة الكوت للمشاريع الصناعية
56	0	0	0	0	0	0	56	0	0	0	0	0	0	0	شركة الخليج لصناعة الزجاج
55	0	0	0	0	0	0	47	0	0	0	0	8	0	0	الشركة الكويتية لصناعة مواد التغليف
25	0	0	0	0	0	0	25	0	0	0	0	0	0	0	الشركة الكويتية لصناعة مواد البناء
27	0	0	0	0	0	0	27	0	0	0	0	0	0	0	شركة الصناعات الوطنية
73	0	0	0	0	0	0	73	0	0	0	0	0	0	0	شركة صناعات التبريد والتخزين وشركتها التابعة
46	0	0	0	0	0	0	38	8	0	0	0	0	0	0	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية
77	0	0	0	0	0	0	77	0	0	0	0	0	0	0	شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن
49	0	0	0	0	0	0	41	0	0	0	0	8	0	0	شركة المقاولات والخدمات البحرية
35	0	0	0	0	0	0	35	0	0	0	0	0	0	0	شركة اسمنت بورتلاند كويت
34	0	0	0	0	0	0	34	0	0	0	0	0	0	0	شركة الشعبية الصناعية
50	0	0	0	0	0	0	42	0	0	0	0	8	0	0	شركة المعادن والصناعات التحويلية
62	0	0	0	0	0	0	62	0	0	0	0	0	0	0	شركة السكب الكويتية
9	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	9	0	0	شركة أسيكو للصناعات
53	0	0	0	0	0	0	53	0	0	0	0	0	0	0	شركة الصناعات المتحدة وشركاتها التابعة
110	0	0	0	0	0	0	43	67	0	0	0	0	0	0	مجموعة الصناعات الوطنية القابضة
103	0	0	0	0	0	0	81	22	0	0	0	0	0	0	شركة اسمنت الكويت
67	0	0	0	0	0	0	67	0	0	0	0	0	0	0	شركة اسمنت الهلال
8	0	0	0	0	0	0	0	8	0	0	0	0	0	0	شركة بوييان للبتر وكيموايات
	0	0	0	0	0	0	45.85	5.25	0	0	0	1.95	0	0	المتوسط

من الجدول (2-4) يتضح بأن الإفصاح الاختياري تباين بين الشركات الصناعية في الكويت، فقد تراوح مجموع كلمات الإفصاح تبعاً للشركات بين (8-110)، إذ إن أعلى إفصاح كان لشركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة والتي حققت ما مجموعه (110) كلمات في أ (14) معياراً، في حين حققت شركة بوبيان للبتر وكيمابويات المستوى الأقل إذ بلغ مجموع إفصاحاتها (8) كلمات، في أ (14) معياراً، كما أن أعلى ثلاثة متوسطات لمعايير الإفصاح كانت للبنود (3،7،8) والتي كانت متوسطاتها بالترتيب (1.95، 5.25، 45.85).

2-4 اختبار فرضيات الدراسة.

يستعرض الباحث فيما يلي نتائج الدراسة حسب فرضيات الدراسة وكما يلي:

النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على :

Ho1: لا تقوم الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت بالإفصاح عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري).

ظهر من البيانات الخاصة بالإفصاح الاختياري في الجدول (1-3) عدم اهتمام معظم الشركات الكويتية بموضوع الدراسة بالعديد من عناصر الإفصاح الاختياري المذكورة في الجدول (1-3)، فلم يكن بالإمكان رفض الفرضية العدمية الخاصة بالعديد من عناصر الإفصاح. يعني ذلك بأن الإفصاح الاختياري أخذ مختلف عناصر الإفصاح بعين الاعتبار، و للإجابة عن هذا الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لبيانات الدراسة تطبيقية ويعبر عنها باستخدام مقاييس النزعة المركزية والتشتت، ويعد اختبار ت لعينة واحدة من الإحصائيات المناسبة لهذا النوع من البيانات الذي تظهر نتائجه في الجدول (3-4).

جدول (3-4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للنتائج المرتبطة بالإفصاح الاختياري عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري)

الدلالة	درجات الحرية	ت	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المعيار
1.00	19.00	0.00	0.00	0.00	1. الإفصاح عن قبول الموارد البشرية كمصدر مهم للشركة
1.00	19.00	0.00	0.00	0.00	2. إفصاح عن علاقة الإدارة بالموظفين
0.00	19.00	-3.90	3.50	1.95	3. إفصاح عن عدد الموظفين
1.00	19.00	0.00	0.00	0.00	4. الإفصاح عن معايير تقييم أداء الموظفين
1.00	19.00	0.00	0.00	0.00	5. الإفصاح عن معدل دوران الموظفين
1.00	19.00	0.00	0.00	0.00	6. الإفصاح عن مؤهلات الموظفين
0.94	19.00	0.07	15.47	5.25	7. الإفصاح عن المزايا العينية الممنوحة للموظفين
0.00	19.00	7.73	23.64	45.85	8. الإفصاح عن مكافئة نهاية الخدمة
1.00	19.00	0.00	0.00	0.00	9. الإفصاح عن بيئة العمل الصناعية / العلاقات الصناعية
1.00	19.00	0.00	0.00	0.00	10. الإفصاح عن التسهيلات المختلفة المقدمة للموظفين
1.00	19.00	0.00	0.00	0.00	11. الإفصاح عن اتحادات العمال
1.00	19.00	0.00	0.00	0.00	12. الإفصاح عن سياسة التوظيف
1.00	19.00	0.00	0.00	0.00	13. الإفصاح عن مكافآت الأداء الجيد
1.00	19.00	0.00	0.00	0.00	14. الإفصاح عن مشاركة الموظفين في اتخاذ القرار
0.01	19.00	-2.72	1.99	3.79	المتوسط العام

من الجدول (3-4) يتضح بان قيمة الإحصائي ت بلغت (-2.72) بمستوى دلالة (0.01)

وهي دالة عند مستوى 0.05 فاقلاً، وبما أن قيمة المتوسط الحسابي أقل من المعيار الذي اختبرت

والبالغ (5) ، لذلك فإن ذلك أسهم في أن تكون قيمة (ت) بالسالب، لذا تقبل الفرض الصفري

المرتبط بالفرضية الحالية والتي تنص على " لا تقوم الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة

الكويت بالإفصاح عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري)".

النتائج المتعلقة الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على:

Ho3: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري) في الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت وفقاً لمستوى الربحية (مرتفعة أو منخفضة).

يظهر الجدول (4-4) الشركات مرتفعة الربحية والشركات منخفضة الربحية:

الجدول (4-4)

الشركات مرتفعة الربحية والشركات منخفضة الربحية

الرقم	اسم الشركة	الربحية	المستوى للربحية
1	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	27596424	مرتفع
2	شركة اسمنت الكويت	13358087	مرتفع
3	شركة اسمنت بروتلاندر	11011501	مرتفع
4	شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن	8933652	مرتفع
5	شركة بيوبيان للبتر وكيمائيات	6624734	مرتفع
6	شركة السكب الكويتية	5872181	مرتفع
7	شركة الكوت للمشاريع الصناعية	5282848	مرتفع
8	شركة المقاولات والخدمات البحرية	4637861	منخفض
9	شركة الصناعات الوطنية	4081841	منخفض
10	شركة الصناعات المتحدة	4070998	منخفض
11	شركة اسيكو للصناعات	3864050	منخفض
12	شركة الخليج لصناعة الزجاج	2939200	منخفض
13	شركة صناعات التبريد والتخزين	2816273	منخفض
14	الشركة الكويتية لصناعات مواد التغليف	2404993	منخفض
15	شركة الشعبية الصناعية	1752742	منخفض
16	الشركة الكويتية لصناعة الأنابيب والخدمات النفطية	1538458	منخفض
17	شركة المعادن والصناعات التحويلية	1478145	منخفض
18	شركة اسمنت الهلال	596916	منخفض
19	الشركة الكويتية لصناعات مواد البناء	193987	منخفض
20	مجموعة الصناعات القابضة	-26208	منخفض

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار T-test لمعرفة هل تقوم الشركات الصناعية

المساهمة العامة في دولة الكويت بالإفصاح عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال

البشري)، والجدول (4-5) يوضح النتائج.

جدول (4-5)

نتائج اختبار T-test لقيام الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت
بالإفصاح عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري)

العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	ت	الدلالة
7	11239918.14	7778090.73	4.07	0.00
13	2334558.15	1559801.35		

متوسط الربحية = 5451434.1500، انحراف معياري = 6295477.37268

فسر هذا الفحص تقسيم الشركات موضوع الدراسة إلى (7) شركات عالية الربحية وأخرى منخفضة الربحية فالشركات المرتفعة الربحية تعني مجموع الشركات التي زادت معدلات أرباحها عام 2010 عن المتوسط العام لمجموع الشركات وفي نفس الوقت اعتبرت الشركات منخفضة الربحية في مجموع الشركات التي انخفضت معدلات أرباحها عن المتوسط العام لمجموع الشركات نفسها.

جدول (4-6)

التكرارات والنسب المئوية واختبار كاي للنتائج المرتبطة بالإفصاح الاختياري عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري) تبعا لمتغير مستوى الربحية

المعيار	الربحية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	درجات الحرية	الدلالة
الإفصاح عن قبول الموارد البشرية مصدر مهم للشركة	مرتفعة	0.00	0.00	0.00	18.00	1.00
	منخفضة	0.00	0.00	0.00		
إفصاح عن علاقة الإدارة بالموظفين	مرتفعة	0.00	0.00	0.00	18.00	1.00
	منخفضة	0.00	0.00	0.00		
إفصاح عن عدد الموظفين	مرتفعة	0.00	0.00	-1.96	18.00	0.07
	منخفضة	3.00	4.00			
الإفصاح عن تطوير الموظف و تدريبه	مرتفعة	0.00	0.00	0.00	18.00	1.00
	منخفضة	0.00	0.00	0.00		
الإفصاح عن لخطط المستقبلية لتطوير الموارد البشرية	مرتفعة	0.00	0.00	0.00	18.00	1.00
	منخفضة	0.00	0.00	0.00		
الإفصاح عن مؤهلات الموظفين	مرتفعة	0.00	0.00	0.00	18.00	1.00
	منخفضة	0.00	0.00	0.00		
الإفصاح عن التزام الإدارة و الاهتمام	مرتفعة	5.43	8.22	0.04	18.00	0.97

المعيار	الربحية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	درجات الحرية	الدلالة
بالتطوير الفعال للمورد البشري	منخفضة	5.15	18.58			
الإفصاح عن السياسات المرتبطة بتطوير الموارد البشرية	مرتفعة	46.71	28.53	0.04	18.00	0.97
	منخفضة	45.38	21.84			
الإفصاح عن بيئة العمل الصناعية / العلاقات الصناعية	مرتفعة	0.00	0.00	0.00	18.00	1.00
	منخفضة	0.00	0.00			
الإفصاح عن التسهيلات المختلفة المقدمة للموظفين	مرتفعة	0.00	0.00	0.00	18.00	1.00
	منخفضة	0.00	0.00			
الإفصاح عن اتحادات العمال	مرتفعة	0.00	0.00	0.00	18.00	1.00
	منخفضة	0.00	0.00			
الإفصاح عن سياسة التوظيف	مرتفعة	0.00	0.00	0.00	18.00	1.00
	منخفضة	0.00	0.00			
الإفصاح عن مكافآت الأداء الجيد	مرتفعة	0.00	0.00	0.00	18.00	1.00
	منخفضة	0.00	0.00			
الإفصاح عن مشاركة الموظفين في اتخاذ القرار	مرتفعة	0.00	0.00	0.00	18.00	1.00
	منخفضة	0.00	0.00			
المتوسط العام	مرتفعة	3.72	2.24	0.04	18.00	0.97
	منخفضة	3.82	1.94			

تم حساب اختبارات لعينيتين مستقلتين للمقارنة بين الشركات عالية الربحية ومنخفضة

الربحية على كل عنصر من عناصر الإفصاح والذي تظهر نتائجه في الجدول (4-6).

يتضح من نتائج اختبار (ت) لعينيتين مستقلتين بأنه لا يوجد هناك اختلاف بين الشركات الصناعية

الكويتية في تطبيق عناصر الإفصاح الاختياري المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري)

تبعاً لمتغير الربحية، إذ إن جميع قيم ت كان مستوى دلالتها أكبر من (0.05)، وهذا يقودنا إلى

قبول الفرضية الصفرية التي تنص على " لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في مستوى

الإفصاح عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري) في الشركات الصناعية

المساهمة العامة في دولة الكويت وفقاً لمستوى الربحية (مرتفعة أو منخفضة).

جدول (4-7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب للشركات مرتفعة الربحية
والشركات منخفضة الربحية

منخفضة الربحية ن = 13			مرتفعة الربحية ن = 7			المعيار
الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
9.0	0.00	0.00	8.5	0.00	0.00	1. الإفصاح عن قبول الموارد البشرية كمصدر مهم للشركة
9.0	0.00	0.00	8.5	0.00	0.00	2. إفصاح عن علاقة الإدارة بالموظفين
3.0	4.00	3.00	8.5	0.00	0.00	3. إفصاح عن عدد الموظفين
9.0	0.00	0.00	8.5	0.00	0.00	4. الإفصاح عن معايير تقييم أداء الموظفين
9.0	0.00	0.00	8.5	0.00	0.00	5. الإفصاح عن معدل دوران الموظفين
9.0	0.00	0.00	8.5	0.00	0.00	6. الإفصاح عن مؤهلات الموظفين
2.0	18.58	5.15	2.0	8.22	5.43	7. الإفصاح عن المزايا العينية الممنوحة للموظفين
1.0	21.84	45.38	1.0	28.53	46.71	8. الإفصاح عن مكافأة نهاية الخدمة
9.0	0.00	0.00	8.5	0.00	0.00	9. الإفصاح عن بيئة العمل الصناعية / العلاقات الصناعية
9.0	0.00	0.00	8.5	0.00	0.00	10. الإفصاح عن التسهيلات المختلفة المقدمة للموظفين
9.0	0.00	0.00	8.5	0.00	0.00	11. الإفصاح عن اتحادات العمال
9.0	0.00	0.00	8.5	0.00	0.00	12. الإفصاح عن سياسة التوظيف
9.0	0.00	0.00	8.5	0.00	0.00	13. الإفصاح عن مكافآت الأداء الجيد
9.0	0.00	0.00	8.5	0.00	0.00	14. الإفصاح عن مشاركة الموظفين في اتخاذ القرار

من الجدول (4-7) يتضح بأن ترتيب بنود الإفصاح لدى الشركات بناء على حجم الربحية بين الشركات مرتفعة الربحية ومنخفضة الربحية (الإفصاح عن مكافآت نهاية الخدمة)، احتلت الترتيب الأول لدى كل من الشركات مرتفعة ومنخفضة الربحية. كما احتل " الإفصاح عن المزايا العينية الممنوحة للموظفين " الترتيب الثاني لدى كل من الشركات المرتفعة والمنخفضة، كما احتل " إفصاح عن عدد الموظفين " الترتيب الثالث لدى الشركات منخفضة الربحية، أما بقية المعايير فقد احتلت نفس الترتيب بالنسبة للشركات وفقاً لمستوى الربحية (مرتفعة أو منخفضة).

مناقشة النتائج والتوصيات

يعرض الباحث فيما يلي مناقشة نتائج الدراسة حسب تسلسلها، ثم عرضاً لأبرز التوصيات

وكما يلي:

1-5 مناقشة النتائج:

مناقشة نتائج الفرضية الأولى التي تنص على: " لا تقوم الشركات الصناعية المساهمة

العامة في دولة الكويت بالإفصاح عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري)".

تبين من الجدول (1-3) عدم اهتمام معظم الشركات الكويتية في العديد من عناصر

الإفصاح الاختياري عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري) في الشركات

الصناعية وكما يلي:

1. الإفصاح عن قبول الموارد البشرية كمصدر مهم للشركة، إذ بلغ عدد

الإفصاحات (0).

2. إفصاح عن علاقة الإدارة بالموظفين إذ بلغ عدد الإفصاحات (0).

3. إفصاح عن عدد الموظفين إذ بلغ عدد الإفصاحات (39).

4. الإفصاح عن معايير تقييم أداء الموظفين إذ بلغ عدد الإفصاحات (0).

5. الإفصاح عن معدل دوران الموظفين إذ بلغ عدد الإفصاحات (0).

6. الإفصاح عن مؤهلات الموظفين إذ بلغ عدد الإفصاحات (0).

7. الإفصاح عن المزايا العينية الممنوحة للموظفين إذ بلغ عدد الإفصاحات

(105).

8. الإفصاح عن مكافئة نهاية الخدمة إذ بلغ عدد الإفصاحات (917).

9. الإفصاح عن بيئة العمل الصناعية / العلاقات الصناعية إذ بلغ عدد الإفصاحات(0).

10. الإفصاح عن التسهيلات المختلفة المقدمة للموظفين إذ بلغ عدد الإفصاحات(0).

11. الإفصاح عن اتحادات العمال إذ بلغ عدد الإفصاحات(0).

12. الإفصاح عن سياسة التوظيف إذ بلغ عدد الإفصاحات(0).

13. الإفصاح عن مكافآت الأداء الجيد إذ بلغ عدد الإفصاحات(0).

14. الإفصاح عن مشاركة الموظفين في اتخاذ القرار إذ بلغ عدد الإفصاحات(0).

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن هناك تباين في إفصاح الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية، وهذا يعود إلى سياسات تلك الشركات في الإفصاح إما الكلي أو الجزئي عن هذه المعلومات، ولكن بشكل عام كان مستوى الإفصاح منخفضاً لكل الفقرات ما عدا الإفصاح عن علاقة الإدارة بالموظفين ، والإفصاح عن التزام الإدارة والاهتمام بالتنوير الفعال للمورد البشري، الإفصاح عن مكافأة الأداء الجيد.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة بحلس (2010) والتي أظهرت نتائجها أن باقي المتغيرات لا تؤثر على نسبة الإفصاح التطوعي في الشركات المساهمة السعودية. وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة بالحاج (2006) والتي أظهرت نتائجها وجود تحسن ذي دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية المصدرة من قبل الشركات الصناعية.

مناقشة نتائج الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على: "لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري) في الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت وفقاً لمستوى الربحية (مرتفعة أو منخفضة)"

يتضح من الجدول (4-4) أن هناك تبايناً وفقاً لمستوى الربحية (مرتفعة، منخفضة)؛ إذ تبين أن مستويات الربحية للشركات كانت كما يلي: شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية (27596424) مرتفع، شركة اسمنت الكويت (13358087) مرتفع، شركة اسمنت بروتلاند (11011501) مرتفع، شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن (8933652) مرتفع، شركة بيوبيان للبتر وكيموايات (6624734) مرتفع، شركة السكب الكويتية (5872181) مرتفع، شركة الكوت للمشاريع الصناعية (5282848) مرتفع، شركة المقاولات والخدمات البحرية (4637861) منخفضة، شركة الصناعات الوطنية (4081841) منخفضة، شركة الصناعات المتحدة (4070998) منخفضة، شركة اسيكو للصناعات (3864050) منخفضة، شركة الخليج لصناعة الزجاج (2939200) منخفضة، شركة صناعات التبريد والتخزين (2816273) منخفضة، الشركة الكويتية لصناعات مواد التغليف (2404993) منخفضة، شركة الشعبية الصناعية (1752742) منخفضة، الشركة الكويتية لصناعة الأنابيب والخدمات النفطية (1538458) منخفضة، شركة المعادن والصناعات التحويلية (1478145) منخفضة، شركة اسمنت الهلال (596916) منخفضة، الشركة الكويتية لصناعات مواد البناء (193987) منخفضة، شركة مجموعة الصناعات القابضة (-26208) منخفضة.

وللإجابة عن هذه الفرضية تم استخراج T-test لقيام الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت بالإفصاح عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية، إذ تبين من الجدول (4-5) أن هناك تبايناً بين الشركات الصناعية الكويتية في متوسط كلمات الإفصاح الاختياري عن

العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري)، إذ نجد أن أعلى متوسط لكلمات الإفصاح كان لدى شركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة إذ بلغ عدد الإفصاحات (110) أما أقل الشركات إفصاحاً فكانت شركة بوبيان للبترول كيماويات إذ بلغ (8) كلمات، مما يدل على وجود فجوة بين الشركات الصناعية الكويتية عن الكلمات الدالة عن الإفصاح عناصر الإفصاح الاختياري عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري).

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن الشركات الصناعية الكويتية تختلف فيما بينها في عملية الإفصاح فبعضها قد يفصح عن معلومات وبعضها قد لا يفصح، ولكن بشكل عام فقد كان مستوى الإفصاح عند الشركات واضحاً فيما يتعلق بالعناصر المتعلقة بالموارد البشرية كالإفصاح عن عدد الموظفين وعلاقة الإدارة بالموظفين، والإفصاح عن مؤهلات الموظفين، والإفصاح عن التسهيلات المختلفة المقدمة للموظفين، وغيرها لذلك وجدت مثل هذه الفروق ذات الدلالة الإحصائية. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة بالحاج (2006) والتي أظهرت نتائجها وجود تحسن ذي دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية المصدرة من قبل الشركات الصناعية.

وتختلف مع نتيجة دراسة بحلس (2010) والتي أظهرت نتائجها أن باقي المتغيرات لا تؤثر على نسبة الإفصاح التطوعي في الشركات المساهمة السعودية.

وتم استخراج التكرارات والنسب المئوية واختبار كاي للنتائج المرتبطة بالإفصاح

الاختياري عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري) تبعاً لمتغير مستوى الربحية والذي تظهر نتائجه في الجداول (4-6).

يتضح من نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين بأنه لا يوجد هناك اختلاف بين الشركات

الصناعية الكويتية في تطبيق عناصر الإفصاح الاختياري المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال

البشري) تبعاً لمتغير الربحية، إذ إن جميع قيم ت كان مستوى دلالتها أكبر من (0.05)، وهذا يقودنا إلى قبول الفرضية الصفرية التي تنص على " لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري) في الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت وفقاً لمستوى الربحية (مرتفعة أو منخفضة).

ومن الجدول (4-7) يظهر أن ترتيب الإفصاحات كان كما يلي (الإفصاح عن مكافآت نهاية الخدمة)، إذ احتلت الترتيب المركز الأول لدى كل من الشركات مرتفعة ومنخفضة الربحية. كما احتل " الإفصاح عن المزايا العينية الممنوحة للموظفين" الترتيب الثاني لدى كل من الشركات المرتفعة والمنخفضة، كما احتل " إفصاح عن عدد الموظفين" الترتيب الثالث لدى الشركات منخفضة الربحية، وبالنسبة لباقي المعايير فقد احتلت نفس الترتيب بالنسبة للشركات وفقاً لمستوى الربحية (مرتفعة أو منخفضة).

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت الأكثر ربحية تقوم بالإفصاح عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري) وذلك في سبيل التعريف بأمر الشركة ونشاطها وحجم إنتاجها والاهتمام بالتطوير وآلية مشاركة الموظفين في اتخاذ القرار، وغيرها من الأمور مما يؤكد أهمية قيام الشركات الصناعية المساهمة العامة بعملية الإفصاح عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Hossain et al., 2004) التي أظهرت نتائجها علاقة الإدارة بالموظفين وعن عدد الموظفين وغيرها ذات مصدر مهم للشركة، كما أظهرت أن الموظفين أكدوا بدورهم أهمية هذا النوع من الإفصاح في تحسين قراراتهم المالية تمثلت في النواحي التالية: الإفصاح عن قبول الموارد البشرية ذات مصدر مهم للشركة والإفصاح عن علاقة الإدارة بالموظفين والإفصاح عن عدد الموظفين والإفصاح عن تطوير الموظف وتدريبه

والإفصاح عن الخطط المستقبلية لتطوير الموارد البشرية والإفصاح عن مؤهلات الموظفين، والإفصاح عن التزام الإدارة والاهتمام بالتنوير الفعال للمورد البشري والإفصاح عن السياسات المرتبطة بتطوير الموارد البشرية والإفصاح عن بيئة العمل الصناعية | العلاقات الصناعية والإفصاح عن التسهيلات المختلفة المقدمة للموظفين والإفصاح عن الاتحادات العمالية والإفصاح عن سياسة التوظيف والإفصاح عن مكافأة الأداء الجيد والإفصاح عن مشاركة الموظفين في اتخاذ القرار.

وتختلف مع نتيجة دراسة (Alam, 2007) التي أظهرت نتائجها أن المستوى العام للإفصاح في بنغلادش منخفض حسب المؤشر العام ومن أهم أسباب الانخفاض، ضعف التدريب والتنوير للمحاسبين والمدققين والقيود على عمل المحاسبين والمدققين.

5-2 التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

- 1- ضرورة الاهتمام بنشر ثقافة الإفصاح الاختياري عند الشركات الصناعية المساهمة العامة وربطها بالمنافع الاقتصادية التي يمكن أن تجنيها الشركات لقاء ذلك، مثل زيادة الربحية.
- 2- ضرورة أن تقوم الجهات المعنية سواء الإشرافية أو الرقابية في سوق الكويت المالي بتوجيه إدارة الشركات لتقوم بالتعريف بأهمية التنوع في استخدام أدوات الاتصال مع المستثمرين، والتميز فيما بينها من إذ تراثها (كمية المعلومات التي يمكن لأداة الاتصال مع المستثمرين أن تنقلها)، إذ إن ذلك يزيد من تقويم مستوى الإفصاح عند هذه الشركات.
- 3- ضرورة ربط مفهوم الإفصاح بمفهوم المستوى الإجمالي للمعلومات، والذي يشتمل على عدة أبعاد يجب على الشركات الاهتمام بها لكي تحصل على مستوى إفصاح جيد ينتج عنه تخفيض في تكلفة رأس المال، ومن هذه الأبعاد صدق المعلومات وسهولة الوصول إلى المعلومات بالنسبة لأصحاب المصالح الخارجيين، والمقصود بسهولة الوصول إلى المعلومات هو قيام الشركات باستخدام أدوات للاتصال مع المستثمرين متنوعة وتتصف بوفرة المعلومات.
- 4- ضرورة تدعيم أساليب الإفصاح الإلكتروني مما يساعد على نشر وتوصيل المعلومات المالية وغير المالية في الوقت المناسب وبكلفة مناسبة، إضافة إلى إمكانية التحديث الفوري للمعلومات.
- 5- ضرورة الاهتمام بنشر ثقافة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية وذلك لسد الثغرات التي أظهرتها نتائج الدراسة إذ تبين أن الشركات الكويتية لا تقوم بهذا الإفصاح.
- 6- العمل على تحويل ما يمكن من معلومات الإفصاح الاختياري ليصبح الإفصاح عنها إلزامياً حسب القوانين والتشريعات، وبحيث تصبح هذه المعلومات ضمن مسؤولية مدققي الحسابات، وبذلك تزيد درجة الثقة في هذه المعلومات وضرورة الاهتمام بالإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

1. بالحاج، سمير (2006)، العوامل المؤثرة على الإفصاح الاختياري، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان - الأردن.
2. بحلس، ندى، (2010)، " الإفصاح التطوعي في التقارير المالية للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودية: دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز
3. تركي، محمود إبراهيم عبد السلام، (2005)، متطلبات الإفصاح العامة وقياس مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض.
4. الجعدي، سناء عبد الهادي، (2007)، "دور وأهمية القياس المحاسبي للموارد البشرية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة - دراسة تحليلية تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة
5. الحسن، ميلينا (2009)، الإفصاح الاختياري لدى الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد - الأردن.
6. حماد، طارق (2002)، " التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقاً لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية"، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية.

7. خليل، محمد أحمد، (2005)، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية - دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها، العدد (1)، ص ص 6 - 16.
8. الرزين، عبد الرحمن، (2007)، دراسة ميدانية عن جودة إفصاح التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة السعودية، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد العاشر، العدد الأول، ص ص: 71 - 110.
9. الزبيدي، مدحت (2006)، أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة الأردنية على قرار المستثمرين في بورصة عمان، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد - الأردن.
10. زنداح، عادل (2006)، أثر تطبيق تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية على منفعة المعلومات المحاسبية للمستثمرين، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان - الأردن.
11. السقا، محمد إبراهيم، (2010)، لماذا الإفصاح والشفافية في البورصة؟، صحيفة الاقتصادية السعودية، متاحة http://www.aleqt.com/2010/03/19/article_365837.html
12. السيد، صفا محمود، (2003)، الآثار الاقتصادية لمعايير المحاسبة المصرية - من منظور دراسة السوق، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج - جامعة جنوب الوادي، مجلد(17)، العدد (1)، ص ص: 163-211.

13. صالح، مفتاح وفريدة، معارفي (2009 - 2010)، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية، دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها، مجلة الباحث، جامعة محمد خيضر - بسكرة، العدد (07)، ص ص 181 - 195.
14. صرخوه، يعقوب يوسف (2010). الأسهم وتداولها في الشركات المساهمة في القانون الكويتي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة.
15. آل عباس، محمد، (2010)، هل تختار الشركات الغرامة أم الإفصاح؟، صحيفة الاقتصادية السعودية، متاحة http://www.aleqt.com/2010/05/21/article_395861.html
16. عبد الملك، أحمد رجب، (2008)، دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل للأسهم في سوق الأوراق المالية - دراسة تحليلية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مجلد (45)، العدد (1)، ص ص 1 - 34.
17. عمارة، نوال، ومسعود، صديقي، (2004)، محاسبة الموارد البشرية، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية 10 - 09 مارس 2004، جامعة ورقلة، الجزائر
18. عمير، مهند عثمان (2011) "العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال
19. مارق، سعد محمد، (2009)، قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، مجلد (23)، العدد (1)، ص ص: 131-174.

20. مرعي، دانا (2007)، درجة الإفصاح وعلاقتها بتكلفة حقوق الملكية في الشركات الصناعية والخدمية المتداولة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية.

21. مطر، محمد (1982). "المعالجة المحاسبية لتكلفة الموارد البشرية في المشروع الاقتصادي"، قسم المحاسبة بالمعهد التجاري، الكويت.

22. مطر، محمد والسويطي، موسى (2012) التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس والعرض والإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

23. مطر، محمد، (2004)، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، القياس - العرض - الإفصاح، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.

24. المطيري، حمد (2010) تطبيق نظم محاسبة الموارد البشرية في الشركات المساهمة العامة بدولة الكويت: المبررات والمبادئ والمعوقات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

25. مقلد، محمد حسن (2008)، نحو مؤشر للإفصاح المحاسبي البيئي الاختياري، دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المقيدة ببورصة الأوراق المالية، رسالة ماجستير، جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية.

26. أبو المكارم، وصفي (2002)، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

27. المليجي، هشام حسن عواد، (2006)، إطار مقترح لمحددات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية وآثارها على نموذج الإفصاح المحاسبي المطبق في مصر، مجلة، الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق، فرع بنها، العدد الثاني، ص ص 1 - 21.
28. أبو نصار، محمد، وعلي الذنبيات (2005)، أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية، مجلة دراسات: العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 32، العدد 1، ص ص 115 - 140
29. النوافلة، ماجد حمود عيسى، (2005)، محاسبة الموارد البشرية وأثرها على اتخاذ القرارات في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية.

1. Aerts, Walter and Cormier, Denis, and Magnan, Michel, 2006, "Intra-industry Imitation in Corporate Environmental Reporting: An International Perspective" **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol. 25, Issue 3, pp. 299-331
2. Al-Akra, Mahmoud and Ali, Muhammad, (2010), " **The Value Relevance of Corporate Voluntary Disclosure in the Middle East – The case of Jordan** " Forums Being Presented at the 2010 AFAANZ Conference, www.affanz.org/openconf/2010
3. Alam, Jahangir (2007)," **Financial Disclosure in Developing Countries with Special Reference to Bangladesh**" Unpublished Dissertation, PhD in accounting ,Ghent University, Belgium.
4. Ballow, J., Burgman, R., Roos, G., and Molnar. M., (2004), **A New Paradigm for Managing Shareholder Value**, Accenture Institute for High Performance Business.
5. Bamber, Linda and Jiang, John, and Wang, Isabel, 2009 "**What's My Style? The Influence of Top Manager and Their Personal Background on Voluntary Corporate Financial Disclosure**" Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=1312904>
6. Blkaoui, Ahmed. (2004), **Accounting theory, Fifth Edition**, Thomson Learning.
7. Bontis, N., and Fitz-end, J., (2002), "Intellectual capital ROI: a causal map of human capital antecedents and consequents", **Journal of Intellectual Capital**, Vol 3 (3), pp.223-247.
8. Botosan, Christine (1997), "**the effect of disclosure level on the cost of equity capital and stock market liquidity**" Unpublished Dissertation, PhD in accounting, university of Michigan,USA

9. Eisayed, Mohamed and Hoque, Zahirul, March 2010, "Perceived international environmental factors and corporate voluntary disclosure practices: An empirical study" **The British Accounting Review**, Vol. 42, Issue 1, pp. 17-35
10. Fey, Carel, (2000), "The Effect of Human Resource Management Practices on MNC Subsidiary Performance in Russia", **Journal of International Business Studies**, Vol: 32, No: 1, First Quarter.
11. Fitz-enz, J., (2000), **The ROI of Human Capital**, Amacom, New York.
12. Foster, George, (1986), **Financial Statement Analysis**, second Edition, Prentice Hall, New Jersey.
13. Gode, Dan, and Mohanram, Partha, 2001, "**What Affects the Implied Cost of Capital**" Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=1280699>
14. Greenstein, Marilyn and Sami, Heibatollah, 1994, "The Impact of SEC's Segment Disclosure Requirement on Bid-Ask Spreads" **The Accounting Review**, Vol. 69, No. 1, pp. 179-199
15. Hassan, Omaira and Romilly, Peter and Giorgioni, Gianluigi and Power, David (2009), "The Value Relevance of Disclosure: Evidence from the Emerging Capital Market of Egypt", **the International Journal of Accounting**, Vol. 44, pp. 79 – 102
16. Healy, Paul and Palepu, September 2001, "Information Asymmetry, Corporate Disclosure, and the capital Markets: A Review of the Empirical Disclosure Literature" **Journal of Accounting & Economics**, Vol. 31, Issues 1-3, pp. 405-440
17. Hendriksen, Eldon. S. (2005), **Accounting Theory**, Fourth Edition, Richard, Irwin, Inc, Illinois.
18. Hosain, Mohammed and Hammami, Helmi, 2009, "Voluntary Disclosure in the Annual Reports of an Emerging Country: The Case of Qatar " **Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting** 25 (2009) pp. 385- 420

- 19.Hossain , D. & Khan , A. & Yasmin , I , (2004) " The Nature of Voluntary Disclosures on Human Resource in The Annual Reports of Bangladeshi Companies” , Dhaka University **Journal of Busniss Studies** , Vol XXV , No 1 pp 221-231
- 20.Kaplan, R. S. and Norton, D. P., (1996), "**The Balanced Scorecard - Measures that Drive Performance**", Harvard Business Review, Vol 70(1), pp.71-79.
- 21.Kollmann, Tobias and Kuckertz, Andreas, 2006, "Investor relations for start-ups: an analysis of venture capital investors' communicative needs " **International Jornal of Technology Management**, Vol. 34, number 1-2, pp. 47-62
- 22.Kothari, S. P, March 2001, "Capital Markets Research in Accounting" **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 31 , pp. 105-231
- 23.Lambert, Richard A and Leuz, Christian and Verrecchia, Robert E, May 2007, "Accounting Information, Disclosure, and the Cost of Capital" **Journal of Accounting Research**, Vol. 45 , No. 2, pp. 385-420
- 24.Leuz, Christian and Schrand, Catherine, (2009) "**Disclosure and the Cost of Capital: Evidence from Firms' Response to the Enron Shock**" Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=1319646>
- 25.Lev, B., (2001)., **Intangibles: Management, Measurement and Reporting**, Brookings Institutions Press, Washington, D.C..
- 26.Li, Siqu (2008) "**Does mandatory adoption of international accounting standards reduce the cost of equity capital**" Unpublished Dissertation, PhD in accounting University of Southern California, USA.
- 27.Lundholm, Russel and Myers, Linda, June (2002), "Bringing the Future Forward: The effect of Disclosure on the Returns – Earnings Relationship" **Journal of Accounting Research**, Vol. 40, No. 3, p. 809 - 811

28. Myburgh, J.E. (2001), "The Informativeness of Voluntary Disclosure In the Annual Reports of Listed Industrial Companies in South Africa" **Meditari Accountancy Research** , Vol. 9, pp. 199-216
29. Nonaka, I., and Takeuchi, H., (1995), **The Knowledge-Creating Company**, Oxford University Press, New York, NY.
30. Petty, R. & Guthrie, J., (2000), "Intellectual Capital Literature Review: Measurement, Reporting and Management", **Journal of Intellectual Capital**, vol.1, no. 2, pp.155-176.
31. Rikanovic, Maladen (2005), "**corporate disclosure strategy and the cost of capital, an empirical study of large listed German corporations**", Unpublished Dissertation, PhD in accounting, University of St. Gallen, Germany
32. Stewart, T. A., (1997), **Intellectual Capital: The New Wealth of Organizations**, Doubleday/Currency, New York.
33. Sveiby, K. E. (1997), **The New Organizational Wealth: Managing and Measuring Knowledge-based Assets**, Berrett-Kohler, San Francisco.
34. Tian, Yu and Chen, Jingliang, 2009, "Concept of Voluntary Information Disclosure and Review of Relevant Studies" **International Journal of Economics and Finance**, Volume 1, No. 2, August 2009, pp. 55 – 59.
35. Verrecchia, Robert E, 1983, "Discretionary Disclosure" **Journal of Accounting & Economics**, Vol. 5, pp. 179-194
36. Verrecchia, Robert E, April 2001, "Essays on Disclosure" **Journal of Accounting & Economics**, Vol. 32, pp. 97-180
37. Wagner, C. G. (2007). **Valuing a company's innovators**. *The Futurist*, 41 (5), 7.
38. Wang, Kun and Sewon, O and Claiborne, Cathy M, 2008, "Determinants and consequences of voluntary disclosure in an emerging market: Evidence from China" **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, Vol. 17, Issue 1, pp. 14-30

ملحق (1)

المقارنة بين قوائم الشركات

مجموعة الصناعات الوطنية القابضة - ش.م.ك
والشركات التابعة لها
الكويت

23. رأس المال وعلاوة اصدار الأ

- (أ) في 31 ديسمبر 2010 يتكون رأس مال الشركة الأم المصدر والمدفوع بالكامل من 1,295,098,167 سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد (31 ديسمبر 2009 : 1,295,098,167 سهم).
- (ب) في إجتماع الجمعية العمومية الغير عادية المتعقد في 21 مايو 2009 ، وافق مساهمو الشركة الأم على زيادة رأس المال المدفوع بنسبة 25% عن طريق اصدار اسهم بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم الواحد وعلاوة اصدار قدرها 350 فلس للسهم الواحد. ولم يتم تفعيل تلك الزيادة حتى تاريخ إصدار هذه المعلومات المالية .
- (ج) أيضا ، وافق مساهمو الشركة الأم في الجمعية العمومية للمساهمين المتعقدة في 21 مايو 2009 على إطفاء الخسائر التراكمية كما في 31 ديسمبر 2008 والبالغة 97,752 ألف د.ك من رصيد الإحتياطي العام ثم الإحتياطي القانوني .
- (د) ان علاوة الاصدار غير مخصصة للتوزيع.

24. أسهم خزينة

عدد الأسهم	31 ديسمبر 2010	31 ديسمبر 2009
نسبة الأسهم المصدرة	2.49%	1.93%
القيمة السوقية (الف د.ك)	11,122	7,503
التكلفة (الف د.ك)	30,804	28,064

ان الإحتياطي في الشركة الام معادل لتكلفة اسهم الخزينة وهو غير قابل للتوزيع . كما في 31 ديسمبر 2010 ، فإن احدى الشركات الزميلة للمجموعة تحمل 115,582,837 سهم (2009 : 115,582,837 سهم) من أسهم الشركة الأم. مما يعادل 8.9% (2009 : 8.9%) من أسهم الشركة الأم المصدرة.

2. أسهم للموظفين

لم يتم إصدار أسهم منحة للموظفين خلال عام 2010.

قامت الشركة الأم عام 2009 بإصدار عدد 3,279,248 سهما لكبار الإداريين كأسهم منحة باستخدام اسهم الخزينة. بلغت القيمة الدفترية والسوقية لهذه الأسهم المصدرة مبلغ 2,023 ألف د.ك و 1,416 ألف د.ك على التوالي وتم تحميل الخسارة الناتجة ومقدارها 607 ألف د.ك على حساب احتياطي ربح بيع أسهم خزينة. ان القيمة السوقية لهذه الأسهم قد تم تحميلها على بيان الدخل المجموع كتكلفة الدفع بالأسهم .

مجموعة الصناعات الوطنية القابضة - ش.م.ك والشركات التابعة لها الكويت

32. تابع / النقد والتقد المعادل

ان الودائع قصيرة الأجل تحقق متوسط معدلات فائدة بنسبة 1.5% سنوياً (2009 : 1.5% سنوياً) .
تتضمن الارصدة لدى البنوك والتقد حسابات تحت الطلب التي تحقق معدلات فائدة بنسبة 1.5% سنوياً (2009 : 1.5% سنوياً).
تخضع ارصدة البنوك الدائنة لمعدلات فائدة بين 5% الى 6% سنوياً (2009 : 5% الى 6% سنوياً) .

33 . توزيعات ارباح

لم يقترح مجلس الإدارة الشركة الأم توزيع اية أرباح عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 .
لم يقترح مجلس الإدارة للشركة الأم أي توزيعات ارباح للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009 ، وقد تمت الموافقة عليه من قبل مساهمي الشركة الأم في اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة في 6 مايو 2010.

34. برامج خطط تقاعد الموظفين

للمجموعة خطط لمنافع التقاعد المحددة لموظفي بعض الشركات التابعة في المملكة المتحدة . الإيضاحات التالية تشمل جميع البرامج وبشكل اجمالي . ان الخطط خاصة بالاعضاء الجدد ولا تستحق اية منافع اضافية . تم عمل الحسابات الاكتوارية لتحديد التزامات التقاعد ومصاريف التقاعد المتعلقة بخطط منافع التقاعد المحددة.
تم استخدام الفرضيات التالية في احتساب الإلتزامات والمصاريف المتعلقة بالتقاعد :

31 ديسمبر	31 ديسمبر	
2009	2010	
%5.8	%5.8	معدل الخصم
%5.42	%5.42	العائد المتوقع تحقيقه على أصول الخطط
N/A	N/A	الزيادة المستقبلية في الرواتب
%3.25	%3.20	الزيادة المستقبلية في منافع التقاعد
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010	
الف د.ك	الف د.ك	بيان الدخل المجموع
1,358	1,451	تكاليف فوائد
(1,039)	(1,068)	العائد المتوقع تحقيقه على الأصول
123	371	خسارة اكتوارية
442	754	صافي المصاريف السنوية المحملة ضمن المصاريف العمومية والإدارية

ان الخسارة الإكتوارية الناتجة عن خطط منافع التقاعد التي تزيد عن 10% من القيمة الحالية للإلتزامات المحددة للتقاعد يتم تحميلها كمصروف على مدى 13 سنة .

الشركة الكويتية لصناعات الأنابيب والخدمات النفطية

شركة مساهمة كويتية

وشركتها التابعة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

- 2.6 البضاعة**
- يتم تقييم البضاعة بالتكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما أقل . وتحسب التكلفة بطريقة المتوسط المرجح . وتحدد تكلفة الإنتاج التام والإنتاج تحت التشغيل على أساس تكلفة المواد والعمالة المباشرة والمصروفات الصناعية المباشرة وغير المباشرة (بناء على الطاقة العادية) مع استبعاد تكاليف التمويل . ويتم تقدير صافي القيمة الاستردادية على أساس القيمة البيعية ناقصاً التكلفة اللازمة لإستكمال الإنتاج و لإتمام البيع .
- يتم تقييم المواد الأولية وقطع الغيار بالتكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما أقل.
- 2.7 رأس المال**
- إن الأسهم العادية المصدرة يتم إدراجها ضمن حقوق الملكية. إن التكاليف المباشرة المتعلقة بإصدار الأسهم تظهر مخصومة من المبالغ المحصلة مقابل إصدار تلك الأسهم ضمن حقوق الملكية.
- 2.8 أسهم الخزانة**
- تتمثل أسهم الخزانة في أسهم الشركة الأم الذاتية التي تم إصدارها وشراؤها لاحقاً من قبل المجموعة ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغاؤها حتى تاريخ بيان المركز المالي. يتم المحاسبة عن أسهم الخزانة بطريقة التكلفة حيث يتم إدراج تكلفة الأسهم المشتراه في حساب مقابل ضمن حقوق الملكية. عند إعادة الإصدار يتم إدراج الأرباح الناتجة ضمن حساب مستقل في حقوق الملكية " ربح بيع أسهم الخزانة " والذي يعتبر غير قابل للتوزيع ، كما يتم تحميل الخسارة المحققة على نفس الحساب في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسارة الإضافية على الأرباح المرحلة ومن ثم الاحتياطيّات. تستخدم الأرباح المحققة لاحقاً عن بيع أسهم الخزانة لمقابلة الخسارة المسجلة سابقاً في علاوة الإصدار ثم الاحتياطيّات ثم الأرباح المرحلة والربح الناتج عن بيع أسهم الخزانة.
- 2.9 توزيعات أرباح**
- إن توزيعات الأرباح العائدة إلى مساهمي الشركة الأم يتم الاعتراف بها كالتزامات في البيانات المالية المجمعة في الفترة التي يتم فيها اعتماد هذه التوزيعات من مساهمي الشركة الأم.
- 2.10 مكافأة نهائية للخدمة للموظفين**
- تقوم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بمسداد مبالغ للموظفين عند ترك الخدمة طبقاً للائحة مزايًا محددة . بالنسبة للعاملين غير الكويتيين في دول أخرى فيتم احتساب مكافأة نهائية الخدمة وفقاً لقوانين العمل السائدة في هذه الدول . ويتم سداد تلك المبالغ دفعة واحدة عند نهاية خدمة الموظفين. إن هذا الالتزام غير ممول ويتم حسابه على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ بيان المركز المالي وتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للقيمة الحالية للالتزام المجموعة.
- 2.11 المخصصات**
- يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة التزامات قانونية حالية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تنفقات خارجة للموارد الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات ويمكن تقديرها بصورة موثوق فيها. يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة أن تكون مطلوبة لسداد الالتزام باستخدام معدل خصم يعكس تقديرات السوق والقيم الحالية للنقود و المخاطر المحددة للالتزام.
- 2.12 المحاسبة عن عقود الإيجار**
- يتم معالجة الإيجارات كإيجار تمويلي إذا ما تم تحويل معظم المنافع والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل وفقاً لبنود العقد للمستأجر. يتم معالجة كافة عقود الإيجار الأخرى كإيجار تشغيلي.
- عندما تكون المجموعة هي الطرف المؤجر
- يتم إثبات إيرادات الإيجار التشغيلي بالقسط الثابت على مدار فترة الإيجار. يتم توزيع إيرادات الإيجار التمويلي على الفترات المحاسبية بحيث تعكس عائد ثابت على صافي قيمة الأصل المؤجر.

الشركة الكويتية لصناعات الأنابيب والخدمات النفطية
شركة مساهمة كويتية
وشركتها التابعة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

		19. أرباح استثمارات مالية بالقيمة العادلة – بيان الدخل	
2009	2010		
866,335	1,978,948		توزيعات نقدية
(19,484)	3,737,978		تغير في القيمة العادلة
57,069	(725,583)		(خسائر)/ أرباح تداول
(22,957)	(10,843)		رسوم إدارة محافظ
<u>880,963</u>	<u>4,980,500</u>		
		20. أرباح استثمارات متاحة للبيع	
2009	2010		
367,149	1,504,026		أرباح بيع
314,795	251,916		توزيعات نقدية
<u>681,944</u>	<u>1,755,942</u>		
		21. مصاريف تمويل	
2009	2010		
9,720,834	9,637,816		فوائد تمويلية
(2,804,873)	(3,039,303)		إيرادات تمويلية (إيضاح 24)
(1,238,341)	(926,536)		المرسل على مشاريع قيد التنفيذ
<u>5,677,620</u>	<u>5,671,977</u>		
<u>%5.75</u>	<u>%5.5</u>		متوسط معدل الرسلة
		22. تكلفة الصلة	
تم تحميل بيان الدخل بمبلغ 5,204,266 دينار كويتي يمثل تكاليف عمالة (3,972,908 دينار كويتي - 2009). كما بلغ عدد العاملين 750 كما في 31 ديسمبر 2010 (773 كما في 31 ديسمبر 2009).			
		23. ربحية/ (خسارة) السهم لمساهمي الشركة الأم	
تحتسب ربحية/ (خسارة) السهم الأساسية على أساس صافي ربح/ (خسارة) السنة لمساهمي الشركة الأم والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة.			
وفيما يلي حساب خسارة السهم :			
2009	2010		
(5,190,913)	387,069		صافي ربح/ (خسارة) السنة لمساهمي الشركة الأم (دينار كويتي)
225,050,258	225,256,285		المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة (سهم)
<u>(23.07)</u>	<u>1.72</u>		ربحية/ (خسارة) السهم (ظن)

شركة أسمنت الكويت
شركة مساهمة كويتية
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي للمطلوبات المالية "متضمنة القروض" بالقيمة العادلة بعد خصم تكلفة المعاملة المتكبدة ويتم إعادة قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي. يتم إدراج الفرق بين المتحصلات (بعد خصم تكلفة المعاملة) والقيمة التي يجب الوفاء بها في بيان الدخل على مدار فترة الاقتراض باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

عدم التحقق

يتم حذف الالتزام المالي فقط عند الوفاء بالالتزام أو انتهائه. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام والمقابل المدفوع والدائنون في بيان الدخل.

2.7 المخزون

يتم تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها أيهما أقل. تحدد تكلفة المواد الأولية على أساس متوسط سعر التكلفة المرجح. وتتضمن تكاليف البضاعة تامة الصنع تكاليف المواد والعمالة المباشرة وتكاليف التصنيع غير المباشرة الثابتة والمتغيرة والتكاليف الأخرى المتكبدة حتى تصل البضاعة إلى مكنتها ووضعها الحالي. ويتم تحديد صافي القيمة البيعية على أساس سعر البيع مخصوصاً منه التكلفة المتوقع تكبدها لاستكمال وبيع المخزون.

2.8 عقارات بغرض المتاجرة

يتم تبويب العقارات التي يتم اقتنائها وتطويرها لبيعها في المستقبل كعقارات بغرض المتاجرة ويتم إثباتها بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للاسترداد أيهما أقل. إن صافي القيمة القابلة للاسترداد هي قيمة سعر البيع مطروحاً منه تكاليف التطوير وتكاليف البيع.

2.9 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقوم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عند ترك الخدمة طبقاً للائحة مزايا محددة. بالنسبة للعاملين غير الكويتيين في دول أخرى فيتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لقوانين العمل السائدة في هذه الدول، ويتم سداد تلك المبالغ دفعة واحدة عند نهاية خدمة الموظفين. إن هذا الالتزام غير ممول ويتم حسابه على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ البيانات المالية وتتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للقيمة الحالية للالتزام المجموعة.

2.10 المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة التزامات قانونية حالية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجة للموارد الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات ويمكن تقديرها بصورة موثوق فيها. يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع أن تكون مطلوبة لسداد الالتزام باستخدام معدل خصم يعكس تقديرات السوق و القيم الحالية للنفود و المخاطر المحددة للالتزام.

2.11 أسهم الخزانة

تتمثل أسهم الخزانة في أسهم الشركة الأم الذاتية التي تم إصدارها وشراؤها لاحقاً من قبل المجموعة ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغاؤها حتى تاريخ البيانات المالية المجمعة. يتم المحاسبة عن أسهم الخزانة بطريقة التكلفة حيث يتم إدراج تكلفة الأسهم المشتراه في حساب مقابل ضمن حقوق الملكية. عند إعادة الإصدار يتم إدراج الأرباح الناتجة ضمن حساب مستقل في حقوق الملكية "أرباح بيع أسهم الخزانة" والذي يعتبر غير قابل للتوزيع ، كما يتم تحميل الخسارة المحققة على نفس الحساب في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسارة الإضافية على الأرباح المرحلة ثم الاحتياطي ثم علاوة الإصدار. تستخدم الأرباح المحققة لاحقاً عن بيع أسهم الخزانة لمقابلة الخسارة المسجلة سابقاً في علاوة الإصدار ثم الاحتياطي ثم الأرباح المرحلة والربح الناتج عن بيع أسهم الخزانة.

شركة أسمنت الكويت
شركة مساهمة كويتية
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

23. ربحية السهم

يتم احتساب ربحية السهم على أساس صافي ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة الذي يتم تحديده على أساس عدد الأسهم القائمة لرأس المال المصدر خلال العام مأخوذاً بعين الاعتبار أسهم الخزانة، وفيما يلي بيان حساب ربحية السهم:

2009	2010	
12,813,242	13,358,087	صافي ربح السنة (دينار كويتي)
589,109,342	589,109,342	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (سهم)
21.75	22.68	ربحية السهم (فلس)

تم تعديل ربحية السهم للفترة المقارنة أخذاً في الاعتبار أسهم المنحة التي تم اعتمادها في الجمعية العامة للمساهمين المنعقدة بتاريخ 26 أبريل 2010 (إيضاح 13).

24. تكاليف العمالة

إن تكاليف العمالة تشمل الأجور والرواتب وأجازات ومكافآت ترك الخمة والمزايا الأخرى للعاملين بالمجموعة. بلغت تكاليف العمالة 4,733,606 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 (4,860,901 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009).

25. توزيعات أرباح

اعتمدت الجمعية العمومية للمساهمين المنعقدة بتاريخ 26 أبريل 2010 البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009، كما اعتمدت توزيع أرباح نقدية بواقع 10 فلس للسهم الواحد بعد خصم أسهم الخزانة (10 فلس - 2008)، وأسهم منحة بواقع 5% من رأس المال المدفوع عن عام 2009 (5% - 2008).

اقترح مجلس إدارة الشركة المنعقد بتاريخ 9 مارس 2011 توزيع أرباح نقدية بواقع 10 فلس للسهم الواحد بعد خصم أسهم الخزانة، وأسهم منحة بواقع 5% من رأس المال المدفوع عن عام 2010.

كما اقترح مجلس إدارة الشركة زيادة رأس المال بنسبة 15% من رأس المال المدفوع بعد إضافة أسهم المنحة وذلك بعد أخذ موافقة المساهمين في الجمعية العمومية وكذلك أخذ موافقة الجهات الرقابية على أن تكون الزيادة بقيمة أسمية 100 فلس للسهم مضافاً إليها 225 فلس علاوة إصدار.

26. المعاملات مع الأطراف ذات الصلة

تتمثل الأطراف ذات الصلة في مساهمي المجموعة الذين لهم تمثيل في مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة وأفراد الإدارة العليا والشركات الزميلة والشركات التي يكون للشركة الأم تمثيل في مجلس إدارتها. في إطار النشاط الاعتيادي وبموافقة إدارة المجموعة، تمت معاملات مع تلك الأطراف خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010.

تم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات بين الشركة الأم والشركات التابعة التي تعتبر أطراف ذات صلة بالمجموعة عند التجميع ولم يتم الإفصاح عنها في هذا الإفصاح.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

النقد والنقد المعادل

يتكون النقد والنقد المعادل، لأغراض بيان التدفقات النقدية المجمع، من الأرصدة لدى البنوك والنقد في الصندوق بالصافي بعد الحسابات المجمدة لدى البنوك.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تجري المجموعة تقييم بتاريخ كل فترة مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصل ما قد تنخفض قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عند طلب اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى ويتم تحديدهما لكل أصل على أساس إفرادي ما لم يكن الأصل منتجاً لتدفقات نقدية مستقلة على نحو كبير عن تلك التي يتم إنتاجها من الموجودات أو مجموعات الموجودات الأخرى. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما (أو الوحدة المنتجة للنقد) عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) قد انخفضت قيمته ويخفض إلى قيمته الممكن استردادها. عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدره من القيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد). عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، يتم استخدام طريقة تقييم مناسبة.

ترج خسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع ضمن فئات المصروفات التي تتوافق مع وظيفة الموجودات التي انخفضت قيمتها.

يتم إجراء تقدير بتاريخ كل فترة مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا الدليل، يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من قبل المجموعة. يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الممكن استردادها للأصل حيث إنه قد تم إدراج أضرار خسارة من انخفاض القيمة. في هذه الحالة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى قيمته الممكن استردادها. إن مبلغ الزيادة لا يمكن أن يتجاوز القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك فيما لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة للأصل في سنوات سابقة، ويسجل هذا العكس في بيان الدخل المجمع.

مخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون على المجموعة التزام حالي (قانوني أو استدلالي) ناتج من حدث وقع في الماضي، ويكون من المحتمل أن تظهر الحاجة إلى استخدام الموارد المتضمنة منافع اقتصادية لتسوية التزام ويمكن تقدير مبلغ الالتزام بصورة موثوق فيها.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقدم المجموعة مكافأة نهاية الخدمة لموظفيها الوافدين وفقاً لقانون العمل الكويتي. إن استحقاق هذه المكافأة يستند عادة إلى رواتب الموظفين الأخيرة وإلى طول مدة الخدمة وإلى إتمام فترة خدمة معينة كحد أدنى. إن التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت يتم تسجيلها كمصروفات مستحقة على مدى فترة الخدمة.

بالنسبة للموظفين الكويتيين تقوم المجموعة أيضاً بتقييم مساهمات إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية كنسبة من مرتبات الموظفين، إن التزامات المجموعة محددة بهذه المساهمات والتي تحمل كمصروف عند استحقاقها.

الضرائب**ضريبة دعم العمالة الوطنية**

تحتسب الشركة الأم ضريبة دعم العمالة الوطنية وفقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 وقرار وزير المالية رقم 24 لسنة 2009 بواقع 2.5% من ربح السنة الخاضع للضريبة.

4. تابع / السياسات المحاسبية الهامة

تابع / هبوط قيمة الاصول غير المالية

يتم إجراء تقدير بتاريخ كل فترة مالية لتحديد ما إذا كان هناك اي دليل على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقا لم تعد موجودة أو قد انخفضت . فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر فإن المبلغ الممكن استرداده يتمثل بقيمة الأصل الممكن استردادها حيث تم تسجيل خسارة انخفاض القيمة الأخيره . في هذه الحالة يتم زيادة قيمة الأصل الدفترية الى قيمته الممكن استردادها .

البضاعة

تقوم البضاعة بالتكلفة وصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما اقل ويؤخذ مخصص للبضاعة بطيئة الحركة أو المتقادمة . يتم تحديد التكلفة على أساس للتوسط المرجح . في حالة البضاعة الجاهزة والبضاعة تحت التشغيل فان التكلفة تشمل المواد والأجور المباشرة مضافا اليها نسبة ملائمة من المصاريف الصناعية الثابتة والمتغيرة .

مخصص الذمم المشكوك في تحصيلها

يتم اخذ مخصص محدد في تاريخ المركز المالي لارصد الذمم عندما تعتبر مشكوكا في تحصيلها .

مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة وفقا لقانون العمل الكويتي على أساس فترة الخدمة المتراكمة للعاملين كما في تاريخ المركز المالي . هذا الإلتزام غير ممول ويتمثل بالمبلغ الدائن لكل موظف كنتيجة للإستغناء عن خدماته عند تاريخ التقارير المالية .

القروض

القروض ، تمثل خصوم مالية تقاس بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية .

مخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون على المجموعة التزام حالي (قانوني أو استدلاي) ناتج عن حدث وقع في الماضي وتكون تكاليف سداد الإلتزام محتملة الوقوع ويمكن قياسها بصورة موثوق منها .

النقد وشبه النقد

يتكون النقد وشبه النقد الظاهر في بيان التدفقات النقدية المجمع من ودیعة ثابتة تستحق خلال ثلاثة اشهر ، نقد وأرصدة لدى البنوك وبنوك دائنة . تعتبر الودائع الثابتة التي تستحق بعد ثلاثة اشهر أصولا تشغيلية .

العملات الاجنبية

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية مبدئيا بالعملة الرئيسية وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملة . يتم تحويل الأصول والخصوم النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ بيان المركز المالي الى العملة الرئيسية بأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ . وتتخذ كافة الفروق الناتجة في بيان الدخل المجمع .

في تاريخ البيانات المالية ، يتم تحويل الأصول والخصوم للشركة التابعة الأجنبية الى العملة الرئيسية للشركة الأم (الدينار الكويتي) بأسعار الصرف السائدة في تاريخ المركز المالي ، وتحويل بنود بيان الدخل المجمع بمتوسط أسعار الصرف الموزون السائدة خلال السنة . وتتخذ كافة فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرة الى احتياطي تحويل العملات الأجنبية ضمن حقوق الملكية . عند استبعاد شركة اجنبية ، يدرج المبلغ المؤجل للتراكم المسجل في حقوق الملكية الخاصة بالنشاط الأجنبي المستبعد ضمن بيان الدخل المجمع .

5. تابع / قرارات الإدارة الهامة والمصادر الرئيسية لعدم التأكيد من التقديرات

انخفاض قيمة البضاعة

تدرج البضاعة بالتكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها أيهما أقل. عندما تصبح البضاعة قديمة أو متقادمة يتم عمل تقدير لصافي قيمتها الممكن تحقيقها. يتم عمل هذا التقدير بالنسبة لكل مبلغ من المبالغ الجوهرية على أساس إفرادي. يتم تقييم المبالغ غير الجوهرية بصورة منفصلة، ولكن قديمة أو متقادمة، وذلك بصورة مجمعة ويتم تطبيق مخصص تبعاً لنوع البضاعة ودرجة القدم أو التقادم استناداً إلى أسعار البيع التاريخية.

في تاريخ بيان المركز المالي بلغ إجمالي البضاعة 34,018,023 د.ك (2009 : 31,970,230 د.ك) مع مخصص للبضاعة القديمة والمتقادمة بمبلغ 336,149 د.ك (2009 : 287,104 د.ك) . تسجل أي فروق بين المبالغ التي يتم تحقيقها بالفعل في الفترات المستقبلية والمبالغ المتوقعة في بيان الدخل المجموع .

هبوط الاستثمارات المتاحة للبيع

تعامل المجموعة هبوط الاستثمارات المتاحة للبيع عند وجود انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة لتصبح أقل من تكلفتها عند وجود دليل موضوعي للهبوط . ان تحديد الانخفاض اما "كبير" أو "متواصل" يتطلب تقديرات هامة . سجلت المجموعة خسائر هبوط في القيمة بمبلغ 3,048,294 د.ك (2009 : 2,883,966 د.ك) والمتعلقة بالاستثمارات المتاحة للبيع.

العمر الانتاجي للاصول القابلة للإستهلاك

تقوم الإدارة بمراجعة العمر الانتاجي للاصول القابلة للإستهلاك بتاريخ كل بيان مالي بناءً على المنفعة المتوقعة للاصول الى المجموعة . أظهرت القيم المدرجة في إيضاح 11 . النتائج الفعلية ، على اية حال ، قد تفاوتت بسبب زوال تقني أو عوامل أخرى .

القرارات الهامة المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة ، قامت الإدارة باتخاذ القرارات التالية ، غير تلك التي تتضمن تقديرات والتي لها الأثر الأكبر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة :

تصنيف الاستثمارات

تقرر الإدارة عند شراء استثمار تصنيفه كاستثمارات محفظ به للمناجحة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو متاح للبيع . يصنف الاستثمار للمناجحة من قبل المجموعة اذا تم شراؤه أساساً لغرض تحقيق ربح قصير الاجل من قبل المتداولين . ان تصنيف الاستثمارات كاستثمار بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل يعتمد على كيفية مراقبة اداء هذه الاستثمارات من قبل الإدارة . عندما لا يتم تصنيف الاستثمار للمناجحة ويتم تحديد قيمة عادله موثوق منها وتدرج التغيرات في القيمة العادلة كبند في بيان الدخل المجموع في حسابات الإدارة ، يصنف عند ذلك كاستثمار بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل . يتم تصنيف كافة الاستثمارات الأخرى كاستثمارات متاحة للبيع .

6. تكاليف الموظفين

التكاليف المتعلقة بالرواتب والمزايا الممنوحة لموظفي المجموعة متضمنة في الحسابات التالية :

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009 د.ك	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 د.ك	
2,255,920	2,725,659	تكلفة المبيعات
2,351,798	3,259,024	مصاريف إدارية
391,121	477,617	مصاريف تجارية
4,998,839	6,462,300	

شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن ش.م.ك. وشركاتها التابعة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2.5 الممتلكات والألات والمعدات

تدرج الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة (إن وجدت).

يحتسب الاستهلاك على جميع بنود الممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت، باستثناء الأراضي والتي تعتبر ذات عمر غير محدد. تستند معدلات الاستهلاك إلى الأعمار الإنتاجية المقدرة التالية:

• الحوض العائم والرافعات	24 – 46 سنة
• مباني	12 – 56 سنة
• آلات ومعدات	8 – 31 سنة
• موجودات أخرى	2 – 33 سنة

يتم مراجعة العمر الإنتاجي والقيم التخريدية، ويتم تعديلها إن وجدت في تاريخ كل بيان مركز مالي.

إن النفقات المتكبدة لاستبدال أحد بنود الممتلكات والمعدات التي يتم المحاسبة عنها بصورة منفصلة يتم رسملتها ويتم حذف القيمة الدفترية للبند المستبدل. يتم تسجيل كافة المصروفات الأخرى في بيان الدخل المجموع عندما يتم تكبدها.

تتضمن المشروعات قيد الإنشاء الممتلكات والألات والمعدات حتى تكتمل وتصبح جاهزة للاستخدام في الغرض المخصص لها، عند الاكتمال يتم تصنيفها ضمن الموجودات المشابهة ويتم البدء في احتساب الاستهلاك لها.

يتم تحديد أرباح أو خسائر بيع الممتلكات والألات والمعدات بمقدار الفرق بين القيمة البيعية والقيمة الدفترية لهذه الموجودات ويتم إدراجها في بيان الدخل المجموع.

2.6 المخزون

يبرج المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها أيهما أقل. إن التكاليف هي تلك المصروفات المتكبدة حتى يصل كل بند من المخزون إلى مكانه وحالته الحاضرة على أساس متوسط سعر التكلفة المرجح. إن صافي القيمة المحققة هي سعر البيع ناقصاً التكلفة اللازمة لإتمام البيع.

2.7 النقد والنقد المعادل

يعرف النقد والنقد المعادل بأنه النقد والأرصدة لدى البنوك، والاستثمارات المتداولة والتي يسهل تحويلها إلى مبالغ محددة من النقد والتي لا تخضع لتقلبات كبيرة في القيمة والتي تستحق خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها أو أقل.

2.8 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقوم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عند ترك الخدمة وفقاً لائحة مزاي محددة، ويتم سداد تلك المبالغ دفعة واحدة عند نهاية خدمة الموظفين. إن هذا الالتزام غير ممول ويتم حسابه على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ بيان المركز المالي المجموع وتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للقيمة الحالية للالتزام المجموعة.

2.9 المخصصات

تقبت المخصصات عندما يكون لدى المجموعة التزامات قانونية أو التزامات حالية متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل بشكل كبير أن يتطلب ذلك تدفقات خارجية للموارد الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات. يتم مراجعة المخصصات في تاريخ كل بيان مركز مالي مجمع لتعكس التقديرات الحالية للالتزامات المحتملة.

2.10 العملات الأجنبية

إن عملة التشغيل للمجموعة هي الدينار الكويتي. يجري قيد المعاملات بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة، كما يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي المجموع. وتدرج الفروق الناتجة من تحويل العملات الأجنبية ضمن بيان الدخل المجموع.

2.11 تحقق الإيراد

يتحقق إيراد العقود التي تشتمل على تقديم خدمات بالرجوع إلى مرحلة الإتمام للعقد استناداً إلى دراسات داخلية لخصر الأعمال المتجزئة، وعندما يكون من غير الممكن تقدير الناتج من العقد بشكل يمكن الاعتماد عليه، تحتسب الإيرادات فقط في حدود المصروفات المتكبدة التي يمكن استردادها. يتم تحقق أوامر التغيير والمطالبات عندما يتم قبولها من قبل العملاء. عندما

شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن ش.م.ك. وشركاتها التابعة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

ب. الاحتياطي العام

وفقاً للنظام الأساسي للشركة الأم تم تحويل 10% من ربح السنة قبل الامتقطاعات إلى الاحتياطي العام. يجوز للشركة الأم وقف هذا التحويل السنوي وفقاً لقرار الجمعية العمومية للمساهمين بناءً على اقتراح مجلس الإدارة. اقترح مجلس الإدارة تحويل 10% من صافي الربح قبل الامتقطاعات إلى الاحتياطي العام لسنة 2010 (2009: 10%).

13. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تتخذ المجموعة مخصصاً لمكافأة نهاية الخدمة لموظفيها وفقاً لعقود العمل وقانون العمل الكويتي.

إن الحركة على رصيد مكافأة نهاية الخدمة هي كما يلي:

2009	2010	
3,866,699	4,370,645	كما في 1 يناير
924,752	1,035,075	مخصص خلال السنة
(420,806)	(473,702)	مدفوع خلال السنة
4,370,645	4,932,018	كما في 31 ديسمبر

14. دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى

2009	2010	
9,030,921	4,982,439	دائنون تجاريون
3,183,889	2,849,255	محجوز ضمن
1,805,316	1,984,946	مستحقات العاملين
708,779	690,449	دائنو توزيعات
4,631,128	6,316,778	دفعات مقدمة من عملاء
11,732,757	11,738,959	مصرفات مستحقة
515,665	120,517	أخرى
31,608,455	28,683,343	

إن القيمة الدفترية لأرصدة الدائنون تعادل تقريباً قيمتها العادلة حيث أنها أرصدة قصيرة الأجل وتستحق خلال سنة واحدة. إن المدينون التجاريون والأرصدة المدينة الأخرى مقومة بالعملة التالية:

2009	2010	
30,668,043	26,923,008	دينار كويتي
397,426	1,305,783	دولار أمريكي
542,986	454,552	عملات أخرى
31,608,455	28,683,343	

15. تسهيلات بنكية - سحب على المكشوف وقروض لأجل

2009	2010	
18,604,660	6,761,594	متداول
8,095,545	9,899,178	تسهيلات سحب على المكشوف
26,700,205	16,660,772	قروض لأجل
2,140,999	1,483,159	غير متداول
28,841,204	18,143,931	قروض لأجل
		إجمالي التسهيلات البنكية والقروض لأجل

شركة المقاولات والخدمات البحرية - ش.م.ك. (مقفلت) وشركاتها التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2010
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

1 - تأسيس الشركة الأم وأغراضها

تأسست شركة المقاولات والخدمات البحرية - ش.م.ك. (مقفلت) (الشركة الأم) في سنة 1973 وذلك للأغراض الأساسية المتمثلة في جميع أعمال المقاولات والخدمات والصيانة البحرية والبترونية .

يجوز للشركة الأم أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج ولها أن تشتري هذه الهيئات أو أن تلحقها بها . كما يجوز للشركة الأم استغلال الفوائض المالية المتوفرة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة .

إن عنوان الشركة الأم هو ص.ب.: 22853 الصفاة ، الرمز البريدي 13089 دولة الكويت - مبنى غرفة تجارة وصناعة الكويت - الدور الأول .

بلغ عدد موظفي المجموعة 1,942 موظف كما في 31 ديسمبر 2010 (2009 - 1,567 موظف) .

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة المرفقة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 31 مارس 2011 . إن الجمعية العمومية للمساهمين لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها .

2 - السياسات المحاسبية الهامة

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة المرفقة وفقاً للمعايير الدولية للقرارات المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية . وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي :

أ - أسس الإعداد :

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي ويتم إعدادها على أساس مبدأ للتكلفة التاريخية فيما عدا الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ، وبعض الاستثمارات المتاحة للبيع والتي تدرج بقيمتها العادلة . إن السياسات المحاسبية المطبقة من المجموعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغييرات الناتجة عن تطبيق بعض التعديلات للمعايير الدولية للقرارات المالية كما في 1 يناير 2010 :

المعيار الدولي للقرارات المالية رقم 3 (معدل) (2008)

يقدم المعيار الدولي للقرارات المالية رقم 3 (المعدل) عدداً من التغييرات الجوهرية في المحاسبة عن دمج الأعمال التي تتم بعد تاريخ سريان هذا المعيار . تؤثر التغييرات على تقييم الحصص غير المسيطرة والمحاسبة عن تكاليف المعاملة والتسجيل المبني والقياس اللاحق للمقابل المحتمل وعمليات دمج الأعمال المحققة في مراحل . وسوف يكون لهذه التغييرات تأثير على مبلغ الشهرة المحققة والنتائج المدرجة في الفترة التي تكتم فيها الحياة والنتائج المستقبلية المدرجة .

معيار المحاسبة الدولي رقم 27 "البيانات المالية المجمعة والمنفصلة" (معدل) (2008)

يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم 27 (معدل) أن يتم المحاسبة عن التغيير في حصة الملكية في شركة تابعة (مع عدم فقدان السيطرة) كعاملة مع المساهمين بصفتهم مساهمين . لذلك ، فإن مثل تلك المعاملة لم يعد ينتج عنها شهرة ولن ينتج عنها أرباح أو خسائر . إضافة إلى ذلك ، فإن هذا المعيار المعدل يؤدي إلى التغيير في المحاسبة عن الخسائر المتكبدة من قبل الشركة التابعة وكذلك المحاسبة عن فقدان السيطرة على الشركة التابعة . إن تغييرات المعيار الدولي للقرارات المالية رقم 3 (معدل) ومعيار المحاسبة الدولي رقم 27 (معدل) سوف تؤثر على الحيازات المستقبلية أو فقدان السيطرة على الشركات التابعة والمعاملات مع الحصص غير المسيطرة .

معيار المحاسبة الدولي رقم 1 "التعديل" "عرض البيانات المالية"

إن التعديل هو جزء من مشروع التحسينات السنوية لمجلس معايير المحاسبة الدولية والتي أصدرت في إبريل 2009 . هذا التعديل يعطي توضيح عن التسويات المحتملة للمطلوبات عن طريق إصدار الملكية ليس ذات صلة بتصنيفها كمطلوبات متداولة أو غير متداولة عن طريق تعديل تعريف المطلوبات كمطلوبات غير متداولة (شريطة أن تكون المجموعة لديها حق غير مشروط لإرجاء تسوية عن طريق تحويل مبالغ نقدية أو موجودات أخرى لما لا يقل عن 12 شهر بعد انتهاء الفترة المحاسبية) على الرغم من حقيقة أن المجموعة مطلوبا منها التسديد عن طريق الأسهم لطرف آخر في أي وقت . إن المجموعة طبقت معيار المحاسبة الدولي رقم 1 (التعديل) ابتداءً من 1 يناير 2010 . هذا التعديل ليس له تأثير جوهري على البيانات المالية للمجموعة .

شركة أسست بورتلاند كويت ش.م.ك. (مفصلة) وشركتها التابعة
دولة الكويت

إيضاحات حول التغيرات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

3. سياسات المحاسبة المهمة (تتمة)

3.6 البضاعة

يتم إثبات للبضاعة بالتكلفة وصافي القيمة الممكن تحقيقها أيهما أقل. تتضمن التكلفة كافة المصاريف المرتبطة بشكل مباشر بعملية التصنيع بالإضافة إلى حصص مناسبة من المصاريف غير المباشرة المنعقدة بالإنتاج، على أساس طاقاة التشغيل العادية. يتم تحديد تكاليف لياوية العادية القابلة للتبادل باستخدام المتوسط المرجح للتكلفة. تعكس صافي القيمة المحققة سعر البيع المقدر في أوقات النشاط العادي، ناقصاً كافة تكاليف الإنتاج وتكاليف الضرورية لإتمام البيع.

إن قطع الغيار ليست مخصصة للبيع ويتم تقييمها بالتكلفة بعد حمل مخصص لأيه بنود متقدمة أو بعينة الحركة ويتم تحديد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

يتم تسعير كافة بنود البضاعة الأخرى بتكلفة الشراء وصافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل باستخدام طريقة متوسط التكلفة الموزون بعد حمل مخصص لأي بضاعة بطيئة الحركة أو متقدمة. تتضمن تكلفة شراء سعر الشراء ورسوم الاستيراد والنقل والمناولة والتكاليف الأخرى المباشرة.

3.7 اللقد والتقد للمعادل

يتألف اللقد والتقد للمعادل من نقد بالصدوق ولدى البنوك ومديري المحافظ الاستثمارية.

3.8 حقوق الملكية والالتزامات ومدفوعات وتوزيعات الأرباح

يعلن راس المال القيمة الاسمية للأسمه للأسمه التي تم إصدارها.

تدرج الأرباح والخسائر الناتجة من بعض "أنوات العافية ضمن لاحتياطيات استثمارات خاصة للبيع.

تتضمن الأرباح للمرحلة كافة الأرباح العادية والأرباح المرحلة من الفترة السابقة.

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كإلتزام في التغيرات المالية المجمعة في الفترة التي يتم الموافقة عليها من قبل المساهمين.

3.9 مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين

يتم عمل مخصص للمبلغ المستحق للموظفين بموجب قانون العمل الكويتي و عقود التوظيف. ويقتل هذا الإلتزام غير الممول المبلغ المستحق لكل موظف في حالة إنهاء خدماته بتاريخ بين المركز العالي وهو يقارب القيمة الحالية لمديونية النهائية.

3.10 المخصصات

تثبت المخصصات فقط عندما يكون على المجموعة الإلتزام حالي (قانوني أو متوقع حدوثه) نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك نفقاً صادراً للموارد الاقتصادية لتسوية الإلتزام، مع إمكانية إجراء تغيير للمبلغ الإلتزام بشكل عررفوق به.

إن المبلغ المدرج كمخصص هو أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الإلتزام الحالي بتاريخ بيان المركز العالي، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر وحالات عدم التأكيد المحيطة بالإلتزام. وعندما يتم قيام المخصص باستخدام التفضيقات النقدية المقررة لتسوية الإلتزام حالي، فإن القيمة التقريبية هي القيمة الحالية لهذه التفضيقات النقدية.

شركة لشعبية للمصاحبة بن.م.ك. (مقفلة) وشركتها التابعة
الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

3. السياسات المحاسبية المهمة (يتبع)

3.11 أسهم خزينة

تتألف أسهم الخزينة من أسهم رأس المال المصدرة للشركة الأم والمعاد شراؤها من قبل الشركة الأم ولم يتم حتى حينة إعادة إصدارها أو بيعها أو إتاحتها، لا يتم الاعتراف ببيع أو خسارة أو خسارة في بيان الدخل المجمع عند الشراء والبيع أو الإصدار أو الإلغاء لأسهم الخزينة. يتم إدراج المبلغ المدفوع أو المستلم مباشرة في حقوق الملكية. عندما يتم بيع أسهم الخزينة، يتم إثبات الربح من البيع في حساب مستقل في حقوق الملكية (احتياطي أسهم خزينة) والذي لا يتم توزيعه على المساهمين، يتم تحميل أية خسائر محققة على نفس الحساب في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب. مع خصم أية زيادة في الخسائر من حساب الأرباح المرحلة ومن ثم تخصم من الاحتياطيات.

يتم استخدام الأرباح المحققة من بيع أسهم الخزينة لاحقاً لمقابلة أية خسائر مسجلة سابقاً وذلك بتحويلها على الاحتياطيات ومن ثم الأرباح المرحلة واحتياطي أسهم خزينة. لا يتم دفع توزيعات أرباح نقدية على هذه الأسهم، ويؤدي إصدار أسهم ملحة إلى زيادة عدد أسهم الخزينة بنفس النسبة وتخفيض متوسط تكلفة السهم الواحد بدون التأثير على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

3.12 مخصص نهاية خدمة الموظفين

يتم عمل مخصص للمبالغ المستحقة للموظفين بموجب قانون العمل الكويتي وعمود التوظيف، ويمثل هذا الالتزام غير المسمون المبلغ المستحق لكل موظف في حالة إنهاء خدماته بتاريخ البيانات المالية وهو يتأثر بالقيمة العائلية للمدوية النهائية.

3.13 مخصصات

تثبت المخصصات فقط عندما يكون على المجموعة التزام حالي (قانوني أو متوقع حدوثه) نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تكفاً صادراً لتسديد الالتزامات الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير لمبلغ الالتزام بشكل موضوعي، إن لمبلغ المخرج كمخصص هو الضئيل لتقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الالتزام الحالي بتاريخ البيانات المالية. عندما يكون من المتوقع استرداد بعض أو كافة المدافع الاقتصادية، التلزمة لتسديد المخصص من طرف ثالث، يتم الاعتراف بالمبلغ المدين المستحق كأصل وذلك في حال لتأكيد القطعي من استرداد المبلغ وتحديد قيمة الذمم لمدينة بموثوقية. تظهر المصاريف المتعلقة بأي مخصص في بيان الدخل كجميع مخصصاً منها أي استرداد للمصاريف. فإذا كان تأثير القيمة الزمنية لنمال مادياً فإنه يتم خصم المخصصات باستخدام معدل يعكس المخاطر المحددة بالالتزام حيثما كان ذلك ملائماً. عند استخدام الخصم يتم إثبات للزيادة في المخصص الناتجة عن مرور الوقت كتكلفة تمويل.

شركة المقاولات والخدمات البحرية - ش.م.ك. (مفصلة) وشركاتها التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2010
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

- ل - تكاليف الاقتراض :
إن تكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرة بتملك ، إنشاء أو إنتاج الموجودات المؤهلة، وهي للموجودات التي تتطلب وقتاً زمنياً طويلاً لتصبح جاهزة للاستخدام أو البيع، يتم رسمتها كجزء من تكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهري للاستخدام أو البيع. إن إيرادات الاستثمارات المكتسبة من الاستثمار المؤقت للقروض المحددة حتى يتم صرفها على الموجودات المؤهلة يتم خصمها من تكاليف الاقتراض التي يتم رسمتها .
- يتم إدراج كافة تكاليف الاقتراض الأخرى في بيان الدخل المجمع في الفترة التي يتم تكبدها فيها.
- م - الدائنون :
يتم إدراج الدائنين مبدئياً بالقيمة العادلة و تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.
- ن - مخصص مكافأة نهاية الخدمة:
يتم احتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الخاص و عقود الموظفين . إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف ، فيما لو تم إنهاء خدمته في نهاية فترة التقرير ، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام .
- س - المخصصات :
يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة التزام قانوني حالي أو محتمل ، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام ، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام . ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة تقرير وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي . وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود مادياً ، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة المطلوبة لتسوية الالتزام.
- ع - رأس المال :
تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية .
- ف - أسهم الخزنة :
تتمثل أسهم الخزنة في أسهم الشركة التي تم إصدارها ثم إعادة شراؤها لاحقاً من قبل الشركة ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغائها حتى الآن . ويتم معالجة أسهم الخزنة باستخدام طريقة التكلفة . طبقاً لطريقة التكلفة ، يتم إدراج متوسط تكلفة الأسهم المعاد شراؤها في حساب مقابل لحقوق الملكية . عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق الملكية "احتياطي أسهم خزنة" ، يتم تحميل أية خسائر محققة على نفس الحساب في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب ، ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المرحلة ومن ثم الاحتياطيات .
- تستخدم الأرباح المحققة لاحقاً عن بيع أسهم الخزنة لمقابلة للخسائر المسجلة سابقاً في الاحتياطيات والأرباح المرحلة والربح الناتج عن بيع أسهم الخزنة على التوالي . لا يتم دفع أية توزيعات نقدية عن أسهم الخزنة . إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزنة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزنة .
- ص - تحقق الإيراد :
يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة عن تقديم خدمات ضمن النشاط الاعتيادي للمجموعة .
- تقوم المجموعة بتحقيق الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوق بها ، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوق تتدفق للمجموعة ، وأن بعض الخصائص قد تم التأكد منها لكل من عمليات المجموعة كما هو مذكور أدناه . إن مجال الإيرادات لا تعتبر موثوق بها إلى أن يتم حل جميع الالتزامات المرتبطة بعملية البيع .

شركة اسفنت بورتلاند كويت ش.م.ك. (مفصلة) وشركتها التابعة
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

3. السياسات المحاسبية الشهمة (تتمة)

3.6 البضاعة

يتم إثبات البضاعة بالتكلفة وصافي القيمة الممكن تحقيقها لهما أكل. تتضمن التكلفة كافة المصاريف المرتبطة بشغل مباشر بعملية التصنيع بالإضافة إلى حصص مناسبة من المصاريف غير المباشرة المتعلقة بالإنتاج، على أساس ضلعة التشغيل العادية. يتم تحديد تكاليف بنود العائدة القابلة للتبادل باستخدام المتوسط المرجح للتكلفة. تمثل صافي القيمة المحققة سعر البيع المقدر في أوقات النشاط العادي، فالتسا كافة تكاليف الإنتاج والتكاليف الضرورية لإتمام البيع.

إن قلمل الغيار ليست مخصصة للبيع ويتم تقييمها بتكلفة بعد عمل مخصص لأبه بنود متقدمة أو بطينة الحركة ويتم تحديد للتكلفة على أساس المتوسط المرجح.

يتم تسعير كافة بنود البضاعة الأخرى بتكلفة الشراء وصافي القيمة القابلة للتحقق لهما أكل باستخدام طريقة متوسط التكلفة للموزون بعد عمل مخصص لأي بضاعة بطيئة الحركة أو متقدمة. تتضمن تكلفة لشراء سعر الشراء ورسوم الاستيراد والنقل والمتولة والتكاليف الأخرى العباشرة.

3.7 النقد والنقد المعادل

يختلف النقد والنقد المعادل من نقد بالصندوق ولدى البنوك ومديري المحافظ الاستثمارية .

3.8 حقوق الملكية والاحتياطات ومدفوعات توزيعات الأرباح

يمثل رأس المال القيمة الاسمية للأسهم التي تم إصدارها.

تدرج الأرباح والخسائر نتيجة من بعض الأدوات المالية ضمن احتياطات استثمارات متاحة للبيع.

تتضمن الأرباح المرحلة كافة الأرباح الحالية والأرباح المرحلة من الفترة السابقة.

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كالتزام في البيانات المالية للمجموعة في الفترة التي يتم للموافقة عليها من قبل المساهمين.

3.9 مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين

يتم عمل مخصص للمبالغ المستحقة للموظفين بموجب قانون العمل الكويتي و عقود للتوظيف. ويمثل هذا الالتزام غير الممول المبلغ المستحق لكل موظف في حالة إنهاء خدمته بتاريخ بيان المركز المالي وهو يقارب القيمة الحالية للمديونية النهائية.

3.10 للمخصصات

تثبت المخصصات فقط عندما يكون على المجموعة التزام حالي (قانوني أو متوقع حدوثه) نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك شغفا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تعديل لمبلغ الالتزام بشكل متوقع به.

إن المبلغ المدرج كمخصص هو أفضل تقدير لمبلغ المطلوب لتسوية الالتزام الحالي بتاريخ بيان المركز المالي، مع الأخذ في الاعتبار مخاطر وحالات عدم التأكد المحيطة بالالتزام. وعندما يتم قياس المخصص باستخدام التقديرات المقدرة لتسوية التزام حالي، فإن القيمة التقديرية هي للقيمة الحالية لهذه للتقديرات التقديرية.

شركة الطعيبية الصناعية ك.م.ك. (مفصلة) وشركتها التابعة
الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

3. السياسات المحاسبية المهمة (تابع)

3.11 أسهم خزينة

تتألف أسهم الخزينة من أسهم رأس المال المصدرة للشركة، الأهم والمعاد شراءها من قبل الشركة الأم ولم يتم حتى حوله إعادة إصدارها أو بيعها أو إبطالها. لا يتم الاعتراف بربح أو خسارة في بيان الدخل المجمع عند الشراء أو البيع أو الإصدار أو الإلغاء لأسهم خزينة. يتم إدراج المبلغ المتفجع أو المستلم مباشرة في حقوق الملكية. عندما يتم بيع أسهم خزينة، يتم إيداع الربح من البيع في حساب مستقل في حيزي السكينة (احتياطي أسهم خزينة) والذي لا يتم توزيعه على المساهمين. يتم خصم أية خسائر معقولة على نفس الحساب في حدود الرصيد. أدائن ذلك الحساب مع خصم أية زيادة في تحسار من حساب الأرباح المرحطة ومن ثم تخصم من الاحتياطيات.

يتم استخدام الأرباح المعقولة من بيع أسهم الخزينة لاحقاً لمقابلة أية خسائر مسجلة سابقاً وذلك بتحميلها على الاحتياطيات ومن ثم الأرباح المرحطة واحتياطي أسهم خزينة. لا يتم دفع توزيعات أرباح نقدية على هذه الأسهم. ويؤدي إصدار أسهم منحة إلى زيادة عدد أسهم الخزينة بنسبة وتقليل متوسط تكلفة السهم الواحد بدون التأثير على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

3.12 مخصص نهاية خدمة الموظفين

يتم عمل مخصص للمبالغ المعتمدة للموظفين بموجب قانون العمل الكويتي وتعود للتوظيف. ويمثل هذا الالتزام غير ملموس المبلغ المستحق لكل موظف في حالة إنهاء خدماته بتاريخ البيانات المالية وهو يخرب القيمة الحالية للتربوية النهائية.

3.13 مخصصات

تثبت المخصصات فقط عندما يكون على المجموعة التزام مالي (قانوني أو متوقع حاد) نتيجة لحدث متوقع يكون عن المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام مع إمكانية إجراء تغيير لمبلغ الالتزام بشكل متوقع به. إن المبلغ المدرج كمخصص هو المفضل لتقدير المبلغ المطلوب لتسوية الالتزام العالي بتاريخ البيانات المالية. عندما يكون من المتوقع اشتداد بعض أو كافة المنافع الاقتصادية اللازمة لسداد مخصص من طرف ثالث، يتم الاعتراف بالمبلغ المتدين للمنتفع حاصل وذلك في حال لتأكد الفعلي من اشتداد المبلغ وتحديد قيمة النعم المدينة بعوثوقية. تظهر المصاريف المتوقعة بأي مخصص في بيان الدخل كمجموع مخصصاً منها أي اشتداد المصاريف. إذا كان تأثير القيمة الزمنية للنقد مالياً فإنه يتم خصم المخصصات باستخدام معدل يعكس المخاطر المحددة بالالتزام جهلاً كان ذلك ملتصقاً. عند استخدام الخصم يتم إثبات الزيادة في المخصص ناتجة عن مرور الوقت كتكلفة تمويل.

شركة المعادن والصناعات التحويلية - ش.م.ك. (مقفلة)
 وشركتها التابعة
 إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
 31 ديسمبر 2010
 (جميع المبالغ بتأريخها للكويت)

1 - التأسيس والنشاط

تأسست شركة المعادن والصناعات التحويلية - شركة مساهمة كويتية (مقفلة) (الشركة الأم) - الكويت ،
 [المعروفة سابقاً بالشركة الكويتية لتجميع ونقل المعادن - شركة مساهمة كويتية (مقفلة)] ، بموجب عقد
 تأسيس الموثق رقم 113/ جلد (17) بتاريخ 10 يونيو 1987 .

بموجب المذكرة تصادرة عن وزارة التجارة و الصناعة رقم 498/2004 بتاريخ 6 يونيو 2004 بتسام طلسي
 الجمعية العمومية الغير العادية المتعددة بتاريخ 15 مايو 2004 تم تعديل اسم الشركة لتصبح شركة المعادن
 والصناعات التحويلية - شركة مساهمة كويتية (مقفلة) ، كما تم تعديل أغراض الشركة لتصبح :

- شراء وبيع الآليات والمركبات والمخلفات المستعملة والخردة وقطع غيارها ومستلزماتها والمعادن بأنواعها
 وسفقاتها وما ينتج عنها وتمثيل الشركات المتخصصة في ذلك .
- شراء وبيع خردة المنازل والمشروعات الصناعية والنجارية بما يشمل ذلك من الأدوات المنزلية والآلات
 ومخلفات البناء المعدنية وغيره من الخردة المتوافرة محلياً .
- تقطيع وتصنيف للمخلفات والخردة وتخزينها وبيعها محلياً وخارجياً .
- استيراد الآلات والمواد الأولية اللازمة لإعادة إنتاج وتقطيع وتخزين الخردة .
- القيام بكافة أعمال التجارة والتصدير والإنتاج المتعلقة بأغراض الشركة داخل الكويت وخارجها .
- إنشاء للصناعات المكملة لتجارة وإنتاج الخردة أو المساهمة في هذه المشاريع .
- إدارة وتطوير مناطق بيع وشراء وإنتاج وتصنيع المواد الخردة والمواد المستعملة للصناعات المكملة داخل
 وخارج الكويت .
- القيام بكافة أعمال الهندسة والإزاحة للمباني وتمثيل الشركات المتخصصة في هذا المجال .
- إقامة وإدارة المزايدات المتعلقة بأغراض الشركة محلياً وعالمياً وتمثيل الشركات في هذا المجال .
- استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات
 وجهات متخصصة .
- المساهمة في التأسيس أو التملك الجزئي للشركات الصناعية وشركات الإذرة الصناعية محلياً ودولياً .
- تطوير وتهيئة وإنشاء وإدارة وتشغيل المناطق الصناعية والحرفية .
- القيام بتنفيذ كافة أعمال النقل والتجميع للقمامة والتفكيك والإنفاض والإسقاط منها داخل وخارج الكويت .
- القيام بتنفيذ كافة أنواع عمولات و مناقصات النظافة لجميع الجهات لدخل وخارج دولة الكويت .
- القيام بتنفيذ كافة أنواع أعمال وخدمات تنظيف وصيانة وتحسين البيئة من تلوث داخل وخارج دولة
 الكويت .
- إنشاء لو إدارة أو صيانة محطات شمسية ورمي القمامة والإنفاض بأنواعها والإتجار بالمواد الناتجة من
 ذلك داخل وخارج الكويت .
- إنشاء للصناعات لتوفير التغليف والمخلفات التبيئية داخل وخارج دولة الكويت (وذلك بعد موافقة
 الهيئة العامة للصناعة) .

ان عنوان الشركة الأم المسجل هو : ص.ب 4520 النصفه 13045 دولة الكويت .

بلغ عدد موظفي المجموعة 642 موظف كما في 31 ديسمبر 2010 (31 ديسمبر 2009 - 501 موظف) .

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة لشركة المعادن والصناعات التحويلية - شركة مساهمة كويتية
 (مقفلة) (الشركة الأم) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 31 مارس 2011.
 إن الجمعية العمومية المساهمين لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها .

إن الشركة الأم هي شركة تابعة بنسبة 51.82% لشركة المخازن العمومية كما في 31 ديسمبر 2010 (31
 ديسمبر 2008 - 52.43%)، شركة مساهمة كويتية مسجلة في الكويت ومدرجة في سوق الكويت للأوراق
 المالية.

شركة السعدان والصناعات التحويلية - ش.م.ك. (مكفلة)
 ومركزها الكتابية
 إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
 31 ديسمبر 2010
 (جميع المبلغ بالدينار الكويتي)

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تضييق القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل المجموع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقويمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة الانخفاض قيمة الأصل كإعفاء إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة لاحقاً، تزيد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترية بسبب عكس خسارة الانخفاض القيمة عن المبلغ الدفترية الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من انخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض في القيمة على الفور في بيان الدخل المجموع إلا إذا كانت القيمة الدفترية الحالية للأصل معاد تقويمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسارة الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ل - الافتراض:

يتم إدراج القروض مبدئياً بالقيمة العادلة بالصافي بعد خصم التكاليف المتكبدة. يتم إدراج القروض لاحقاً بتكلفة المطفأ، ويتم إدراج الفروقات بين المبلغ المحصّل (بالصافي بعد خصم تكلفة العميلة) والقيمة المستردة في بيان الدخل المجموع خلال فترة الافتراض باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

إن المصاريف المنفوعة لإنشاء القروض، يتم إدراجها كتكاليف عمليات القروض إلى حد أن بعض هذه التسهيلات أو كئها سرباً يتم سحبها، في هذه الحالة يتم تأجيل هذه المصاريف حتى يتم سحب القروض، عندما لا يوجد أي دليل على أن بعض أو كل القروض سوف يتم سحبها فإن هذه المصاريف سوف يتم رسميتها كمدفوعات مقدماً لتخمسات لسوية ويتم إطفائها على فترة القروض المتعلّقة بها.

م - دائنون:

يتم إدراج الدائنين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

ن

مخصص مكافأة نهاية الخدمة:

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لتأنيون العمل الترتيبي في القطاع الخاص وتعود للموظفين. إن هذا الالتزام غير المعمول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدمته في تاريخ بيان المركز المالي المجموع، والذي يقرب قيمة للصافي لهذا الالتزام.

س - رأس المال:

تصنف الأسهم العادية كعقود ملكية. إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها بحقوق الملكية مخصومة من المبالغ المحصلة.

ع -

أسهم الخزنة:

تمثل أسهم الخزنة في أسهم الشركة الأم التي تم إصدارها ثم إعادة شرائها لاحقاً من قبل الشركة الأم ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغائها بعد ويتم المعاملة عن أسهم الخزنة للشركة الأم باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة الأسهم للمعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق المساهمين المجموع "احتياطي أسهم الخزنة"، ويتم تحميل أية خسائر محفلة على الحساب نفسه في حدود الرصيد الدائن لتلك الحساب، ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المرحلة ومن ثم الاحتياطيات.

تستخدم الأرباح المحفلة لاحقاً عن بيع أسهم الخزنة لمعالجة الخسائر المسجلة سابقاً في الاحتياطيات ثم الأرباح المرحلة ثم احتياطي أسهم الخزنة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزنة. إن إصدار أسهم الملحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزنة بشكل نسبي، وتختفي متوسط تكلفة الأسهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزنة.

شركة الإسكيب الكويتية شركة مساهمة كويتية (مغلقة)

إيضاحات حول البيانات المالية لسنة المنتهية 31 ديسمبر 2010

(جميع المبالغ بحسب الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

- 2.5 البضاعة**
- تتم البضاعة من الإنتاج القم وتحت التشغيل بالكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما أقل. يتم تحديد التكلفة على أساس متوسط تكلفة الإنتاج للطن.
- وتتمثل تكلفة الإنتاج القم ونحت التشغيل في التكاليف الصناعية المباشرة من مواد وأجور والتكاليف الصناعية الأخرى المباشرة وكذلك التكاليف الإنشائية المرتبطة بالإنتاج فيما عدا مصاريف التمويل.
- تتمثل صافي القيمة الاستردادية في سعر البيع العائز في ظروف السوق العادية ناقصا المعصاريف اللازمة لإتمام عملية البيع أو لاستكمال الإنتاج.
- تقيم المواد الأولية وقطع الغيار بمتوسط التكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما أقل.
- 2.6 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين**
- تقوم الشركة وفقا لقانون العمل الكويتي بتداع مبالغ للعاملين عند ترك الخدمة وفقا لخطة مزايا محددة، ويتم سداد تلك المبالغ دفعة واحدة عند نهاية خدمة العاملين. إن هذا الالتزام غير ممول ويتم حسابه على أساس المبلغ المستحق بالقرائن وقرع كامل الالتزام نتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ الميزانية الصومية، تتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تفسيراً مناسباً للقيمة الحالية لهذا الالتزام.
- 2.7 المخصصات**
- يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزامات قانونية حالية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب تلك تعققات خارجية للموارد الاقتصادية لسوية هذه الالتزامات ويمكن تقديرها بصورة موقوت فيها. يتم قياس المخصصات والقيمة الحالية للتعققات التقديرية المتوقعة أن تكون سلبية بسداد الالتزام باستخدام معدل خصم يعكس تقديرات السوق والقيم الحالية للنفود والمخاطر المحددة للالتزام.
- 2.8 أسهم الخزائنة**
- تتمثل أسهم الخزائنة في أسهم الشركة الذاتية التي تم إصدارها وشراؤها لاحقا من قبل الشركة ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغاؤها حتى تاريخ البيانات المالية. يتم المساهمة عن أسهم الخزائنة بطريقة التكلفة حيث يتم إدراج تكلفة الأسهم المشتراة في حساب مقابل حقوق الملكية عند إعادة الإصدار يتم إدراج الأرباح الناتجة ضمن حساب مستقل في حقوق الملكية "الأرباح بيع أسهم الخزائنة" والذي يعتبر غير قابل للتوزيع. كما يتم تحميل الضريبة المحققة على نفس الحساب في حدود الرصيد المتوفر لتلك الحساب، ويتم تحميل الضريبة الإضافية حتى الأرباح المرحلة ثم الاحتياطيات ثم علاوة الإصدار. تستخدم الأرباح المحققة لاحقا عن بيع أسهم الخزائنة لمعالجة الضريبة المسجلة سابقا في علاوة الإصدار ثم الاحتياطيات ثم الأرباح المرحلة والأرباح الفاتح عن بيع أسهم الخزائنة.
- 2.9 تحصيل الإيراد**
- يحقق الإيراد عن المبيعات عند تسليم البضاعة المباعة للصلاء، ويتم إثبات توزيعات الأرباح عند ثبوت الحق في استلامها كما يتم إثبات أرباح بيع الاستثمارات عند إتمام عملية البيع، وتدرج قوائد الودائع على أساس التوزيع الزمني.
- 2.10 الإيجارات**
- يتم معالجة الإيجارات كإيجار نموي، إذا ما تم تحويل معظم الضخيف والمخاطر المرتبطة بمقتية الأصل وفقا لبلود المعقد للمستاجر. يتم معالجة كالة عقود الإيجار الأخرى كإيجار تشغيلي.

شركة اسيكو للصناعات - ش.م.ك. (مقفلة) وشركاتها التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2010
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

1 - التأسيس والنشاط

تأسست شركة اسيكو للصناعات - ش.م.ك. (مقفلة) بموجب عقد تأسيس موثق لدى إدارة تسجيل العقاري والتوثيق بوزارة العدل تحت رقم 16540 بتاريخ 23 يونيو 1990 ، وقد تم التأشير على ذلك بالسجل التجاري تحت رقم 41903 بتاريخ 17 يوليو 1991 .

وفقا لإجتماع الجمعية العمومية للمساهمين المنعقد في 18 مايو 2008. فقد تم تغيير اسم الشركة من شركة صناعات الخرسانة الخلوية - ش.م.ك. (مقفلة) إلى شركة اسيكو للصناعات - ش.م.ك. (مقفلة) . تم التأشير على ذلك في السجل التجاري في 25 مايو 2008 .

تتلخص الأغراض التي تأسست من أجلها الشركة في إنشاء مصنع لإنتاج الخرسانة الخلوية المسلحة وغير المسلحة بجميع أنواعها وأحجامها وكافة لوازم تشييدها وإستيراد وتصدير كافة مواد ولوازم وتركيبات البناء وتعتبر للشركة الوكيل الوحيد في منطقة الشرق الأوسط لتصنيع منتجات هيبيل للعالمية .

كذلك تتضمن أغراض الشركة تملك وبيع وشراء العقارات والأراضي وتطويرها لحساب الشركة داخل وخارج الكويت ، التعامل في أسهم وسندات الشركات الصناعية المتعلقة بالنشاط الأساسي لحساب الشركة فقط داخل وخارج الكويت ، إعداد وتقديم الدراسات والاستشارات وكذلك تنظيم المعارض الصناعية الخاصة بمشاريع الشركة .

ويجوز للشركة ان تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت وفي الخارج ولها ان تشتري هذه الهيئات أو ان تلحقها بها .

بلغ عدد موظفي الشركة الأم 225 موظف كما في 31 ديسمبر 2010 (2009- 300 موظف).

إن عنوان المركز الرئيسي للشركة هو : الشرق - شارع أحمد الجابر - مركز رائد - الدور الخامس ص . ب : 24079 لصفاء - 13101 - دولة الكويت .

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 28 مارس 2011 ، إن الجمعية العمومية للمساهمين لديها صلاحية تعديل هذه البيانات المالية بعد إصدارها.

2 - السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية المجمعة المرفقة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية . وتتخصص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي :

أ - أسس الإعداد :

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا بعض الاستثمارات المتاحة للبيع والعقارات الاستثمارية والتي تدرج بقيمتها العادلة . إن السياسات المحاسبية المطبقة من المجموعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض التعديلات للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2010 .

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 (معدل) (2008)

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 (المعدل) عددا من التغيرات الجوهرية في المحاسبة عن دمج الأعمال التي تتم بعد تاريخ سريان هذا المعيار . تؤثر التغيرات على تقييم الحصص غير المسيطرة والمحاسبة عن تكاليف المعاملة والتسجيل المبني والقياس اللاحق للمقابل المحتمل وعمليات دمج الأعمال المحققة في مراحل . وسوف يكون لهذه التغيرات تأثير على مبلغ الشهرة المحققة والنتائج المدرجة في الفترة التي تتم فيها الحيابة والنتائج المستقبلية المدرجة .

3- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

عقارات استثمارية

تدرج العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة، التي تمثل القيمة العادلة للمقابل المدفوع وتتضمن مصروفات الحيابة المتعلقة بالعقارات الاستثمارية. بعد التحقق المبدئي، تقاس العقارات الاستثمارية وفقاً للقيمة العادلة على أساس فردي مع أي أرباح أو خسائر ناتجة من التغير في القيمة العادلة المتضمنة في بيان الدخل المجمع في الفترة التي نشأت فيها.

لا تتحقق العقارات الاستثمارية عند البيع أو عند استبعاد تلك العقارات الاستثمارية من الاستعمال بصورة دائمة ولا يتوقع تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية من بيعها. يتم تحقيق أي أرباح أو خسائر عند استبعاد أو بيع العقارات الاستثمارية في بيان الدخل المجمع للسنة التي تم فيها الاستبعاد أو البيع.

تتم التحويلات إلى العقارات الاستثمارية فقط عندما يكون هناك تغير في الاستخدام مثبتاً بنهاية إشغال المالك للعقار أو بداية عقد تاجير تشغيلي لطرف لخر أو إتمام الإنشاء أو التطوير. تتم التحويلات إلى العقارات الاستثمارية فقط عندما يكون هناك تغير في الاستخدام مثبتاً ببداية إشغال المالك للعقار أو بداية التطوير بهدف الإيجار اللاحق.

بالنسبة للتحويل من عقار استثماري إلى عقار يشغله المالك، فإن التكلفة المحددة للعقار عن المحاسبة اللاحقة هي القيمة العادلة في تاريخ التغير في الاستخدام. إذا أصبح العقار الذي تشغله المجموعة كمعيار يشغله المالك عقار استثماري، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن ذلك العقار وفقاً للسياسة الموضحة تحت بند الممتلكات والمعدات حتى تاريخ التغير في الاستخدام. عندما تقوم المجموعة باستكمال إنشاء أو تطوير عقار استثماري قامت بتشبيده ذاتياً، فإن أي فرق بين القيمة العادلة للعقار في ذلك التاريخ والقيمة الدفترية السابقة يتم إدراجها في بيان الدخل المجمع.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يتم احتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي وعقود الموظفين والقوانين المعمول بها في البلدان التي تعمل فيها الشركات التابعة. إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبالغ المستحقة لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته بشكل جبري في تاريخ بيان المركز المالي، وهو يعادل تقريباً القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي.

أسهم الخزانة

تتمثل أسهم الخزانة في أسهم الشركة الأم الخاصة المصدرة والتي تم إعادة شرائها لاحقاً من قبل الشركة الأم ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغاؤها بعد. ويتم المحاسبة عن أسهم الخزانة باستخدام طريقة التكلفة. وطبقاً لطريقة التكلفة، يتم إدراج المتوسط الموزون لتكلفة الأسهم المعاد شراؤها في حساب مقابل ضمن حقوق الملكية.

عند إعادة إصدار أسهم الخزانة يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق الملكية "احتياطي أسهم الخزانة". كما يتم تحميل أية خسائر محققة على نفس الحساب في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المرحلة ومن ثم الاحتياطيات. تستخدم الأرباح المحققة لاحقاً عن بيع أسهم الخزانة لمقابلة الخسائر المسجلة سلباً في الاحتياطيات والأرباح المرحلة واحتياطي أسهم الخزانة على التوالي. لا يتم دفع أية توزيعات أرباح نقدية عن أسهم الخزانة. ويؤدي إصدار أسهم منحة إلى زيادة عدد أسهم الخزانة بنفس النسبة وتخفيض متوسط تكلفة السهم بدون التأثير على إجمالي تكلفة أسهم الخزانة.

معاملات المدفوعات بالأسهم

تدير المجموعة برنامج خيار الأسهم للموظفين للسداد بالأسهم والمدفوعات بالأسهم. وفقاً لشروط البرنامج يتم منح خيارات الأسهم للموظفين المستحقين. يتم ممارسة الخيارات في المستقبل ويتم قيد القيمة العادلة للخيارات في تاريخ منحها كمصروف على مدى فترة الاستحقاق مع تأثير مماثل في حقوق الملكية. يتم تحديد القيمة العادلة للخيارات باستخدام نموذج تسعير خيار بلاك شولز.

يتم إضافة المحصلات المستلمة والمبلغ المحول من احتياطي خيار أسهم للموظفين إلى رأس المال (القيمة الإسمية) وعلوّة الإصدار عند ممارسة الخيارات.

شركة الكويت للمشاريع الصناعية ش.م.ك. (مقفلة) وشركاتها التابعة
الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

3. السوايات المحاسبية المهمة (يتبع)

3.10 حقوق الملكية والاحتياطات وتوزيعات الأرباح (تتمه)

تتضمن الأرباح المرحلة كافة الأرباح الحالية والأرباح المرحلة من الفترة السابقة.

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كالتزام في الميزانية العمومية المجمعة في الفترة التي يتم الموافقة عليها من قبل المساهمين.

3.11 مخصص نهاية خدمة الموظفين

يتم عمل مخصص للمبالغ المستحقة للموظفين بموجب قانون العمل الكويتي و عقود التوظيف. ويمثل هذا الالتزام غير الممول للمبلغ المستحق لكل موظف في حالة إنهاء خدماته بتاريخ البيانات المالية وهو يقارب للقيمة الحالية للمديونية النهائية.

3.12 مخصصات

تثبت للمخصصات فقط عندما يكون على المجموعة التزام حالي (قانوني أو متوقع حدوثه) نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير لمبلغ الالتزام بشكل موثوق به. إن المبلغ المدرج كمخصص هو أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الالتزام الحالي بتاريخ البيانات المالية، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر وحالات عدم التأكد المحيطة بالالتزام. عندما يتم قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لسداد الالتزام الحالي، فإن القيمة التقديرية له تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية. عندما يكون من المتوقع استرداد بعض أو كافة المنافع الاقتصادية للالتزام لسداد مخصص من طرف ثالث، يتم الاعتراف بالمبلغ المدين المستحق كأصل وذلك في حال التأكد الفعلي من استرداد المبلغ وتحديد قيمة اللزم المدينة بموثوقية. تظهر للمصاريف المتعلقة بأي مخصص في بيان الدخل المجمع مخصصا منها أي استرداد للمصاريف. فإذا كان تأثير القيمة الزمنية للمال ماديا فإنه يتم خصم المخصصات باستخدام معدل يعكس المخاطر المحددة بالالتزام حيثما كان ذلك ملائما. عند استخدام الخصم يتم إثبات للزيادة في المخصص الناتجة عن مرور الوقت كتكلفة تمويل.

3.13 الاعتراف بالإيرادات

يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة لمبلغ البيع المستلم أو اللزمة المدينة، ويتم تخفيضه بالمبالغ المقدرة للمردودات من العملاء والتخفيضات والخصميات الأخرى المشابهة.

يتم الاعتراف بالإيرادات من مبيعات البضاعة عندما تتحقق كافة الشروط التالية:

- قامت المجموعة بنقل مخاطر ملكية البضاعة ومنافعها المهمة إلى المشتري.
- لا تحتفظ المجموعة بالتدخل الإداري المستمر إلى الدرجة المرتبطة عادة بالملكية ولا سيطرة فعلية على البضاعة المباعة.
- أن يكون بالإمكان قياس مبلغ الإيراد بموثوقية.
- أن يكون من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة بالعملية إلى المنشأة.
- أن يكون بالإمكان قياس للتكاليف المنكبة أو التي سيتم تكبدها للعملية بموثوقية.

يتم إثبات إيرادات توزيعات الأرباح عند ثبوت الحق في تحصيلها.

يتم إثبات إيرادات الفوائد على أساس الاستحقاق باستخدام طريقة القائمة الفعلية.

3.14 تكاليف اقتراض

تمثل تكاليف الاقتراض بشكل أساسي الفائدة على قروض المجموعة. يتم رسملة تكاليف الاقتراض المرتبطة بشكل مباشر بشراء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل خلال الفترة الزمنية الضرورية لإكمال وإعداد هذا الأصل للغرض المحدد له أو بيعه. تكاليف الاقتراض الأخرى كمصروفات في الفترة التي يتم تكبدها فيها وتثبت في بيان الدخل المجمع في الفترة التي

الشركة الكويتية لصناعة مواد التغليف - ش.م.ك.م.ك. (مقفلة)
وشركاتها التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2010
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

1 - التأسيس والنشاط

إن الشركة الكويتية لصناعة مواد التغليف - ش.م.ك.م.ك.م. (الشركة الأم) هي شركة مساهمة كويتية مقفلة ومدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. إن الشركة الأم مسجلة في السجل التجاري تحت رقم 36561 بتاريخ 17 فبراير 1999. تمارس الشركة أنشطة تصنيع وبيع صناديق التغليف المصنوعة من البوليسترين وأطباق البيض والأطباق المصنوعة من البوليسترين .

إن عنوان الشركة الأم المسجل هو : ص.ب. 26522 الصفاة ، 13126 دولة الكويت .

بلغ عدد موظفي المجموعة 234 موظف كما في 31 ديسمبر 2010 (2009 - 220 موظف) .

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة للشركة الأم وشركاتها التابعة (المجموعة) من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 29 مارس 2011.

إن الجمعية العمومية السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها .

2 - السياسات المحاسبية الهامة

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة المرفقة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي:

أ - أسس الإعداد :

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل يتم إرجاعها بالقيمة العادلة.

إن السياسات المحاسبية المطبقة من المجموعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة، باستثناء التغييرات الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المعدلة التالية والجارية التأثير في 1 يناير 2010:

معايير المحاسبة الدولية رقم 27 المعدل "البيانات المالية المجمعة والمنفصلة" (2008)

يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم 27 أن يتم المحاسبة عن التغيير في حصة الملكية في شركة تابعة (مع عدم فقدان السيطرة) كمعاملة مع المالكين بصفتهم مالكين . لذلك ، فإن مثل تلك المعاملة لم يعد ينتج عنها شورة ولن ينتج عنها أرباح أو خسائر . إضافة إلى ذلك ، فإن هذا المعيار المعدل يؤدي إلى التغيير في المحاسبة عن الخسائر المتكبدة من قبل الشركة التابعة وكذلك المحاسبة عن فقدان السيطرة على الشركة التابعة . إن تغييرات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 ومعايير المحاسبة الدولية رقم 27 سوف تؤثر على الاقتناءات المستقبلية أو فقدان السيطرة على الشركات التابعة والمعاملات مع الحصص غير المسيطرة . لم يكن لذلك التعديل تأثير جوهري على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

معايير المحاسبة الدولية رقم 1 (التعديل) "عرض البيانات المالية"

إن التعديل هو جزء من مشروع التحسينات السنوية لمجلس معايير المحاسبة الدولية والتي أصدرت في إبريل 2009 . هذا التعديل يعطي توضيح بأن التسويات المحتملة للمطلوبات عن طريق إصدار الملكية ليس ذات صلة بتصنيفها كمطلوبات متداولة أو غير متداولة . بتعديل تعريف المطلوبات المتداولة ، يسمح للتعديل بتصنيف المطلوبات كمطلوبات غير متداولة (شريطة أن تكون المجموعة لديها حق غير مشروط لإرجاء التسوية عن طريق تحويل مبالغ نقدية أو موجودات أخرى لما لا يقل عن 12 شهراً بعد انتهاء الفترة المحاسبية) على الرغم من حقيقة أن المجموعة قد يكون مطلوبا منها التسديد من قبل طرف آخر عن طريق الأسهم في أي وقت . لم يكن لذلك التعديل تأثير جوهري على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

معايير المحاسبة الدولية رقم 7 "بيان التدفقات النقدية"

إن هذا التعديل هو جزء من مشروع التحسينات السنوية لمجلس معايير المحاسبة الدولية التي نشرت في إبريل 2009 . هذا التعديل ينص صراحة على أن الإنفاق الذي ينتج عنه الاعتراف بأصل فقط يمكن تصنيفه كتدفق نقدي من أنشطة الاستثمار .

الشركة الكويتية لصناعة مواد التغليف - ش.م.ك. (مقفلة)
 وشركاتها التابعة
 إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
 31 ديسمبر 2010
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

ط - الاقتراض

يتم إدراج القروض مبدئياً بالقيمة العادلة بالصافي بعد خصم التكاليف المتكبدة . يتم إدراج القروض لاحقاً بالتكلفة المطفأة ، ويتم إدراج الفروقات بين المبلغ المحصل (بالصافي بعد خصم تكلفة العملية) والقيمة المستردة في بيان الدخل المجمع خلال فترة الاقتراض باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي .

إن المصاريف المدفوعة لإنشاء القروض، يتم إدراجها كتكاليف عمليات القروض إلى حد إن بعض هذه التسهيلات أو كلها سوف يتم سحبها . في هذه الحالة يتم تأجيل هذه المصاريف حتى يتم سحب القروض . عندما لا يوجد أي دليل على أن بعض أو كل القروض سوف يتم سحبها فإن هذه المصاريف سوف يتم رسملتها كمدفوعات مقدماً لخدمات السيولة ويتم إطفائها على فترة القروض المتعلقة بها.

ي - الدائنون

يتم إدراج الدائنون مبدئياً بالقيمة العادلة وهي المبالغ التي سوف يتم سدادها مستقبلاً مقابل السلع والخدمات المستلمة، سواء تم استلام فاتورة من المورد أم لا.

ك - المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة التزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة تقرير وتحديثها لإظهار أفضل تقدير حالي، وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود مادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصروفات المتوقعة المطلوبة لتسوية الالتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية .

ل - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي وعقود الموظفين والقانون المطبق في الدول التي تمارس بها الشركات التابعة أنشطتها. إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف فيما لو تم إنهاء خدماته في تاريخ التقرير، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام.

م - رأس المال

تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية.

ن - تحقق الإيراد

يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة عن بيع بضائع أو تقديم خدمات ضمن النشاط الاعتيادي للمجموعة. يتم إظهار الإيرادات بالصافي بعد خصم المرتجعات، والخصومات والتنزيلات، وكذلك بعد استبعاد المبيعات المتبادلة بين شركات المجموعة .

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوق بها، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوف تتدفق للمجموعة، وأن بعض الخصائص قد تم التأكد منها لكل من عمليات المجموعة كما هو مذكور أدناه. إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوق بها إلى أن يتم حل جميع الالتزامات المرتبطة بعملية البيع. تستند المجموعة في التقديرات على النتائج التاريخية، بعد الأخذ بعين الاعتبار نوعية العملاء ونوعية العمليات ومتطلبات كل عقد على حده .

4. ملخص السياسات المحاسبية

اعتبارات عامة

ان السياسات المحاسبية الهامة التي تم استخدامها لاعداد هذه البيانات المالية هي:
تم اعداد البيانات المالية باستخدام أسس القياس المحددة ضمن المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ولكل أصل أو خصم أو ايراد أو مصروف على حدة. تم بيان أسس القياس بشكل أوفر ضمن السياسات المحاسبية أدناه.

عرض البيانات المالية

تم عرض البيانات المالية وفق معيار المحاسبة الدولي (IAS) رقم (1): عرض البيانات المالية (معدل في 2007).

تحقق الايراد

يتحقق ايراد المبيعات عند تسليم البضاعة وعندما تنتقل المخاطر والمزايا الهامة للملكية الى المشتري ويمكن قياس الايرادات بصورة موثوق منها .

تتحقق ايرادات الفوائد على اساس نسبي زمني ويؤخذ بالاعتبار مبلغ الاصل القائم ومعدل الفائدة .

الضريبة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة

تحتسب الشركة ضريبة دعم العمالة الوطنية (NLST) وفقا للقانون رقم 19 لعام 2000 وقرار وزير المالية رقم 24 لعام 2006 بمعدل 2.5% من ربح السنة الخاضع للضريبة. كما تحتسب حصة الزكاة على اساس 1% من ربح الشركة الخاضع للقانون. كما يتماشى مع قرار وزارة المالية رقم 2007/58 والنافذ من 10 ديسمبر 2007 .

وفقا للقانون ، فان الايرادات الناتجة عن الشركات الزميلة والتابعة وتوزيعات الارباح النقدية المباشرة من الشركات المدرجة والخاضعة لضريبة دعم العمالة الوطنية يتم استقطاعها من ربح السنة الخاضع للضريبة .

تحتسب الشركة حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي (KFAS) بنسبة 1% من ربح السنة الخاضع لتلك الحصة وفقا للاحتساب المعدل وفق قرار أعضاء مجلس إدارة المؤسسة على ان الايرادات الناتجة عن الشركات الزميلة والتابعة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة والمبالغ المحولة الى الإحتياطي القانوني يجب استثناءها من ربح السنة عند تحديد المبلغ الخاضع لتلك الحصة.

المتلكات والالات والمعدات والإستهلاك

تظهر المتلكات والالات والمعدات بالتكلفة بعد طرح الإستهلاك التراكم وحسائر هبوط القيمة .

تستهلك الشركة المتلكات والالات والمعدات على طريقة القسط الثابت بنسب سنوية مقدرة لإستهلاكها على فترة العمر الإنتاجي المقدره لها . أما بالنسبة لقطع الغيار فتستهلك على أساس التكلفة الفعلية لقطع الغيار المستخدمة والمنصرفة خلال السنة لأغراض تشغيل معدات الشركة .

البضاعة

تقوم المواد الالويه بالتكلفة والقيمة الممكن تحقيقها ايها اقل .

تقوم البضاعة الجاهزه بمتوسط التكلفة والقيمة الممكن تحقيقها ايها اقل ، وتشتمل التكلفة على تكاليف الإنتاج المباشرة ونسبة من مصاريف الانتاج غير المباشرة .

مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يحتسب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين حسب مدة الخدمة المتراكمة لكل موظف بتاريخ بيان المركز المالي وفقا لأحكام قانون العمل في القطاع الأهلي والعقود الخاصة .

العملات الأجنبية

تقوم الأصول والخصوم النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ بيان المركز المالي الى الدينار الكويتي حسب أسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ ، وتقوم المعاملات بالعملات الأجنبية خلال السنة الى الدينار الكويتي حسب أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة . إن الفروقات الناتجة عن التقوم تؤخذ في بيان الدخل الشامل .

شركة الصناعات الوطنية - ش.م.ك (مقفلة)
والشركات التابعة لها
الكويت

4. تابع / السياسات المحاسبية الهامة

بضاعة وقطع غيار

تقوم البضاعة بالتكلفة وصافي القيمة الممكن تحقيقها أيهما أقل . فيما يتعلق بالمنتجات الجاهزة والمنتجات تحت التشغيل فإن تكلفة الإنتاج تشمل تكاليف الإنتاج المباشرة ونسبة ملائمة من مصاريف الإنتاج غير المباشرة. تحدد تكلفة المواد الأولية والإستهلاكية وقطع الغيار على أساس المتوسط المرجح ويؤخذ مخصص للبضاعة المتقدمة وبطبيعة الحركة.

استثمارات في عقود مراهجة ووكالة قصيرة الاجل

هي عبارة عن أصول مالية أنشأتها المجموعة وتمثل معاملات مع مؤسسات مالية ، وهي تستحق خلال ثلاثة اشهر من تاريخ انشائها . تدرج هذه الاستثمارات بالتكلفة المطفأة .

دائنو مراهجة

تمثل المراهجة الدائنة المبلغ المستحق على اساس الدفع المؤجل لاصول تم شراؤها وفقا لترتيبات مراهجة . تدرج المراهجة الدائنة بالمبلغ التعاقدى ناقصا الربح المؤجل المستحق . يتم صرف الارباح المستحقة على اساس توزيع نسبي زمني يأخذ في الاعتبار معدل الربح الخاص بها والرصيد القائم .

صكوك المشاركة

تدرج الصكوك في تاريخ بيان المركز المالي المجمع بمبالغها الأصلية بعد خصم التكلفة المتعلقة مباشرة بإصدار الصكوك في حدود التكاليف التي لم يتم إطفائها . وتطفأ هذه التكاليف من خلال بيان الدخل المجمع على مدى عمر الصكوك باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

تحمل تكاليف التمويل كمصرف عند استحقاقها مع إدراج المبالغ غير المدفوعة ضمن خصوم أخرى .

قروض لأجل

يتم قياس قروض لأجل بالتكلفة المطفأة بطريقة معدل الفائدة الفعلي .

مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة لموظفي المجموعة حسب مدة الخدمة المتراكمة لكل موظف بتاريخ بيان المركز المالي المجمع وفقا لقانون العمل بالقطاع الأهلي واللوائح الداخلية للمجموعة .

مخصص ردم الحفر

يتم احتساب مخصص ردم الحفر على اساس التكاليف المتوقعة اللازمة لاعادة المواقع المستأجره والمستخدمه من قبل المجموعة في استخراج المواد الخام الخاصه بعمليات المجموعة الى حالتها الأصلية .

المخصصات

في حالة وجود التزامات حالية قانونية أو معروفة ناتجة عن حدث سابق ومن المحتمل أن يتبع عنها استخدام موارد المجموعة ، يتم أخذ مخصص لهذه الإلتزامات اذا كان من الممكن تقديرها بدرجة معقولة .

اسهم الخزينة

إن ملكية الشركة الأم لأسهمها تعامل كأسهم خزينة وتظهر بالتكلفة كتخفيض لحقوق الملكية ولا يتم توزيع أرباح نقدية على هذه الأسهم . ان اصدار اسهم منحة يزيد عدد أسهم الخزينة بطريقة النسبة والتناسب ويقلل من متوسط التكلفة للسهم بدون التأثير على التكلفة الإجمالية لأسهم الخزينة.

إن الأرباح الناتجة عن بيع أسهم الخزينة تؤخذ مباشرة الى حساب " احتياطي أسهم خزينة " ضمن حقوق الملكية . في حالة تخفاض حساب " احتياطي اسهم خزينة " الى خسائر ، نتيجة خسارة بيع اسهم خزينة فان الفرق يتم تحميله على الارباح المحتفظ بها ومن ثم الإحتياطيات . لاحقا عند تحقق ربح من بيع اسهم خزينة ، فان مبلغا معادلا للخسارة التي تم تحميلها سابقا يتم تحويله للإحتياطيات ثم الى الارباح المحتفظ بها .

النقد وشبه النقد

لغرض اعداد بيان التدفقات النقدية المجمع ، النقد وشبه النقد يتكون من ارصدة لدى البنوك ونقد ووديعة قصيرة الأجل تستحق خلال ثلاثة اشهر . شبه النقد عبارة عن استثمارات قصيرة الأجل ، عالية السيولة يمكن تحويلها بسهولة الى مبالغ نقدية معروفة تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل وهي لا تكون عرضة لمخاطر مادية من حيث التغير في القيمة.